

حكم الميراث في الفقه الاسلامي



تأليف

محمد الرحمن ملا عمر الكه وري

منتدى اقرأ الثقافي
www.iqra.dhifamontada.com

الطبعة الاولى

١٤٢٠م - ١٩٩٩م

حقوق الطبع محفوظة

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.afilamontada.com

حكم الميراث في الفقه الإسلامي

تأليف

عبدالرحمن ملا عمر الكهوري

الطبعة الاولى

١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

حقوق الطبع محفوظة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على خير خلقه محمد و آله و صحبه
اجمعين

وبعد ..

اطلعت على (كتاب حكم الميراث في الفقه الاسلامي) تأليف الاخ الفاضل
الاستاذ عبدالرحمن نجل العلامة الاستاذ ملا عمر حاجي ، فوجدته كتاباً نافعاً و بحثاً
ممتازاً يدل على جهد مؤلفه ، و طول باعه و سعة اطلاعه ، و دقة نظره ، حيث
استعان بمصادر كثيرة في استخراج درر المسائل ، في عمق بحار تلك المصادر فهو بحق
كتاب او بحث لا يستغني عنه كل من يريد تعلم علم القرائض أو التعمق فيه ، ارجو
الله ان يوفقه و يكثر من امثاله ، كما اتنى عليه ان يتحفنا بمزيد من الابحاث العلمية
الريضة في المستقبل و الله ولي التوفيق .

عمد احمد الكزني

١٩٩٩/٨/٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

(يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وان كانت واحدة فلها النصف و لأبويه لكل واحدٍ منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فان يكن له ولد وورثه ابواه فلأمه الثلث فان كان له اخوة فلأمه السدس من بعد وصية يوصي بها اودين آباؤكم و ابناؤكم لاتدرون ايهم اقرب لكم نفعاً فريضة من الله ان الله كان عليماً حكيماً. و لكم نصف ماترك ازواجكم ان لم يكن هن ولد فان كان هن ولد فلكن الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين وهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها أو دين وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو اخت فلكل واحدٍ منهما السدس فان كانوا^١ اكثر من ذلك^٢ فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين غير مضار وصية من الله و الله عليم حليم).

و قال تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت^٣ فلها نصف ماترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كانتا^٤ اثنتين فلهما الثلثان مما ترك و ان كانوا^٥ اخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الانثيين بين الله لكم ان تصلوا^٦ الله بكل شئ عليم).

صدق الله العظيم

^١ اي للمورث كلالة الجلالين

^٢ اي من ام الجلالين

^٣ اي الاخوة و الاخوات من الاء م . الجلالين .

^٤ اي من واحد الجلالين

^٥ من ابوين أو اب . الجلالين .

^٦ أي الاختان من ابوين أو اب . الجلالين .

^٧ اي الورثة الجلالين .

بسم الله الرحمن الرحيم

- تقديم -

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد أفضل المرسلين ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، و التابعين لهم و السائرین على هداهم باحسان الى يوم الدين .

و بعد .. فإن علم الميراث من اجل العلوم قدرا و ارفعها شأواً و شأنأ ، و اكثرها فائدة لان موضوعه قسمة التركات ، و غايته اعطاء كل ذي حق حقه منها ، و اصوله الكتاب و السنة و الاجماع ، ولأن الله العلي القدير قدره بنفسه ولم يفوض امره الى ملك او مقرب من رسول او نبي ، او خليل و صفي كما شهدت بذلك آيات الموايرث ، بخلاف سائر الاحكام و العبادات ، كالصلاة و الزكاة و الحج ... و مما يدل على اهميته و رفعة شأنه و جلالته قدره و علو مكانته في الدين انه سمي نصف العلم ، لثبوته بالكتاب و السنة ، و لا مجال فيه للقياس ، ولأن الرسول (ص) سماه نصف العلم في حديث (تعلموا الفرائض فإنه من دينكم ، و انه نصف العلم وانه اول علم ينزع من امتي) ^١ ، او لتعلقه بالموت المقابل للحياة ، اذ للانسان حالتان حالة حياة و حالة وفاة . و قبل فترة وجيزة من الزمن اختلج في نفسي ، و خطر ببالي ان اكتب مقتضباً ، و اخص ببحثاً موجزاً عن هذا العلم الجليل ، مقتضباً مما دونه العلماء الاعلام ، وفقهاء الموايرث و القانون في هذا الميدان ، معتمداً على اقوالهم المعمول بها عند الجمهور ، خدمة لهذا العلم الشريف ، و مبتعداً قدر الامكان عن الايجاز المخل و الاطناب الممل ، و رتبته على تهيد و عشرين فصلاً و خاتمة و نرجو الله العلي القدير ان يوفقنا في مساعانا ، و يثبت اجرنا و لا يميزنا يوم الميعاد ، و آخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين ، انه نعم المولى و نعم المعين .

^١ رواه ابن ماجه و الحاكم و البيهقي . و حكمه انه لروض كفاية لئلو تركه اهل بلدة الموايرث جميعاً

رموز الكتاب

ب = الباقي

ح = حمل

خ = خنثى

ط = ساقط

ع = عصابة

م = مسئلة

مج = مسئلة جامعة .

تمهيد

الميراث:- أصل هذا اللفظ "موراث" قلبت الواو ياء لسكونها و كسر ما قبلها و جمعه موراث و يراد منه تارة المفعول ، و تارة العلم المخصوص ، و تارة المصدر ، فإذا اطلق بمعنى المفعول اي الموروث فانه يرادف التراث^٩ و هو في اللغة الاصل و البقية و منه خبر مسلم "اثبتوا على مشاعركم فانكم على ارث ابيكم ابراهيم" اي على اصل و بقية منه . و شرعاً هو التركة^{١٠} اي " ما يخلفه الميت من مال اوحق " و اذا اطلق و اريد منه العلم المخصوص ، فانه يكون لقباً و علماً على علم الفرائض " و هو فقه الموراث^{١١} و علم الحساب الموصل الى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة ، و اذا اطلق و اريد منه المصدر و هو الأثر - كما هو المراد هنا - فمعناه لغة البقاء و انتقال الشيء من قوم الى آخرين ، فالوراث هو الباقي و من اسمائه تعالى ، الوارث اي الباقي بعد فناء خلقه . و معناه شرعاً استحقاق الوارث نصيبه مما تركه الميت ، او استخلاف الوارث عن المورث فيما تركه^{١٢}

^٩ الأثر و الورث و الوراثة و التراث مصادر ، ما يخلفه الميت لورثته . الموروث مفعول . السذي ترك الميراث . المال الموروث . الميراث جمعه موراث تركة الميت أنجد ص ٨٩٥ .

^{١٠} التركة في اللغة ترادف التراث ، فقد جاء في مختار الصحاح ، و تركة الميت تراثه المتروك ، وهي اسم من المال لشمولها الكلب و الحمر و المرجين . م

^{١١} و قد عرفه الفقهاء بانه " قواعد من الفقه و الحساب يعرف بها المستحقون للتركة و نصيب كل مستحق " . حكم الميراث في الشريعة الإسلامية ص ٢٥ نقلاً عن موجز احكام الميراث للدكتور / احمد علي

الخطيب ص ١٥

^{١٢} الميراث المقارن للشيخ محمد عبدالرحيم الكشكي ص ٧

الميراث في الجاهلية

اسباب الميراث عند العرب قبل الاسلام كانت ثلاثة

أ- القرابة لا مجردها بل كانت مشروطة بالذكورة و البلوغ و القدرة على حمل السلاح للدفاع عن العشيرة ، و الذود عن شرف القبيلة، ولهذا لم يورثوا النساء و الاطفال و غير القادرين على حمل السلاح .

ب- التحالف و الولاء فكان الرجل منهم يقول لآخر "دمي دمك " و هدمي هدمك و ترثني و ارثك ، و تطلب بي و اطلب بك.و يقبل الاخر منه ذلك . و بهذا المسلك كانوا يتوارثون فيما بينهم و كان هذا الحلف مقتصراً على الذكور البالغين القادرين على حمل السلاح للنصرة و الدفاع .

ج- النبي ، كان احدهم يتبني ابن غيره ، فينسب اليه لا الى ابيه النسبي ، ويرثه اذا كان كبيراً بالغاً ، لتنزيله منزلة الابن النسبي . فيحوز الغنيمة و يحمي القبيلة . ولما جاء الرسول (ص) بالهدى و دين الحق استمر المسلمون فترة من الزمن على هذا المنوال كي تستعد نفوسهم و تتوطد لقبول التشريع الجديد .

ولما استقرت عقائد الاسلام ، و ترسخت مبادئه السمحة في قلوبهم سهّل عليهم العمل بتعاليمه ، فأبطل كل ما كانوا عليه من نظام التوريث المتهري. حيث نسخ قصر الميراث على الرجال بالقرابة دون النساء و الاطفال بقوله تعالى(للرجال نصيب مما ترك الوالدان و الاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان و الاقربون)الآية^{١٣} . و بقوله تعالى (يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين) الايتين^{١٤} . و ابطل الميراث بالاعتقاد و المخالفة بقوله تعالى (و اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله) وبقوله تعالى (يوصيكم الله في اولادكم) الايتين . كما الغي الميراث بالنسبي بقوله تعالى (ما كان محمد ابا احد من رجالكم و لكن رسول

^{١٣} النساء / ي ٧

^{١٤} النساء، ي ١١ ، ١٢

الله و خاتم النبيين) ^{١٥} و بالآية (و ما جعل ادعياءكم ابناءكم ذلكم قولكم بأفواهكم
 والله يقول الحق و هو يهدي السبيل ، ادعوهم لأبائهم هو اقسط عند الله). الآية ^{١٦}
 و بابطال النبي بطل بالضرورة الميراث به و كل ما يترتب عليه من الاحكام . وكذا
 يبطل التوارث بالهجرة و التآخي باية (واولوا الارحام) التي مرت . و بأية (واولوا
 الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين و المهاجرين) ^{١٧}
 و بهذا لم يبق للتآخي و الهجرة اي اثر في التوريث لان الاسلام صلب عوده ، و
 قويت شوكته ، فأشدت شكيمة المسلمين و عزيمتهم ، فأعزهم الله ، و اعلى كلمتهم
 ليحققوا الحق ، و يزهقوا الباطل ولو كره الكارهون .

^{١٥} الاحزاب ي ، ٤٠

^{١٦} الاحزاب ي ، ٤ ، ٥

^{١٧} الاحزاب ، ي ، ٦ .

الميراث في الاسلام

لم يترك الاسلام الحنيف المورث يستبد بالتركة ، ولم يقصر الميراث على الفسروع دون الاصول ولم يحرم الزوجة من ميراث زوجها ، ولا الزوج من ميراث زوجته كما لم يسمح نظام التوريث في الاسلام لاحد الورثة ان يفرد بالحيازة على التركة دون سواه ، بسبب الذكورة و البلوغ و القدرة على استعمال السلاح كما كانوا يفعلون ، ولم يحرم الصبيان و النساء و الضعاف من استحقاقهم في التركة ، اذ جاء باسلوب قويم متين ، و أتى بتشريع محكم رصين ، لا ياتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه ، تنزيل من حكيم حميد ، واتسم بالعدل و الانصاف ، و تجلت فيه حقوق الانسان باروع صورها، و اهبى معانيها فلا جور ولا ظلم من احد لاحد في الاسلام. ان الدين عند الله الاسلام و من يتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه و هو في الاخرة من الخاسرين^{١٨}

الفصل الاول في الفرائض

اي في مسائل قسمة الموارث - التركات من مسائل الفرض و التعصيب وسميت بالفرائض تغليبا لها على التعصيب لما فيها من السهام المقدرة من الله تعالى وهي جمع فريضة بمعنى مفروضة اي مقدرة ، فالفرض لغة التقدير ، قال تعالى ((فنصف ما فرضتم)) اي قدرتم . و شرعاً هنا نصيب مقدر للوارث من الشارع ، و عرف بعض الفقهاء علم الفرائض بأنه هو الفقه المتعلق بالارث ، و معرفة الحساب الموصل الى معرفة ذلك ، و معرفة قدر الواجب لكل ذي حق^{١٩} و موضوعه قسمة التركة و غايته اعطاء كل ذي حق حقه منها ، و دليل مشروعية الارث في الاسلام ثلاثة :-

الدليل الاول - الكتاب ، اعنى الكتاب المبين ببيان الميراث و تفصيله تفصيلاً دقيقاً في الايات الثلاث التي في النساء و قد ثبتنا نصها في صدر الكتاب

^{١٨} آل عمران ، ي ٨٥ .

^{١٩} الشيراملي على نهاية التاج للرملي ج ٦ - ص ٢ .

الدليل الثاني : - السنة كخبر الصحيحين "ألقوا الفرائض بأهلها ، فما بقى فلا ولي رجل ذكر^{٢٠}". و خبر ((تعلموا الفرائض و علموها الناس ، فاني امرؤ مقبوض ، و ان هذا العلم سيقبض ، و تظهر الفتن ، حتى يختلف في فريضة اثنان فلا يجدان من يقضي بينهما^{٢١})).

و خبر (تعلموا الفرائض و علموها الناس فإنه نصف العلم و هو اول شيء ينسى و اول شيء ينزع من امتي)^{٢٢} و خبر أطمعوا الجدة السدس^{٢٣} و قول عمر بن الخطاب (رض) اذا تحدثتم فتحذثوا في الفرائض ، و اذا هوتم فاهلها في الرمي ، و غيرها من الاخبار .

الدليل الثالث :- الاجماع ثبت جل مسائل الميراث بالكتاب و السنة ، ولكن هناك بعض الاحكام ثبت بالاجماع حيث اجمعت الامة على جعل الأخت لأب كالشقيقة عند عدما ، و جعل الاخ لأب كالشقيق عند عدمه و جعل ابن الابن كالابن عند عدمه ، و كذا بنت الابن كالبنت عند عدما

الفصل الثاني في اسباب الارث و شروطه و اركانه و موانعه

أ- اسباب الارث ثلاثة :

- ١- قرابة خاصة - نسب - و الارث بها يكون بالفرض او بالتعصيب ، او بهما معاً.
- ٢- نكاح اي عقده الصحيح و الارث به لا يكون إلا لرضاً و يقع به التوارث بين الزوجين ما لم يمنع مانع ككون الزوجة رقيقة او كتابية و يقع به التوارث بينهما في عدة الطلاق الرجعي باتفاق الائمة الاربعة و لو كان الطلاق في الصحة ، لا الزوجة المطلقة باننا في مرض الموت عندنا خلافاً للأئمة الثلاثة فقالت الحنفية ترث ما لم

^{٢٠} متفق عليه ، بلوغ المرام من ادلة الاحكام . ص ١١٧

^{٢١} رواه الحاكم و صححه اسناده .

^{٢٢} احكام التركات للشيخ ابي زهرة ص ٣

^{٢٣} مجمع الافهر شرح متلفي الامير ج ٢ - ص ٧٥٢.

تنقض عدتها ، و الحنابلة ترث ما لم تنزوج ، و المالكية ترث و ان انقضت عدتها و اتصلت بأزواج ، أما المطلقة باننا في الصحة فلا ترث بالاجماع^{٢٤}

٣- ولاء: و الارث به لا يكون الا تعصياً ، لقوله (ص) **الولاء لحمة كل حمة النسب لا يباع و لا يوهب**^{٢٥} و زاد البعض سبباً رابعاً وهو جهة الاسلام^{٢٦} لحديث "انا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه"^{٢٧} و من المعلوم انه لا يرث لنفسه بل للمسلمين "بيت المال" عسوبة ، و لأنهم يعقلون عن الميت فيرثون منه كالعصبة من القرابة (الغنم بالغرم) .

ب- شروطه ثلاثة ايضاً :

١- موت المورث حقيقة او حكماً ، كما اذا حكم القاضي بموت المفقود اجتهاداً ، ولو احتمال بقاءه ، او تقديراً كالجنين الذي انفصل ميتاً لجناية على امه توجب الفرة فيقدر انه كان حياً فمات ، فتورث عنه غرته .

٢- تحقق حياة الوارث بعد موته و لو بلحظة حقيقة او تقديراً ، كحمل انفصل حياً حياة مستقرة لوقت يعلم وجوده عند الموت فيقدر انه كان حياً .

٣- العلم بالجهة المقضية للارث تفصيلاً :-

ج- اركانه ثلاثة : ١- مورث . ٢- وارث . ٣- حق موروث وهو التركة^{٢٨}

د- موانعه ثلاثة ايضاً : ١- رقي . ٢- قتل . ٣- اختلاف الدين بالاسلام و الكفر . فالكافران يتوارثان كمجوس و يهودي أو وثني ، لان الكفر ملة واحد لا حشري و غيره كنمي و معاهد ، لان الارث موالاة و هي منقطعة بينهما و لا مسلم و كسافر لقوله (ص) : "لا يرث المسلم الكافر و لا يرث الكافر المسلم"^{٢٩}

^{٢٤} حاشية البقرى على شرح الرجبية / ١١

^{٢٥} رواه الحاكم من طريق الشافعي و صححه ابن حبان ، و اعله البيهقي / بلوغ المرام من ادلة الاحكام

لابن حجر المسقلاني / ١١٩

^{٢٦} و الاسلام سبب للارث عند الشافعية و المالكية خلافاً للحنفية و الحنابلة . فاية المحتاج / ٦-٨ .

^{٢٧} رواه ابو داود

^{٢٨} الميراث المقارن للشيخ الشكفي / ٧٤ .

^{٢٩} متفق عليه ، بلوغ المرام / ١١٧ .

ولامتوارثان ماتا بنحو غرق ، و لم يعلم اسبقهما ، لعدم تحقق حياة الوارث بعد موت المورث ، ولا يرث نحو مرتد : ولا يرث ^{٣١} كزندق ، وكذا من به رق ولسو مدبراً او مكاتباً ، الا مبعضاً فيورث عنه ماملكه ببعضه الحر ^{٣٢} وعدّ بعضهم من المواع الدور الحكمي ، و هو ان يلزم من توريث شخص عدم توريثه مثاله :- كسأخ وارث حائز للتركة اقرباين للميت ، فيشب النسب للابن على الاصح لأن الحائز ظاهراً قد الحقه به و لا يرث للدور الحكمي - و هو ان يلزم من وجود شئ عدمه اذ لوورث حجب الاخ ، فخرج عن كونه وارثاً ، و عن اهليته للاقرار بثبوت النسب ، فبطل ^{٣٣} و لم يصح استلحاقه للابن ، فلم يثبت نسبه فلم يرث ، فأدى ارثه الى عدم ارثه . و لكن ان صدق في الواقع فيجب عليه صرف التركة له فيما بينه و بين الله ^{٣٤}

((فائدة)).. الناس في الارث على اربعة اقسام منهم من يرث و يورث ، و عكسه فيها ، و منهم من يورث و لا يرث ، و عكسه . فالاول كزوجين و اخوين . و الثاني كرفيق و مرتد ، و الثالث كمبعض ، فيورث عنه ماملكه ببعضه الحر ، و جنين مات بجنابة على امه ، فتورث عنه غرته ، ^{٣٥} فقط لا غيرها . و الرابع الانبياء (ص) فأفهم يزنون و لا يورثون ^{٣٥} لقوله (ص) "نحن معاشر الانبياء لا نورث ، ماتركناه صدقة "

الفصل الثالث في التركة

التركة هي الركن الأهم من الميراث ، بل هي موضوعه الذي يبحث فيه والتركة والتركة الشيء المتروك . ومنه تركة الميت ^{٣٦} و التركة في اللغة ترادف التراث ، فقد جاء في

^{٣٠} مجهول المجرى ، او معلوم الافعال او التفعيل ، و الاول لولى .

^{٣١} يراجع شرح المنهج ٣ / ٢٥٨ - ٢٥٩

^{٣٢} لان من شرط صحة الاقرار عندهم ان يكون المقر حائزاً لكل التركة . الدرر البهية لمحمد محي الدين عبد الحميد . / ص ٢٣

^{٣٣} ينظر تحفة المحتاج ٥ / ٤٠٨ وما بعدها . و شرح المارديني على الرحية ١٢ / ١ ، و التحفة الخيرية على القوائد المنشورية / ٦٣

^{٣٤} و العزة عبد او امة ، و يشترط بلوغ الفرة نصف عشر الدية .

^{٣٥} الاقناع ٢ / ١٠٣

^{٣٦} المنجد في اللغة / ٦١ .

مختار الصحاح ، و تركه الميت تراثه المتروك و في الاصطلاح قال الشافعية التركة ما يخلفه الميت من حق ، كخيار و قصاص و حد قذف و شفعة ، او اختصاص ، كالكلب و الخمر أو مال كخمر تخللت بنفسها بعد موته ، ودية اخذت من قاتله ، لدخولها في ملكه و كذا ما وقع بعد موته في شبكة نصبها في حياته ، لان سبب الملك هو نصبه للشبكة فالملك استند الى فعله ، فكان تركة ^{٣٧} و لحديث " من ترك حقاً او مالا فهو لورثته بعد موته " ^{٣٨}

قوسم في الحقوق المتعلقة بالتركة

الحقوق جمع حق وهو ((الثابت الذي لا يسوغ انكاره ، و الكائن الذي لا مرد له و لا محالة لوقوعه ، ومنه الحاققة للساعة ، اي تتعلق بالتركة هذه الكائنة التي يجب اخراجها منها عند وجود اسبابها ^{٣٩} و الذي ينظر في اقوال الفقهاء يجدهم مختلفين في عددها ، فذهب الشافعية و المالكية و صاحب الدرر من الحنفية الى انها خمسة .

١- الديون العينية ٢- التجهيز ٣- الديون المطلقة في الذمة ^{٤٠} ٤- الوصية . ٥- الأثر ^{٤١} . وقد ذكر صاحب الدرر من الحنفية وجه الحصر ، فقال و الحقوق هنا خمسة بالاستقراء لان الحق اما للميت ، او عليه ، او لا ، الاوّل التجهيز والثاني اما ان يتعلق بالذمة وهو الدين المطلق ، او لا ، وهو المتعلق بالعين . والثالث اما اختياري و هو الوصية ، او اضطراري وهو الميراث ^{٤٢}

^{٣٧} الميراث المقارن الكشكي / ٧٦ . نقلا من الحضري على شرح السنهوري على الرجبية .

^{٣٨} من عاش بعد موته معجزة لثي ، او كرامة لولي ، لم يعد ملكه اليه ، و لو تزوجت زوجته لم تعد اليه الابتناح جديد . لان زوال العصمة امر محقق و عودها منكوك فيه ، فيستحب زوالها حتى يثبت ما يدل على العود و لم يثبت فيه شيء ، فاحتج الى التجديد . ينظر الفتح الوامض / ٩ .

^{٣٩} الميراث المقارن / ٨٩ نقلا من الفناي على شرح السيد على السراجية .

^{٤٠} سواء كانت دين الله كزكاة و حج و كفارة او دين آدمي كدين قرض او معاملة ، فيبدأ بقضاء دينه و ان لم يوص به لوجوبه عليه . ويقدم دين الله على دين الادمي ، والمراد الزكاة المتعلقة بالذمة اصلاً او لفوات العين التي تعلق بها . انظر الفتح الوامض / ١١ ، و الانوار / ١/٢

^{٤١} و قال جماهير المذهب الحنفي و الحنابلة و الظاهرية انها اربعة : وهي التجهيز و الديون و الوصية و الارث ، ولكنهم اختلفوا في ترتيب هذه الحقوق ، ومن اراد التفصيل فليرجع الى الميراث المقارن للكشكي ص ٨٣ و ما بعدها

واما الشافعية فقد ذكروا وجه الحصر الذي ذكره صاحب الدر من الحنفية آنفا^{٤٣} ويبدأ أولاً وجوباً بحق تعلق بعين التركة عند ضيقها ، والا فندباً ، كمال وجبت فيه زكاة قبل موته ، فالزكاة حق تعلق بعين المال فيقدم على مؤن التجهيز ، بل على كل حق تعلق بالتركة ، ولو لم يخلف الا النصاب وكانت مستغرقة له ، فيخرج منه قدر الزكاة ، ويصرف ما زاد فيها^{٤٤}

ولو تلف النصاب بعد التمكن الا قدر الزكاة كشاة من اربعين مات عنها ، لم يقدم الاربع عشرها ، لانه قدر الزكاة^{٤٥} وكالعبد الجاني في حياة مولاه ولامال له سواء اذا تعلق برقبته ارش الجناية ، فالجني عليه احق به من المولى لان حقه تعلق برقبته - بعينه - فيقدم على مؤن تجهيز المولى. وصورته بحيث لو بيع للتجهيز لضاع حق الجني عليه او بعض حقه ، فيباع للجنانية فان فضل عن دينها شئ صرف في التجهيز. وكذا الامر فيما يأتي من صورة الرهن و المبيع^{٤٦} كالدار التي رهنها الانسان و سلمها للمرتهن ، فقد تعلق حق المرتهن بها في حياة الراهن فاذا مات يكون المرتهن احق بها ، ويستوفي دينه منها ، فيقدم هذا الحق على التجهيز و كاشاة التي اشتراها المشتري بثمن في الذمة ومات مفلساً بثمنها فقد تعلق حق فسخ البائع بها ، فيمكن من الفسخ ليفوز بها ، وكمال قراض اذا اتلفه المالك بعد الربح و قبل القسمة الاقدر حصة العامل ، فالعامل يقدم به^{٤٧} فيمؤن تجهيز مؤنه حسب يساره و اعساره حين الموت ، فيقضاء دينه المطلق المتعلق بذمته من رأس ماله ، سواء كان لله تعالى او لآدمي و ان لم يوص به ، لوجوبه عليه و يقدم دين الله على دين الآدمي ، ومنه حق الغرماء المتعلق بمال المحجور عليه ، فيأخر عن مؤن التجهيز، فيتنفيذ وصيته من ثلث باق. فبالباقي من التركة فيصرف لورثته لأنقاله اليهم بموته و من ثم فازوا بزوائد التركة^{٤٨}

^{٤٢} المصدر السابق / ٨٣ نقل في شرح الدر المختار المطبوع على هامش ابن عابدين ٤٩٩/٥

^{٤٣} في حاشية المحضري على شرح الرجبية / ٤٢

^{٤٤} راجع نهاية الرملي ٧/٦ . و البحرى ٢٤٤/٣

^{٤٥} الفتح الواض ص ١٠

^{٤٦} راجع البحرى ٢٤٤/٣ . و ما ذكر تمثيل للعين المتعلق و يجوز تحويله الى تمثيل للحق المتعلق ما

^{٤٧} عطف على بحق و كذا ما بعده .

^{٤٨} راجع الفتح الواض / ١٢

(فائدة).. وصورة الزكاة ان تتعلق الزكاة بالنصاب ، ويكون النصاب باقيا فتقدم الزكاة ، واما اذا كان النصاب تالفا ، فتكون الزكاة من الديون المرسلة في الذمة^{٤٤}

الفصل الرابع في بيان الورثة

والمجمع على ارثه - بالفرض او بالتعصيب - من الذكور عشرة اجمالا ((ابن وابنه وان نزل^{٥٥} ويرثان بالتعصيب فقط ، واب و ابوه^{٥٦} و ان علا ، واخ مطلقا عشر ان الاخ الشقيق ولاب يرثان بالتعصيب فقط ، ولام بالفرض فقط . وعم^{٥٧} وابنه و ابن الاخ لغير ام ولو تباعدوا ، وزوج ، وذو ولاء)) و من الاناث سبع اجمالا .
 ((بنت و بنت ابن و ان نزل ، وام ، وجدة^{٥٨} من الجهتين مدلية بوارث ، بان ادلت بمحض اناث، او ذكور ، او باناث الى ذكور ، كام ام ، وام اب ، وام ام اب و ان علون. واخت^{٥٩} مطلقا لابوين اولاب او لام ، وزوجة. وذات ولاء)) فلو اجتمع الذكور فقط ، فالوارث ((اب و ابن صلب ، و زوج)) تصح المسئلة من (١٢) سهما للزوج الربع^{٦٠} وللأب السدس ، ٢ والباقي للأبن تعصبا . او الاناث فقط (فبنت صلب و بنت ابن ، و ام ، و اخت لابوين ، وزوجة) تصح من (٢٤) سهما للزوجة الثمن^{٦١} . وللبنت الصلبية النصف ١٢ و لبنت الابن السدس^{٦٢} ، و لالأم

^{٤٤} النحلة الحيرية على الفوائد الشنورية / ٤٥

^{٥٥} و اما قدم الابن على الاب لان ارثه بالتعصيب وهو في الابن القوي لان الله جعل له السدس مع الابن وجعل الباقي للابن عسوية ، ولان الابن يعصب اخته والاب لا يعصبها ، وقدم الاب عليه في التزويج وصلاة الميت لان الولاية للآباء الفصح الوامض / ٢٧

^{٥٦} اي الجدا الصحيح وهو الذي يدلي الى الميت بمحض الذكور ، ولا يكون في الارث الاواحد . والحكمة في ان الجدا لأب يرث ولام لا يرث ان الجدا يستحق الارث بمجة الابوة كما ان الجدة تستحق بمجة الامومة ، وجهة الابوة معدومة في الجدا لام فلا يرث وان علا

^{٥٧} والمراد من اطلاق العم اعم من ان يكون عم الميت ، او عم ابيه ، او عم جده الى حيث ينتهي . و حيث ذكر لفظ العم مطلقا في عداد الوارثين فالمراد ما ذكرناه . بخلاف لفظ الاخ ، فالمراد فيه اخ الميت لا غيره . الشيرازي .

^{٥٨} هي كل جدة تدلي الى الميت بوارث من عسبة او ذات فرض .

^{٥٩} الاخت الشقيقة و لأب ترثان بالفرض او التعصيب بالغير او معه ، ولام بالفرض فقط .

السدس ، ٤ ، و الباقي واحد للأخت لابوين تعصياً مع الغير . أو الممكن منهما
 (فأبوان و ابن و بنت صليان ، واحد الزوجين)) اجماعاً^{٥٥}
 فلو لم يستغرقوا التركة صرف كلها ان فقدوا كلهم ، او باقيها ان وجدوا و فضل
 عنهم شيئ ، لبيت المال ((وزارة المالية)) ان انتظم و الاردم ما فضل على ذوي
 فروض غير زوجين^{٥٦} اجماعاً بنسبتها على الصورة الثانية .
 ثم ان لم يوجد احد من ذوي الفروض الذين يرد عليهم ورت ذوو ارحام و هم احد
 عشر صنفاً: ١- جد و جدة ساقطان^{٥٧} كأبي ام ، وام ابي ام ، ٢- اولاد بنات
 الصلب او الابن وان نزل ذكورا كانوا ، او اناثا او خنثى . ٣- بنات اخوة مطلقا .
 ٤- اولاد اخوات مطلقا ذكورا كانوا او غيرها ٥- بنو اخوة لأم . ٦- عم لام و ان
 بعد ٧- بنات اعمام مطلقا - لأبوين أو لأب او لأم و ان بعدوا ٨- عمات
 مطلقا و ان بعدن . ٩- اخوال . ١٠- خالات مطلقا ولو تباعدوا ١١- المدلون
 بمؤلاء
 و سيأتي تفصيلهم في الفصل الخاص بهم .

تذنيب في الجدود و الجدات

أ- الجد الوارث (الصحيح) هو الذي يدلي الى الميت بمحض الذكور ، ولا يكون
 الا واحدا كأبي اب و ان علا
 ب- الجدة الوارثة الصحيحة هي التي تدلي الى الميت بوارث من عصبه او ذات
 فرض ، او هي التي لم تدل بذكر بين اثنين، كام اب ، وام ام ولو علتنا ، لان
 شرط ارث الجدة ان تكون مدلية الى الميت بوارث.
 ج- الوارث من الجدات ثلاثة انواع :- ١- كل جدة ادلت الى الميت بمحض
 الذكور ، كام اب ، وام ابي اب ٢- كل جدة ادلت اليه بمحض الاناث كام ام ،

^{٥٥} من ١٢ و تصح من ٣٦ ، ان كان الوارث زوحا . ومن ٢٤ و تصح من ٧٢ ان كان زوجة .
^{٥٦} لأن علة الرد هي القرابة المنفية فيهما ، ومن ثم ترث زيادة على حصتها بالزوجية زوجة تدلي الى الميت
 بعمومة او خولة بالرحم . ينظر الفتح الوامض / ٢١
^{٥٧} الجد الساقط كل اصل ذكر يكون في طريقه الى الميت (انثى و الجدة الساقطة هي التي ادلت بذكر بين
 اثنين و سيأتي التفصيل في التذنيب .

وام ام ام ٣- كل جدة ادلت اليه بمحض الاناث الى محض الذكور ، كأم ام اب و ام ام ابي اب ، وهكذا
 فاتضح ان الجدة الوارثة هي التي لم يدخل في نسبتها الى الميت ذكر بين اثنين (جد ساقط) و هي أم احد الأبوين ، وام الجد الصحيح ، وام الجدة الصحيحة ، مثل ام الام ، وام الأب ، وام ابي الأب ، وأم ام الام ، و ام ام الاب ، فأن دخل في نسبتها الى الميت جد ساقط فهي جدة ساقطة و من ذوات الارحام ، مثل ام ابي الأم ، وسأيتي قريباً.

و طريقة معرفة الجدات الوارثات ان تعددن ان تذكر من الامهات ما شئت ، ثم تذكرها مرة اخرى و تأتي بدل الأم الاخيرة من طرف الميت باب ثم مرة اخرى كذلك ، و هكذا حتى لا تبقى منهن الا الام الاولي ، اذلا تصور الجدة الوارثة من طرف الام الواحدة ، وانما يتصور الكثرة في اللواتي من قبل الاب و لو سئلت عن خمس جدات وارثات مثلاً فعليك ان تأتي بمراتب - بدرجات - بعدد الجدات الوارثات بشرط تساوي نسبهن في الدرجة و القرب و البعد ، فتقول هن :-

أم أم أم أم ، و ام ام ام اب ، و ام ام ام ابي اب ، و ام ام ابي اب ، و ام ابي ابي اب فالجدة الاولى امية و البواقي ابويات ولايتأى التعدد في الاميات مع الصحة ، لانهن متى تخللن اب كان فاسداً ، و من فوقه من الجدات فاسدات ، فالجدة الصحيحة من جهة الأم واحدة ابداً لأن القربى تحجب البعدي .

د- الجد الساقط ، وهو كل اصل ذكر يكون في نسبه الى الميت انثى و الضالط:- كل جد يدلي الى الميت بالانثى الوارثة و ان علا فهو ساقط ، لأن من فوقه يصدق عليه الجد و الجدة الساقطان ، و من تحته من الانثى يكون وارثاً لان المدلى به ام الميت ، او ام ابيه ، أو ام جده ، و الكل وارثة. و ذلك مثل ابي الأم ، و ابي ام الاب ، و ابي ام الجد (ابي ام ابي الاب) و ابي ابي الام ، و ابي ام الام و ابي ابي ام الام ، فهؤلاء الاجداد الساقطون مهما علوا

هـ- الجدة الساقطة: و الضابط:- كل جدة تدلي الى الميت بذكر بين اثنين - بلب بين امين - و لو علت فهي ساقطة كما ان ذلك الذكر ساقط ايضاً . و هذا معنى قولهم كل جدة دخل في نسبتها الى الميت اب بين امين فهي ساقطة كما ان ذلك الاب ساقط ايضاً و ان شئت فقل هي كل جدة تدلي الى الميت بمن ليس بعصبة ولا

بصاحبة فرض يعني تدلي اليه بجد فاسد ، وذلك مثل ام ابي الام ، و ام ام ابي الام ، و ام ابي ام الاب ، و ام ابي ام الام ، و ام ابي ام ابي الاب ، لانهن مدليات الي الميت بغير وارث لأن ابا الام غير وارث فمن باب اولى من - ام - يدلي به ^{٥٨} (تتمة) و الكلام في الجدات مما يطول محصله ان اول درجة من درجات الاصول فيها الاب و الام ، و الثانية فيها جدتان ام ام ، ام اب و هما وارثتان فلا يسقط شئ من هذه الدرجة عند الائمة الاربعة

و الثالثة فيها اربع جدات ضعف ما قبلها وهن ام ام ام ، و ام ام اب ، و ام ابي اب و هذه الثلاثة وارثات . و ام ابي ام وهي غير وارثة . و الرابعة فيها ثمان جدات ضعف ما قبلها و هن ام ام ام ، و ام ام ام الاب ، و ام ام ابي الاب و ام ابي ابي الاب و هذه الاربعة وارثات

و ام ام ابي الام ، و ام ابي ام الام ، و ام ابي ابي الام ، و ام ابي ام الاب ، و هذه الاربعة غير وارثات لانهن من ذوات الارحام . و الخامسة فيها ست عشرة جدة ضعف ما قبلها و هكذا و الوارثات في كل درجة سميا ، اي العدد المسمى باسم موافق لاسم تلك الدرجة اي تلك المرتبة . فالوارثة من الدرجة الثانية اثنتان و من الدرجة الثالثة ثلاث ، و من الرابعة اربع و من الخامسة خمس و هكذا

و انما هو بحسب الامكان العقلي كما قاله في شرح الترتيب ، و ان لم يوجد في الخارج جدات كثيرات بحسب العادة ، لأن الذي يتصور اجتماعه عادة اربع جدات و هن :- ام ام الام ، و ام ام الاب ، و ام ابي الاب ، و ام ابي الام ، فالثلاث الاولى وارثات و الرابعة ساقطة لادلائها بجد ساقط و انما تذكر الزيادة للتمرين في الحساب و لتشديد الاذهان ^{٥٩}

الفصل الخامس في الفروض و ذويها

الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة (نصف و ربع ، و ثمن و ثلثان و ثلث و سدس) و اخصر منه الربع و الثلث و نصف كل وضعفه ، و زيد عليها ثلث الباقي باجماع الصحابة

^{٥٨} راجع شرح المارديني على الرحيبة بمأشبة البقرى / ٢٢ و المراث المقارن للشيخ الكشبي / ١٧٩ و نظام الموارث على المذاهب الاربعة / عبدالعظيم لياض الضولي /
^{٥٩} التحفة الخيرية بحمل القوائد الشنشورية بتصرف قليل ص ١٠٠-١٠١

النصف الخمسة :- لزوج ليس لزوجته فرع وارث بالقربة الخاصة اي ولد ولا ولد ابن^{١١} و ان نزل سواء منه او من غيره و لو من زنا ، ذكراً كان او انثى او خنثى ، ولبنت و بنت ابن وان نزل و لأخت لغير ام منفردات عنن يعصهن .
و خلاصة ارثهن :- ان البنت تستحق النصف بشرطين ١- عدم المعصب ٢- عدم المساوى - المماثل - لها جهة و قرباً في الدرجة . و بنت الابن تستحقه باربعة شروط ١- عدم المعصب من اخ او ابن عم ٢- عدم المساوى لها ، ٣- عدم الحاجب من ابن ، او بنت متعددة في الصلب ، ٤- عدم بنت صلبية واحدة . او بنت ابن اقرب منها واحدة لانهما تردانها الى السدس . او الأخت لابوين تستحقه باربعة شروط ، ١- عدم المعصب من اخ شقيق او جد ، ٢- عدم المساوى لها ، ٣- عدم الحاجب من الاصل كالاب ، والفرع الوارث كالابن وابن الابن ، ٤- عدم البنت او بنت الابن ، لانها عصبه معهما و الأخت لاب تستحقه بخمسة شروط :- ١- عدم المعصب من اخ لاب او جد ، ٢- عدم المساوى لها ٣- عدم الحاجب من الاصل كالاب ، و الفرع الوارث كالابن و ابن الابن ، و من الاخ الشقيق و الشقيقتين فاكثر ٤- عدم الشقيقة الواحدة ، لانها تحجبها نقصاناً الى السدس . ٥- عدم البنت و بنت الابن لكونها عصبه معهما .

ب- الربع لاثنتين :- لزوج / لزوجته فرع وارث بالقربة الخاصة - ولد أو ولدا بنين - و لو نزل سواء منه او من غيره كما تقدم . و الزوجة فاكثر ليس لزوجها ولد منها او من غيرها بالقربة الخاصة ذكراً ، أو غيره ، ولا ولدا بن كذلك ، وان نزل (تبييه) قد تراث الام الربع فرضاً فيما لو خلف (زوجة وابوين) فاصل المسألة . من اربعة يخرج فرض الزوجة للزوجة الربع (١) و للأم ثلث الباقي (١) ، وللأب الباقي (٢) تعصياً و هذا في الحقيقة ربع لكنهم تادبوا مع لفظ القرآن الكريم فعبروا عنه بثلث الباقي .

ج :- الثمن - لزوجة فاكثر لزوجها و لد منها او من غيرها ، ذكراً او غيره او ولدا بن كذلك و ان نزل (فائدة) جعل للزوج في حالتيه ضعف ما للزوجة في حالتها لان فيه ذكورة وهي تقتضي التعصيب ، فكان معها كالابن مع البنت^{١١}

^{١١} لان ولد الابن وان نزل كولد الصلب اجماعاً ، والولد فعل بمعنى مفعول يقع على المذكر و المؤنث و الجمع والمفرد

د- الثلثان لاربعة - لبتين ^{٦١} فاكثر و لبتى ابن ^{٦٢} فاكثر وان نزل ولاختين لابوين فاكثر ولاختين لاب فاكثر ويشترط لارث البنات شرط واحد وهو عدم وجود المعصب لها. ولارث بنات الابن شرطان ، هما عدم وجود المعصب و عدم وجود الفرع الوارث من اولاد الصلب ولارث الشقيقات ثلاثة شروط :- ١- عدم المعصب من اخ شقيق او جد ، (او بنت) ، ٢- عدم وجود الاب ٣- عدم وجود الفرع الوارث . و لارث الاخوات لاب اربعة شروط ١- عدم المعصب من اخ لاب او جد او بنت ، ٢- عدم وجود الاب ، ٣- عدم وجود الفرع الوارث ٤- عدم وجود الاخ الشقيق و الاخت الشقيقة واحدة كانت ام متعددة ^{٦٣}

هـ- الثلث لاثنتين لأم ^{٦٤} ليس لميتها فرع وارث ، من ولد أو ولد ابن و ان نزل ، ذكرا أو أنثى أو خنثى ، ولا عدد من إخوة و أخوات ^{٦٥} مطلقا لأبوين ، أو لأب ، أو لأم. ذكورا أولا ، محجوبين بغيرهما ((كأخوين لأم مع جد أو أب)) أم لا. ولعدد من ولدها ذكورا أو إناثا أو خنثائي ، أو البعض كذا والبعض كذا . هذا ويقسم الثلث على عدد رؤسهم بالسوية للذكر مثل الانثى إجماعا ^{٦٦} . و أعلم انه قد يفرض الثلث الكامل لجد مع اخوة ، ان لم يكن معه ذو فرض ، وكان ثلث المال خيرا له من المقاسمة بان كانوا فوق مثليه ((كجد وثلاثة اخوة)).

المسألة من ٣ أصلا ، و ٩ تصحيحا ، للجد الثلث ٣ ، وللأخوة ستة.

^{٦١} الفتح الوامض / ٢٤

^{٦٢} لان بنت الابن كالبت اجماعا . و الدليل قوله تعالى ((فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك)) قالوا ((والله سبحانه نص على الاختين (فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك)) دون الاخوات و نص على البنات دون البنتين فأخذنا حكم كل واحدة من الصورتين المسكوت عنهما من الاخرى)) اعلام المؤلفين لأبن قيم الجوزية ١/ ٣٧٠

^{٦٣} ينظر شرح المارديني على الرحبية بحاشية البقرى / ١٨ بتصرف.

^{٦٤} لقوله تعالى (فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث فان، كان له اخوة فلامه السدس)) كان الاية من باب الاحتياك اي فان لم يكن له ولد و لا اخوة فلامه الثلث ، فان كان له اخوة او ولد فلامه السدس و المراد بالثلث ثلث المال او ثلث ما يبقى بعد فرض احد الزوجين ، والباقي للأب كما في العمرتين

^{٦٥} والمراد بهم اثنان فاكثر إجماعا

^{٦٦} لقوله تعالى ((فهم شركاء في الثلث)) لان مطلق التشريك يدل على التسوية في النصيب.

و السدس لسبعة ، لاب وجد ليهما فرع وارث من ولد أو ولد ابن ولو نزل ،
 ذكراً كان أو أنثى أو خنثى . ولأم ليهما ذلك ، أو عدد من إخوة و اخوات مطلقاً^{٦٧}
 لقوله تعالى ((ولا يويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد)) ويدخل
 الجدة في الاب اجماعاً . ولجدة فأكثر ، ان لم تدل بذكر بين اثنين بالاجماع^{٦٨} ولينست
 ابن فأكثر وان نزل مع بنت صلبية واحدة اجماعاً^{٦٩} ، أو مع بنت ابن واحدة أقرب
 منها ، قياساً على البنت الصلبية . تكملة للثلثين . ولاخت فأكثر لاب مع شقيقة
 واحدة ، تكملة لهما . بالاجماع^{٧٠} ولو أخذ من ولد الام ، ذكراً أو أنثى أو خنثى . هذا
 وقد يفرض السدس الكامل لجدة فيما لو كان معه ذو فرض ، وكان سدس المال خيراً
 له من المقاسمة وثلث الباقي ((كبتين وجد وثلاثة اخوة)) من ٦ أصلاً و ١٨
 تصحيحاً .

((ثلاث فوائد))

الاولى :- لبنت الابن فأكثر السدس بشروط ، وهي ان لا يكون معها معصب و ان
 تكون البنت الصلبة واحدة ، وان لا يكون معها معصب ذكر . والا اخذت
 بالتعصيب في الصورة الاولى ، و سقطت في الصورتين الاخيرتين .

و الاخت لأب فأكثر تأخذه بشروط ايضاً وهي : ان لا يكون معها معصب ، وان
 تكون الشقيقة واحدة ، وان لا يكون معها معصب و الا اخذت بالعصوبة او سقطت
 كما عرف مما مر . وان لا يكون معها اب و لا فرع وارث من ولد او ولد ابن^{٧١}

^{٦٧} ولد يفرض ايضاً لها السدس مع عدم من ذكر ، كما في مسألة ((زوج وأبوين)) من اثنين وتصح من
 ستة عند القدماء ، لكنه عبر عنه بثلث الباقي مع انه سدس في الواقع تأدياً مع لفظ القرآن .

^{٦٨} وسند هذا الاجماع قضاء النبي(ص) بالسدس للجدة - ام الام - ، وقضاء عمر به لام الأب ، وحديث
 ((اطعموا الجدة السدس)) راجع التحفة الخيرية على الفوائد السننورية/٩٧ وجمع الاقر شرح ملتقى
 الامر ٧٥٢/٢

^{٦٩} وسنده قول ابن مسعود(رض) في بنت و بنت ابن واخت ((لاقتنين فيها بقضاء رسول الله(ص) للبنت
 الصلف ، ولبنت الابن السدس تكملة للثلثين ، و ما بقي للالاخت)) . رواه البخاري . وهذا يدل على ان
 الامت عصبة مع الغير .

^{٧٠} قياساً على التي قبلها ، وهذا القياس مستند الاجماع ، التحفة الخيرية على الفوائد السننورية/٦٩
^{٧١} طرح المارديني/ ٢١ بتصرف من حاشية البقري عليه .

الثانية : - قالوا ((او مع بنت ابن واحدة اقرب منها)) فلوا استوي الابنان ، كان اجتمعت بنت فاكتر لابن مع بنت او اكثر لابن اخر من غير حاجب ولا عاصب قسم الثلثان بينهما او بينهما بالسوية ^{٧٢}

الثالثة أ: - مجموع ذوي الفروض ثلاثة عشر: اربعة من الذكور ((الاب والجد ، و الاخ لام ، والزوج)) و تسعة من الاناث ((الام ، و الجدتان ، و ذوات النصف الاربع ، والاخت لام ، و الزوجة)) و مجموعهم تسعة اصناف

تنبيه :- الورثة اربعة اقسام . قسم يرث بالفرض وحده من الجهة التي سمي بها و هو سبعة الام ، وولداها ، و الجدتان ، و الزوجان وقسم يرث بالتعصيب وحده كذلك ، وهم جميع العصبة بالنفس غير الاب والجد وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب اخرى ولا يجمع بينهما وهن ذوات النصف والثلثين وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة ، و يجمع بينهما مرة . وهو الأب و الجد ، فكل واحد منهما يرث السلسل فرضا مع فرع ذكر وارث ، و بالتعصيب وحده ، اذا خلا عن الفرع الوارث من ذكر اوائى و يجمع بينهما اذا كان مع فرع انثى وارث ^{٧٣} فقط .

الفصل السادس في العصابات

العصبة ^{٧٤} كل وارث ليس له حال تعصبيه سهم مقدر ، ولو كان من ذوي الارحام على الصحيح ، فيرث التركة كلها إن انفرد عن ذي فرض ، او ما بقي فيها ان بقي شئ لقوله (ص) ((أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلْأُولَىٰ مِنْهُنَّ)) و العَصَبَةُ قِسْمَانِ ، عَصَبَةٌ سَبِيَّةٌ و لاداعي للخوض فيه طالما الغني نظام الرق في الاسلام و عصبه نسبية ، وهي العصبة الناشئة عن صلة النسب و الدم . وهي ثلاثة انواع ، عصبه بالنفس . و عصبه بالغير ، و عصبه مع الغير .

^{٧٢} الفتح الروامض على المنح الفائض لابن القرة داغي / ٢٥

^{٧٣} التحفة الخيرية على الفوائد الشثورية ١١٤-١١٥ بتصرف قليل .

^{٧٤} اسم جنس يطلق على الواحد و التعدد و المذكر و المؤنث ، او جمع عاصب ، فتكون عصابات جمع جمع

أولاً: - العصبة بالنفس^{٧٥}: كل وارث ذكر ليس له حال تعصبيه سهم مقدر ، ولا يحتاج الى آخر لعصبه ، لان تعصبيه قائم بذاته . وهؤلاء محض ذكور ، ، و طبقت مقدم بعضها على بعض واقرب العصبات النسبية بالنفس الابن ثم ابنه ثم الاب ، ثم الجد ابو الاب و ان علا ، ثم الاخ الشقيق ، ثم الاخ لاب ، ثم ابن الاخ الشقيق ، ثم ابن الاخ لأب ، ثم العم الشقيق ، ثم العم لاب ، ثم ابن العم من الابوين ثم ابن العم من الاب ، ثم عم الجد من الابوين ثم من الاب ، ثم ابن عم الجد من الابوين ثم من الاب ، ثم عم الجد من الابوين ثم من

الاب ، ثم بنوهما ~~كل~~ الى حيث ينتهي .
ثانياً: - العصبة بالغير هي كل انثى من ذوات النصف الرابع لو انفردت اذا اجتمعت بأخيها عصبها ، فأصبحت عصبه بسببه ، و شاركته في الاستحقاق بالتفاضل (للمذكر مثل حظ الانثيين) ((كما قال الفرضيون ((واربعة يعصبون اخواتهم ، الابن و ابن لابن و ان سفل ، و الاخ الشقيق ، و الاخ من الاب)) و المراد اخواتهم اللاتي من درجتهم ، وساوتهم في الرتبة و الاداء^{٧٦} . وهذه النوع لا يتحقق الا باجتماع المذكور مع الاناث

((توضيح)) يعصب الجد الاخوت لابوين او لاب ، لانه بمنزلة الاخ في الاداء بالاب ، كما في ((جد مع اخت شقيقة او لاب)) من ثلاثة للجد ثلثان ، ولها واحد ، لان الجد بمنزلة الاخ في التعصيب ، وهو تعصيب بالغير ، وسيأتي في الجد و الاخوة^{٧٧} ثالثاً: - العصبه مع الغير ، وهذا النوع يتحقق باجماع الاخوات الشقيقات او من الاب مع البنات او بنات الابن ، لكن بشرط ان لا يوجد معهن اخ في درجتهم. فان وجد صرن عصبه بالغير لا مع الغير . و دليل ذلك قوله (ص) ((اجعلوا الاخوات مع البنات عصبه)) و هن محض اناث يأخذن الباقي بعد اصحاب الفروض ان بقي شئ و الا فلا .

^{٧٥} اصح ما عرف به بالحد ما قاله شيخ الاسلام العاصم بنفسه كل ذي ولاء و ذكر نسب ليس بينه و

بين الميت انثى البقرى على شرح الرجبية / ٢٤

^{٧٦} اي الانتماء و القرب للميت .

^{٧٧} التحفة الحبرية على الفوائد الشنشورية ١١١-١١٢

((فروعان))

الفرع الاول في ترتيب جهات العصوبة

وترتيب جهات العصوبة هي البنوة^{٧٨} ثم الابوة ، ثم الجدودة و الاخوة ، ثم بنو الاخوة ، ثم العمومة ، ثم بنو العمومة ، ثم الولاء ، ثم بيت المال^{٧٩} القاعدة ١ - انه يقدم بقرب الجهة على الترتيب المذكور ، فاذا اتحدت الجهة قدم بالقرب في الدرجة الطبقة - فالابن مقدم على ابن الابن فان تساوت الدرجة قدم بقوة القرابة^{٨٠} فلاخ الشقيق مقدم على الاخ لاب ، لانه اقوى منه ، اذا الاول ادلي الى الميت باصلين ، والثاني ادلي باصل واحد .

الفرع الثاني في ترتيب الورثة

و ترتيب الورثة كما يأتي :- ١- اصحاب الفروض ٢- العصبية النسبية باقسامها الثلاثة . ٣- العصبية السببية ((مولى العتاقة)) اي المولى المعتق^{٨١} لقوله (ص) الولاء لمن اعنت) وكلمة (من) تشمل الذكر والانثى ، ثم ذكور عصبته بنفسه من النسب كترتيبهم في نسب لكن يقدم اخو معتق و ابن اخيه على جده ، بخلافه في الارث بالنسب ، فانه فيه يشارك الاخ ، ويسقط ابن الاخ ، وكذا يقدم العم و ابنه على ابي الجدة في الارث بالولاء ، بخلافه من النسب لان ابا الجدة يسقطهما فيه ، فان فقدت عصبية نسب المعتق لمعتق المعتق ثم عصبته بنفسه من النسب كترتيب عصبية نسب المعتق ثم معتق معتق المعتق ، ثم عصبته كذلك الى ان تنتهي السلسلة .

٤- بيت المال (وزارة المالية) ان انتظم بحكم امام عادل ، ٥- الرد على ذوي الفروض ، غير الزوجين بنسبتها ، ٦- ذوو الارحام ، ٧- الصرف على مصالح

^{٧٨} البنوة معنى كون الشيء ابنا لا بشرط شئ ، فيشمل الكون ابنا والكون بنتا ، وهكذا الاخوة و الجدودة و العمومة و الخولة ، و كلها للذكر و الانثى ، الا الابوة و الامومة .

^{٧٩} فينظر البقرى مع شرح الرحبية / ٢٦ ، و الشيخ عوض على الاقناع . ١٠٧/٢

^{٨٠} نظم الجعبري القاعدة في بيت واحد فقال :- لباجهة التقديم ثم بقربه ، وبعدهما التقديم بالقوة اجمالا

/حاشية البقرى/ ٢٦

^{٨١} اي ان كان الميت عتيقا م .

العباد والبلاد ان لم يوجد من هؤلاء احد^{٨٢} وإنما قدم الرد عليهم لان القرابة المفيدة لاستحقاق الفرض أقوى .

((فائدة))

ليس في النساء عصبية بالنفس الامن باشرت العتق بنفسها ذكر بعض العلماء لفزراً عظيماً ناظماً له بقوله :-

وَأَلَّتْ بِالصَّيْحِ وَاسْمَعِ مَقَالِي

كَيْفَ حَالِ النِّسَاءِ بَعْدَ الرِّجَالِ ،

لَا حَرَامَ بَلٍ هُوَ بَوَّطِيَّ حَلَالٍ

وَلِي الثَّمَنُ إِنْ يَكُنْ مِنْ رِجَالٍ

هَذِهِ قِصَّتِي فَفَسِّرْ سَوَاءً لِي ،

قَاضِي الْمُسْلِمِينَ أَنْظِرْ لِحَالِي ،

مَاتَ زَوْجِي وَهَمْنِي فَقَدْ بَعَلِي

صِرَ اللَّهُ فِي حَشَايَا جِنِينَا ،

فَلِي النِّصْفُ إِنْ آتَيْتَ بَانِي ،

وَلِي الْكُلُّ إِنْ آتَيْتَ بَيْتِي ،

فالجواب: ان يقال ان هذه امرأة اشترت رقيقاً واعتقه ، ثم تزوجت به فحملت منه ، ثم مات وهي حامل منه ، فان وضعت انثى فلها النصف فرضاً ، وللزوجة الثمن فرضاً والباقي تعصياً لأنها ذات ولاء . وان كان المولود ذكراً فلها الثمن فقط والباقي للمولود تعصياً ، وان يكن الحمل ميتاً اخذت جميع المال تعصياً وفرضاً ، لان لها الربع فرضاً بالزوجية ، والباقي بالولاء تعصياً حيث لا وارث له من النسب^{٨٣}

الفصل السابع في الحجب

موضوع الحجب عظيم الفائدة في الفرائض بل الفقهاء ، فمن لم يتفقه فيه كما ينبغي فهو عار من هذا العلم فكرر مطالعته و لازم تأمله فلعلك تظفر بغوامض سره ، ولقد اجاد الشاعر اذ قال :-

من لم يفز منه بسر غامض ، يحرم ان يفقي في الفرائض . والحجب لغة المنع ، و شرعاً منع من قام به سبب الارث بالكلية ، او من اوله حظيه ، والاول حجب حرمان ، والثاني حجب نقصان ، ويمكن دخوله على تخيير الورثة ، و حجب الحرمان قسمان ، حجب بالوصف و يسمى منعا ، كالقتل و الرق ، و يمكن دخوله على جميع الورثة

^{٨٢} تزيد من التفصيل راجع الانوار ٣/٢

^{٨٣} البقرى على شرح الرحبية ٢٧/

أيضا. وحجب بالشخص او بالاستغراق و هو المقصود من هذا الفصل . ويأتي^{٨٤}
هذا في نوعين:-

النوع الاول حجب الذكور ، لا يحجب ابوان و زوجان وولد صلب ذكرا او غيره
ياحد اجماعا ، بل ابن ابن باين او باين ابن اقرب منه ، و جد لاب و ان علا بذكر
^{٨٥}توسط بينه و بين الميت كأب و ابيه ، واخ لابويه باب و ابن و ابنه و ان نزل
اجماعا ، و لاب بمؤلاء الثلاثة ، و اخ لابوين . و باخت لابوين^{٨٥} معها بنت او بنت
ابن و ان نزل ، و لأم باربعة باب ، وجد و ان علا ، و فرع وارث من ولد و ولد ابن
و ان نزل ، ذكر او غيره ، و ابن الاخ لابوين بستة باب ، وجد و ان علا و ابن و
ابنه و ان نزل ، واخ لابوين و لاب لانه اقرب منه و كذا باخت لابوين او لاب
معها بنت او بنت ابن و ان نزل . و لاب بمؤلاء السبعة ، و باين اخ لابوين و لو نزل
و ابن ابن اخ لابوين باين اخ لاب ، لانه اقرب منه الى الميت^{٨٦} و عم الميت لابوين
بمؤلاء الثمانية و باين اخ لاب و لو نزل و لاب بمؤلاء التسعة و عم لابوين . و ابن
عم لابوين بمؤلاء العشرة و عم لاب . و لاب بمؤلاء الاحد عشر ، و باين عم لابوين
. و يحجب ابن ابن عم لابوين باين عم لاب لانه اقرب الى الميت

النوع الثاني ، حجب الاناث ، و تحجب بنات ابن باين ، او بنتي صلب فاكثر
بالاجماع ان^{٨٧} لم يعصبن بنحو^{٨٨} اخ او ابن عم ، فان عصبن به اخذن معه الثلث

^{٨٤} و خرج بالذكر من ادلى الى الميت بانى كما بي ام ، فلا يرث اصلا ، و هذا لا يسمى حجبا الاعانة
٢٢٤/٣

^{٨٥} فتحجب أخت لابوين مع احديهما بالاولي كل من يحجبه الاخ . لأب . و اما الاخت لأب مع احد
يهما فتحجب كل من يحجبه الاخ . لأب . م

^{٨٦} اعلم ان طريقة الفرضيين انه أن اختلف الدرجة عللوا بانه اقرب منه ، كابن اخ لابوين و اخ لاب و
ان اتحدت عللوا بانه اقرب منه ، كالثقيق و الاخ لاب . الاعانة ٢٢٥/٣

^{٨٧} قيد المعطوف . و كذا تحجب بنتي ابن اقرب منها الى الميت ، و بنت و بنت ابن اقرب .

^{٨٨} المراد بالنحو ابن اخيها او ابن ابن عمها و ان نزلا

الباقى بالتعصيب للذكر مثل خط الانثيين بعد ثلثي البنتين او البنات. و جدة ^{٨٩} لام بام
لادلانها هما ، و جدة لأب بآب ، لادلانها به ، و بام اجماعا ، ولان ارثها ^{٩٠} بالامومة
و الام اقرب منها الى الميت و بعدى جهة بقرباها كأم ام مع ام ام ام . وكأم اب مع
ام ابى اب ، أو مع ام ام اب ، و تحجب بعدى جهة اب ، بقربي جهة ام كام ام مع
ام ام اب او مع ام ابى اب لا العكس اى لا تحجب بعدى جهة ام بقربي جهة اب ،
كام اب مع ام ام ام ، بل تشتركان في السدس كما سيأتي قريبا و اخت من الجهات
الثلاث - لابوين او لاب او لام - كأخ فيما يحجب به ، نعم الاخت الأبوين او
لاب و احدة فأكثر ، لكونها ذات فرض لا تسقط بالفروض المستغرقة ، بخلاف الاخ
لغير ام فيسقط ، لانه عصة الاصل ان تلك الاخت ان كانت عصة لاجتماعها مع
بنت او بنت ابن مثلا تسقط بالفروض المستغرقة كالأخ (كبنيتين ، وزوج ، و ام و
اخت لغيرها) المسألة من ١٣ عولا ولا شيء للاخت المذكورة للاسغراق. و تسقط
اخت فاكتر لاب باخ لابوين وباختين لابوين فصاعدا كما ان بنت الابن الواحدة
فاكثر تسقط بابن او بنتي صلب فصاعدا ان لم ^{٩١} تعصب تلك الاخت لاب ، او
بنت الابن بنحو اخ هن . اما ان كان معها اخ عصبها ((للذكر مثل حظ الانثيين))
لان الاخت لا يعصبها الا اخوها الذي في درجتها ^{٩٢} و تسقط الاخت لاب ايضا
بشقيقة واحدة معها بنت او بنت ابن لسقولهم (تسقط اخت لأبوين مع بنت او بنت
ابن ولد اب) ذكرا او غيره ^{٩٣} و ممن بعده من العصبات و تحجب

^{٨٩} و انما حجبت الجدة مطلقا بالام ولم تحجب بالاب الا الابويات ، لان كلا من اتحاد السبب و الادلاء له
تأثير في الحجب فام الاب تحجب به للادلاء فقط ، و تحجب بالام لاتحاد السبب وهو الامومة . و ام الام
ترث مع الاب لانعدام المعين الادلاء و السبب و تحجب بالام لوجودهما انظر نظام الموارث

عبدالمعظيم لياض الصولي

^{٩٠} اى ارث الجدة لأب

^{٩١} الشرط ناظر الى المعطوف في الصورتين .

^{٩٢} اى مثلها في الكون لأبوين ، او لأب .

^{٩٣} و تسقط اخت لأب مع بنت او بنت ابن ، كل من يسقطه الاخ لأب .

عصبة غير الابن^{٩٤} والشقيق في المشتركة ، و الاخت لابوين أو لاب في الاكدرية^{٩٥} باشغراق ذوي الفروض . بما فيه عصوبة الاب اذا كان ذا فرض فسقط تلك العصوبة بالاستغراق (كابوين و بنتين) من ستة للبنتين ٤ ، ولكل واحد من الابوين واحد ، فسقطت عصوبة الاب للاستغراق و يسقط من له ولاءبعصبة النسب لانه اقوى منه .

(تنبيه)...

ان تعددت الجدات واختلفن قريباً وبعداً ، فقد اتفق الائمة على ان القربى تحجب البعدى ، اذا كانتا من جهة واحدة (كأم اب ، مع ام جد) (جهة الاب) و كام ام مع ام ام (جهة الام) وكذلك اذا كانتا من جهتين لكن القربى من جهة الام والبعدى من جهة الاب كام ام مع ام جد (ام ابي اب) او مع (ام ام اب) أما العكس كام اب ، مع ام ام ، فقد اختلف الفقهاء في حجب البعدى بالقربى منهن ، فمذهب الحنفية - وهو الصحيح عند احمد - الى ان القربى تحجب البعدى جرياً على القاعدة لان استحقاق الجدة باعتبار الامومة ، فالام اصل و الاصلة في القربى اظهر واقوى منها في البعدى مطلقاً . و ذهب المالكية - وهو الصحيح عند الشافعي - الى ان القربى لا تحجب البعدى في هذه الصورة ، لان استحقاق الجدة باعتبار الامومة وهي بالنسبة للجدة الامية اظهر فاذا كانت الجدة التي من جهة الاب القرب من التي من جهة الام فلاحديهما (ام ام الام) ظهور الصفة (الامومة) و للاحرى زيادة القرب ، فتستويان في استحقاق الارث (السدس) ولان الاب لا يسقط ام الام (الجدة الامية) فالمدللية به اولى بان لا تسقطها^{٩٦}

تبصرة: - اعلم ان ابن الابن كالابن ، الا انه ليس له مع بنت الصلب مثلاًها بل تأخذ النصف فرضاً ، وهو يأخذ الباقي تعصياً ، لعدم التساوي في الرتبة . و الجدة كلام الا انها لا تورث الثلث ولا ثلث الباقي بل فرضها السدس دائماً

^{٩٤} فإنه لا يحجب اهدأ

^{٩٥} لانتقال الاخيرين من التعصيب الى الفرض . انظر الفتح الوامض لابن القره داغي / ٣١

^{٩٦} انظر حاشية البقرى على شرح الرحبية / ٢٢ وما بعدها .

والجد كالأب و سيأتي هذا في حكم الجد ، وبنت الابن كالنبت ، إلا أنها محجبة بالابن ، و الاخ لأب كالأخ لأبوين ، إلا انه ليس له مع الاخت لأبوين مثلاً بل تأخذ النصف فرضاً ، وهو يأخذ الباقي عصبية ، ويحجب في المشتركة ، وفي اجتماع الشقيقة مع البنت او بنت الابن و في اجتماع الزوج مع الشقيقة^{٩٧}

تذكرة: - شرط الحجب في كل ما مر ارث الحجاب ، فمن لا يرث لمانع كالرق و القتل لا يحجب غيره مطلقاً لا حرماناً ولا نقصاناً لانه لا يرث اصلاً ، لوجوده كعدمه و من لا يرث لكونه محجوباً باخر حرماناً ولو بالاسفراق - لا يحجب غيره حرماناً اصلاً ، ولا نقصاناً الا^{٩٨} في ست مسائل :-

- ١) ((اب ، و أم ، و اخوة مطلقاً)) فان الاخوة محجوبة بالأب حرماناً ، وحاجة للام من الثلث للسدس فهي من ستة : للام السدس و الباقي للاب عصبية. و كزوج و اب و ام و اخوة مطلقاً وهي من ستة -
- ٢) ((جد ، وام و عدد من ولدها)) فللام السدس و الباقي (٥) للجد ، ولا شيء لأولادها لأنهم محجوبون به حرماناً
- ٣) ((ام وشقيق و اخ الاب)) من ستة اصلاً
- ٤) ((شقيقة و اخ لأب و ام و زوج)) فلا شيء هنا للاخ للاب لانه محجوب باسفراق ذوي الفروض لكنه رد مع الشقيقة الام من الثلث الى السدس فهي من ٦ اصلاً و ٧ عولاً
- ٥) ام و اخ لغير ام وجد و اخ لأم (فان الاخ للأم محجوب بالجد . لكنه مع الاخ الاخر رد الام الى السدس فهي من ٦ اصلاً و ١٢ تصحيحاً.
- ٦) المسائل المعادة ((كجد ، وشقيق ، و اخ لأب)) الشقيق يعد الاخ للأب على الجد ، فيأخذ الثلث ، ولو لم يعده عليه لأخذ النصف فهو مع حجه بالشقيق رد الجد من النصف الى الثلث^{٩٩}

^{٩٧} راجع الاعانة ٣/٢٢٥-٢٢٦

^{٩٨} استثناء من قوله ولا نقصاناً

^{٩٩} انظر الفتح الوامض لابن القرداغي /٣١ و التحفة الحجرية على الفوائد المنشورية /١٢٥

الفصل الثامن في ميراث القروم ((الاولاد و اولاد الابن انفرادا و اجتماعا))

لابن فاكثراً التركة ، ولبنت فاكثراً ما مر من النصف و الثلثين ، ولو اجتمع البنون و البنات ((فللذكر مثل حظ الانثيين)) وولد الابن وان نزل كالولد اجتماعا ، ولو اجتمع اولاد الصلب و اولاد الابن و الولد ذكر فقط ، او معه انثى حجب ولد الابن مطلقا اجتماعا ذكرا كان او انثى منفردا او مجتمعا . او انثى فقط ولو تعددت فولد الابن مازاد على فرضها من نصف او ثلثين ان كان ذكرا فقط ، او ذكرا وانثى ولو تعددا ، واما ان كان انثى فقط ولو تعددت ، فلها مع بنت صلب واحدة سدس لتكملة الثلثين و حجبت باكثر منها بالاجماع كما مر في فصل الحجب

و يعصب الذكر من ولد الابن انثى في درجته كأخته و بنت عمه ، ولو لم يفضل من الثلثي شيىء^{١٠٠} فتأخذ معه الثلث الباقي تعصبا ان بقي ((كحقي صلب و بنت ابن و ابن ابن هي من ٣ اصلا ، و ٩ تصحيحا ، ولو لم يوجد هذا الذكر وكان للصلب بنتان فاكثراً ، لم ترث تلك الانثى شيئاً (كبنين و بنت ابن) اذ للبتين جميع المال فرضا وردا و هي محجوبة بهما . ولذا سمي هذا الذكر من ولدا الابن الاخ المبارك^{١٠١} و كذا يعصب الذكر من ولد الابن انثى فوqe^{١٠٢} كعمته و بنت عم ابيه و عمه ابيه و عمه جده^{١٠٣} ان لم يكن لها شيىء من الثلثين كبنتي صلب و بنت ابن و ابن ابن ابن هي من ٣ اصلا و ٩ تصحيحا للبتين الثلثان ٦ ولها الثلث الباقي تعصبا له مثلاً حظها

و اما ان كان لها شيىء من الثلثين فلا يعصبها إستغناء بفرض ذلك الشيىء عن التعصيب ((كبنت صلب و بنت ابن ، و ابن ابن ابن)) هي من ستة للبنت النصف ٣ ، و

^{١٠٠} كابوين و بنتي صلب ، و بنت ابن ، و ابن ابن من ستة اصلا ، للبتين الثلثان ٤ ، ولكل واحد من الابوين واحد الباقي عصبه سقطت بالاستفراق .

^{١٠١} اي باعتبار بعض الصور فانه قد يكون ابن عم . الفتح الوامض / ٣٣ .

^{١٠٢} لامن تحته فيسقطها كن مات عن ابن ابن و بنت ابن ابن) فهي محجوبة بابن الابن .

^{١٠٣} قال الفرضيون ليس في الفرائض من يعصب اخته و عمته و عمه ابيه و عمه جده ، و بنات اعمامه ، و بنات اعمام (ابيه و بنات اعمام جده الا النازل من ولد الابن . مغني المحتاج ١٤/٣

النت الابن السدس فرضا و له الثلث تعصيا ، ولا يقال تأخذ السدس و يعصمها .
 الباقي لأن اجمع بين فرض و تعصيب بجهة واحدة من خصائص الاب و الجد ^{١٠٤} (و
 كنت ابن او ابنتي ابن مع ابن ابن (ابن الاولي من (٢) ^{١٠٥} و الثانية من (٣) ^{١٠٦} و كذا
 كل طبقتين من ولد الابن فولد ابن الابن مع ولد الابن كولد الابن مع ولد الصلب
 فيما تقدم ، و هكذا قس سائر المنازل.

الفصل التاسع في ارث الاصول ، الاب و الجد ، وارث الام في حالة

الاب يرث مع فرض مع فرع ذكر وارث ^{١٠٧} من ابن وابنه و ان نزل ، و تعصيب
 فقط مع فقد فرع وارث ، و بهما مع فرع انثى وارث فقط ، كبنته او بنت ابنه ،
 لكن بشرط ان يبقى اكثر من السدس ، (كأب و بنت) من ستة للنت نصف ٣ ، و
 للأب سدس (١) - و الباقي اثنان يأخذه الأب عسوبة ، فحصل على ثلاثة (١) لفرض
 (٢) تعصيا.

و الا فيحوز السدس عاد لآم عائلا ، مثال الاولي ((ام و بنتان و اب) و هي من
 ستة اصلا ، و مثال الثاني ((زوج و ابوان و بنتان) من ١٢ اصلا و ١٥ عولا ،
 لاكمال فرض الابوين ، و زوج و اب و بنتان من ١٢ اصلا و ١٣ عولا لتكميل
 فرض الاب و مثله الجد ^{١٠٨}.

الغراوان :- ولام مع اب واحد زوجين ثلث الباقي كما في الغراوين احدهما ام و اب
 و زوج فقط هي من اثنين اصلا و ستة تصحيحا عند القدماء للزوج واحد ، و الباقي
 واحد لا ينقسم على ثلاثة عدد رؤس الاب و الام للمباينة ، اذن $6 = 2 \times 3$ تصحيحا ،

^{١٠٤} مغني المحتاج ١٤/٣

^{١٠٥} منفردا ، او مع انثى وعلى التقديرين سواء كان معه ذوفرض اخر كزوج اول

^{١٠٦} راجع الفتح الوامض لأبن القرداغي / ٣٤.

^{١٠٧} و انما اخذت الام فيها ثلث الباقي مع ان الاصل ان تأخذ ثلث الجميع بمقتضى الشروط. لكي يأخذ
 الذكر مثل حظ الانثيين ان اجتمعا و كانا في طبقة واحدة . ولا ينقض هذا بما لو كان فيهما بدل الأب جد
 ، لان الجد ليس من درجة الام بخلاف الاب ، خلافا لابي يوسف ، فالام عنده مع الجد تأخذ ثلث الباقي
 ايضا يراجع النحلة الحيرية على القوائد الشنورية / ٨٧ و الميراث المقارن للشيخ الكشكي / ١٧١

للزوج ٣ و للأم ثلث الباقي و اثنان للاب عصوبة و من ستة اصلا و تصحيحا عند
الاخراء ، بمسئلة ثلث الباقي اذ فيها فرضان النصف و ثلث الباقي و بين مخرجيهما
تباين $٣ \times ٢ = ٦$ اصلا و تصحيحا.

و الثانية:- (ام واب و زوجة فقط هي من اربعة اصلا عند القدماء ، للزوجة واحد
، و للأم ثلث الباقي و هو واحد و للاب اثنان تعصبا و من ١٢ اصلا عند الاخراء اذ
فيها فرضان الربع و ثلث الباقي و بين مخرجيهما تباين اذن $٣ \times ٤ = ١٢$ اصلا لكنها
ترجع الى اربعة اختصارا

و قس على هذه المسئلة ، مسئلة الزوجة و الجدة و الاخوين من اربعة اصلا عند
القدماء و من (١٢) اصلا عند الاخراء فالقسمة و ثلث الباقي فيها للجد سيان و
توجيه ذلك ان المتقدمين لم يعتدوا بثلث الباقي في التأصيل سواء كان للأم او الجدة ،
بل اعتبروه في التصحيح ان احتيج اليه . و اما المتأخرون فاعتدوا به في التأصيل
كسائر الفروض و ان لم يكن في القرآن^{١٠٨}

((حكم الجدة))..

وجد لأب كآب في احكامه ، الا انه لا يرد الام لثلث الباقي في العمريتين والاب
يردها اليه . و لا يسقط ولد غير ام ، بل يقاسمه ، او يرث معه بالفرض والاب
يسقطه و لا يسقط ام اب لانها لم تدل بالجد بل هي زوجته بخلافها في الأب فانها
أدلت به ، والاب يسقطها . و إن تساويا في ان كلا منهما يسقط أم نفسه ، وانه
يجب بالاب وبالجد الصحيح الاقرب منه والاب لا يججب باحد ، وانه ترث معه
جدتان ، والاب لا يرث معه الا جدة واحدة ، وهي الجدة الامية ، وكلما علا الجسد
زادت معه جدة و ارثة هذا ، وان الجد قد يرث ثلث الباقي ان كان معه اخوة و ذو
فرض ، و كان خيرا له ، فيكون ثلث الباقي لأثنين للجد والام كما عرفت.

^{١٠٨} يراجع كشف الغامض للشيخ معروف النود هي بتعليق العلامة القرظلي / ٥٩ و ١٠٦

الفصل العاشر في ارث الحواشي

ولد أبوين^{١٠٩} اي الاخوة والاخوات لهما ، اذا انفردوا عن الاخوة والاخوات لأب ذكراً أو أنثى ، يرث كولد صلب ، للذكر الواحد فأكثر جميع التركة ، و للأنثى النصف ، أو الثلثان ، و للذكر ضعف الأنثى عند اجتماع الذكور والانات منه .
و ولد أب اي الاخوة والاخوات لأب ، كولد أبوين^{١١٠} فيما ذكر ، الا في المشتركة^{١١١} ، وهي كمن ماتت عن زوج وام أو جدة ، وولدي ام فأكثر ذكوراً أو اناثاً أو مجتمعين وأخ لأبوين فأكثر^{١١٢} فيشارك الاخ^{١١٣} لابوين ، ولو مع من يسويه في الدرجة من الاخوة والاخوات لابوين ، ولدي الام في فرض الثلث ، لوحدة امهم

^{١٠٩} اي بنو الاعيان وهم الاخوة والاخوات لأبوين ، وبنو العلات ولد الاب: اي الاخوة والاخوات لأب، وبنو الاخويات ولد الام ، اي الاخوة والاخوات لأم.

^{١١٠} أي الذكور من ولد الاب، كالذكور من ولد الابوين ، إلا في المشتركة ، والانات معهم منه كالانات مع الذكور من ولد الابوين الا في المشتركة ، والانات فقط من ولد الاب ، كالانات فقط من ولد الابوين في المشتركة ، لان الاناث من الطرفين ذات فرض بالنصف او بالثلثين ، فعلى المسئلة في الاول بنصفها وفي الثاني بثلثها.

^{١١١} وتسمى الحمازية و الحجرية واليمية و البيمية و المتبرية ، لان سيدنا عمر(رض) قضى بها على المنبر واركأها اربعة : زوج ، وذر سدس من أم أو جدة ، واثان فأكثر من ولد الام ، وعصبة شقيق.

البقري/٣٠

^{١١٢} ولو كان بدل الاخ لابوين ، اخت واحدة لابوين او لاب فرض لها النصف ، او اكثر فالثلثان ، او كئانها معاً فالثلثان ايضاً لان الاخت لاب مع الاخت الواحدة لابوين تاخذ السدس تكملة للثلثين واعلقت المسئلة الى (٩) في الارلى والى (١٠) في الاكثر من الواحدة ، وفي الثالث ايضاً.

^{١١٣} ويقسم ثلث التركة الذى هو فرض اولاد الام عليهم وعلى عدد الاشقاء حسب عدد رؤوسهم يسوى فيه الذكر والانثى في الفريقين ، لاشتراكهم في ولادة الام ، فيرث الاشقاء بالفرض لا بالعصبة ، ويختلف التصحيح بقلتهم وكثرتهم ، وبه قال مالك واهل المدينة والبصرة والشام وهو المعتمد عن الشافعي. وعند ابي حنيفة واحمد لاشئ للاخوة الاشقاء لهم عصبه سقطوا باستفراق ذوي فروض. ينظر

شرح المارديني على الرحبية / ٣٠

، وتلغى قرابة الاب في حق العصبة الشقيق^{١١٤} بخلاف ولد الاب من الاخوة والاخوات فانهم ليسوا كولد أبوين فيها، بل لا يرثون ، فلو كان الاخ أختا لاب وحده فاكتر لسقط بالاستغراق لعدم ولادته من الام المقتضية للمشاركة واسقط من معه من اخواته المساوية له في انها من الاب وهذا الاخ لاب يسمى ((الاخ المشؤوم)) - واجتماع الصنفين من ولد الابوين و ولد الاب كاجتماع الولد و ولد الابن، فان كان ولد الابوين ذكرا فقط ، واحدا او أكثر ، أو ذكرا كذلك معه انثى واحدة أو أكثر، حجب ولد الاب اجماعا أو انثى ولو تعددت فله^{١١٥} ما زاد على فرضها، فان كان انثى فقط ، وان تعددت فلها مع شقيقة واحدة سدس لتكملة الثلثين ، ولاشئ لها مع اكثر منها، الا ان كان معها اخ يعصبها، ويسمى حينئذ ((الاخ المبارك)) غير ان الاخت^{١١٦} لأبوين ، أو لأب لا يعصبها الا أخوها الذي في درجتها ومثلها في الكون لأبوين ، أو لأب.

واخت لغير ام مع بنت صلب ، أو بنت ابن فاكتر عصبة كالاخ فتكون الاخت لأبوين مع احدى هؤلاء كالأخ لأبوين ، والاخت لأب مع احداها كالاخ لأب ، فسقط الاخت لأبوين مع احداها ، كل من يسقطه الاخ لأبوين ، وتسقط الاخت لاب مع احداها كل من يسقطه الاخ لأب ، وابن اخ لغير أم كأبيه اجتماعا وانفرادا لكن يخالفه في انه لا يرد الأم من الثلث الى السدس ، ولا يرث مع الجد اجماعا ، لانه كأخ والاخ يسقطه ، ولا يعصب اخته لانها من ذوات الارحام ، ويسقط ولد الشقيق في المشتركة بخلاف ابيه في الجميع.

فائدتان: - (الاولى) (اولاد الام - الاخوة والاخوات لأم) يخالفون غيرهم في خمسة اشياء:-

١ - يتقاسمون فرضهم بالسوية بينهم حسب عدد رؤوسهم من غير تفضيل للذكر على الانثى، بخلاف غيرهم ، اذ للأبن مع البنت ضعف مالها لانه يعصبها.

^{١١٤} شرح المارديني على الرحبية/٣٠

^{١١٥} اي لولد الاب ذكرا ، أو ذكرا و انثى ، وللذكر ضعف الانثى.

^{١١٦} بخلاف بنت الابن ، فيعصبها من في درجتها كأخيها ، وابن عمها ، ومن هو أنزل منها ، كأبن أخيها أو ابن ابن عمها وان نزل.

- ٢- يكون ذكركم المنفرد كأنثاهم المنفردة في النصيب ، بخلاف غيرهم ، فللابن اذا انفرد له كل المال ، والبنت اذا انفردت لها نصف المال .
- ٣- يرثون مع من أدلوا بواسطته الى الميت وهي الام ، بخلاف غيرهم فان ابن الابن لا يرث مع الابن ، فالقاعدة: (ان كل من ادلى الى الميت بواسطة حجبتة تلك الواسطة الا اولاد الام) .
- ٤- يحجبون الام نقصانا من الثلث للسدس عند تعددهم ، بخلاف غيرهم ، فلا يحجب الغير من ادلى بسببه الى الميت ، بل من ادلى به يحجبه ، كلابن يحجب ابن الابن .
- ٥- ذكركم ادلى بانثى مع انه يرث ، بخلاف غيرهم فالذكر منه ان ادلى الى الميت بانثى لا يرث كابن البنت ، وابي الام ، لانه من ذوي الارحام ، لكن انثاهم لا تخالف انثى غيرهم فهي ترث ونظرة أم الام^{١١٧}
- (الثانية) اذا اجتمع الشقيق مع الشقيقة والبنت او بنت الابن عصبا وورث معها ما بقي بعد الفرض ، له مثلاها ، فتصير الشقيقة في هذه الصورة عصة بالغير لامع الغير ، لان الاخ اقوى من البنت . وهي كمن مات عن ام وبنت وشقيق وشقيقة من ٦ اصلا و ١٨ تصحيحا للام ٣ ، وللبنت ٩ ، ولهما ٦ له مثلا مانها ، وكذا الاخ لأب مع الاخت لأب والبنت او بنت الابن بخلاف اولادهما^{١١٨} .

الفصل الحادي عشر في ميراث الجد مع الأخوة والأخوات

اعلم ان ارث الجد بمعزل عن الاخوة ، وعكسه قد تقدم ، وان الجد والاخوة^{١١٩} لم يرد فيهما شيء من الكتاب والسنة ، وانما ثبت حكمهم باجتهاد الصحابة وكانوا على خلاف فيه كبير .

واما الان فقد ضبط الحكم واستقر عند الفرضيين . بحيث لا يزيد ولا ينقص .

^{١١٧} التحفة الخيرية على الفوائد المشهورة ، شرح المنظومة الرحبية/ ٨٨ و ٨٩

^{١١٨} يراجع الفتح الرامض على المنح الفاض لابن القرداغي/ ٣٦٩ .

^{١١٩} المراد بالاخوة المجلس ليشمل الاخ الواحد والاكثر ، ذكرا كان او انثى من الابوين او من الاب ،

شرح المارديني على الرحبية/ ٣١

قال سيدنا ابو بكر (رض) ولريق من الصحابة كأبن عباس و ابن عمر و ابي بن كعب ان الجدة بمنزلة الاب عند عدمه ، يرث معه من يرث مع الاب يحجب به من ^{نصب}حجب بالاب الا في القزاوين . وروي ان عمر (رض) جمع الصحابة في بيت ليتفقوا في الجدة على شئ فسقطت حية من السقف فترقوا مذعورين فقال عمر ابي الله ان تجتمعوا في الجدة على شئ وقال علي (رض) من احب ان يقتحم جرائم جهنم فليقتض بين الجدة و الاخوة :^{١٢٠} و ذهب الامام ابو حنيفة الى ان الجدة يحجب الاخوة ، كما يحجبهم الأب فاذا اجتمع الجدة مع الاخوة و الاخوات سقطت الاخوة و الاخوات . وكان له جميع المال ، أو ما يقي بعد اصحاب الفروض ، وجاء في المغنى لابن قدامة ٢٧٠/٦ ما نصه : فوجب ان يحجب الاخوة كالأب الحقيقي يحقق هذا ان ابن الابن وان سفل يقوم مقام ابيه في الحجب كذلك ابو الاب يقوم مقام ابنه)) ولذا قال ابن عباس الا يتقى الله زيد يجعل ابن الابن ابنا ، ولا يجعل ابا الاب ابا^{١٢١} و الامام الشافعي رحمه الله اخذ في هذا المقام بمذهب زيد بن ثابت فجعل الجدة يقاسم الاخوة او يرث معهم فرضا لذا قال فقهاء الشافعية ((الجدة وان علا اجتمع^{١٢٢} بولد الابوين فقط ذكرا او انثى او بولد الاب فقط كذلك بلا ذي فرض الاكثر^{١٢٣} من ثلث الكل و المقاسمة^{١٢٤} كالأخ .

^{١٢٠} قال ابن مسعود سلونا عن عضكهم و اتركونا في الجدة لأحياء و لايباه "التحفة الخيرية/١٣١ .

^{١٢١} حكم الميراث في الشريعة الاسلامية/١٢٨

^{١٢٢} اي اجتمع مع ولد الابوين ، او ولد الاب انفرادا ، او بما معا بلا ذي فرض او معه فالصور بملاحظة ماياتي ست .

^{١٢٣} المقصود بالاكتر ، ان له ذلك ان وجد ، والا فله احدهما ليشمل صورة التساوي و كذا المقصود به مع ذوي الفروض فيما ياتي اي المقصود بالاكتر مالا اكثر منه ليشمل صورة التساوي .

^{١٢٤} اما الثلث . فلان له مع الام مثلي مالها غالبا ، كجد و ام ، و الاخوة لايقصوفا عن السدس ، فلا يقصونه عن مثليه و هو الثلث ، واما المقاسمة فلأنه لانتسابه الى الميت بالاب كالأخ في انتسابه اليه به . واما الاخذ بالاكتر فلا جماع جهتي الفرض و التعصيب منه كثيرا فأخذ باكثرهما . بخلاف الاخ اذ ليس له الاجهة التعصيب ، فرجع الجدة عليه و ان لم يكن الجدة ذا جهتين هنا ، لان محله ما اذا كان هناك فرع انثى وارث ، بقي هنا اباحت : الاول أن الدليل منقوض بالاخت ، لان فيها تنك الجهتين . الثاني : ان من

و ضابط ذلك في ثلاثة حالات :-

أ- ان كانت الاخوة و الاخوات من ابوين فقط ، او من الأب فقط مثلني الجسد ، استوى له الثلث و المقاسمة^{١٢٥} و هذا في ثلاث صور جد مع اخوين لأبوين او لأب ، وجد مع اربع اخوات ، وجد مع اخ واختين .

اجتمع فيه الجهتان يرث بهما لا باكثرهما كما سيأتي الثالث: ان الفرض الذي يرث به و يجتمع مع التعصيب هو السدس ، فلا وجه لقولنا فأخذ باكثرهما و يمكن الجواب عن الاول بأن المراد التعصيب بالنفس لا بالغير او مع الغير ، وبأن المراد بالاجتماع الأخذ بهما في وقت واحد و الاخت تأخذ بكل في وقت . و عن الثاني بان محل الارث بالجهتين اذا لم تكونا بسبب واحد كما في زوج هو ابن عم ، وهنا السبب هو الجدودة فقط و عن الثالث بانه لما حاز الجهتين كان له قوة اخذ الاكثر و ان لم يكن المأخوذ فرضا مجتمعاً مع التعصيب . و التقييد بالغالب فيما سبق احتراز عن صورة اجتماعه مع الام و الابن او مع الام و البنين ، او مع الام و الزوج او مع الام و الزوجة او مع الاب و الام فانه يأخذ مثل الام في الاولين ونصف الام في الثالثة ومايزيد عليها بربع في الرابعة و يسقط في الاخيرة . و يفهم من التشبيه بالاخ ان الجسد حيث يأخذ بالمقاسمة عصبه كالاخ ، لكن لا في جميع الاحكام فان الجسد مع الاخت لا يجيب الام من الثلث الى السدس ، بخلاف الاخ معها ، فيحجبها اليه . و ان له مثل حظ الانثيين لكن لا باطراد لا بخلاف جهتي الجدودة و الاخوة . و ان المسئلة في عدد الرؤوس . و انه يعصب الاخت فاكتر لابوين ، او لاب و يسقط فرضها . الا انه لا يجيب الام من الثلث في مسئلة ، جد ، وام واخت في ٣ اصلا و ٩ تصحيحا . و كذا في مسئلة زوجة و ام و جد و اخت من ١٢ اصلا و ٣٦ تصحيحا بخلاف الاخ . ينظر

شرح المارديني على الرحبية بحاشية البقرى / ٣٣ و الفتح الوامض / ٣٧ و ٣٨ الهامش .

^{١٢٥} فقيل يعبر بالمقاسمة ، وعليه فارثه بالتعصيب و قيل يعبر بالثلث و عليه فارثه بالفرض و قيل بالتخيير فيتخير المقتي بين ان يعبر بالمقاسمة او بالثلث . و لذلك قال شيخ الاسلام في شرح الفصول و حكى بعض العلماء في ارثه ثلاثة اقوال يرث بالفرض ، يرث بالتعصيب بخير المقتي و قال السبط رحمه الله : الاولى التعبير بالثلث دون المقاسمة لقول بعض اصحابنا ان الاخذ بالفرض ان امكن كان اولى لقسوة الفرض و تقديم ذوي الفروض على العصبية . و اما ان كان الثلث له اكثر فانه في هذه الحالة يأخذ الثلث فرضا كما صرح به ابن الهائم في كفايته و قال الشنشوري في شرح الترتيب . و الاولى ماجرى عليه ابن الهائم و هو ظاهر عبارة كثير من الفرضيين ، خلافا للسبكي فانه قال يأخذ بالتعصيب التحفة الحيرية على الفوائد

الشنشورية / ١٣٣ و ١٣٤

ب- ان كانوا دون مثليه فالمقاسمة أكثر ، وهذا في خمس صور اخ فقط ، اخت فقط ، اخ و اخت ، اختان. ثلاث اخوات ،

ج- ان كانوا فوق مثليه فالثالث اكثر ولا تنحصر صورته. واصل المسألة من عدد رؤوسهم ان قاسمهم الجدد ، ومن ثلاثة مخرج الثالث ان اخذ الثالث (قاعدة) لمعرفة الاكثر من الثالث و المقاسمة ، قارن بين الثالث و الكسر الذي يخصه بالمقاسمة كخمسة او خمسين مثلا و ذلك بأن تجنس الكسرين و تصرف له الاكثر ففي جد و اخوين و اخت لو قاسم الجدد الاخوة استحق $\frac{7}{2}$ بالمقاسمة ، فاذا قورن بين الكسرين $(\frac{3}{1}, \frac{7}{2})$ ظهر ان $\frac{7}{2} = 3\frac{1}{2}$ و $\frac{21}{6} = 3\frac{1}{2}$ ، فيدفع له الثالث لانه اكثر ^{١٢٦}

((الجدد مع ذي فرض و مع من ذكر انفرادا))..

للجدد مع احدهما ووجود ذي فرض ^{١٢٧} الاكثر من سدس المال ^{١٢٨} و ثلث الباقي و المقاسمة بعد الفرض ^{١٢٩} فالاول كبتين ، وجد و ثلاثة اخوة من ٦ تأصيلا و ١٨ تصحيحا . والثاني : كام و جد و خمسة اخوة من ٦ اصلا و ١٨ تصحيحا عند المتقدمين. والثالث كام و جد و اخ من ٣ اصلا و تصحيحا . و قد تستوي الثلاثة كبت او زوج مع جد و اخوين في ٦ تأصيلا و تصحيحا و القياس ان يعبر عنه بالسدس لكونه اخصر . و حاصل المقام ان الجدد ان كان معه ذو فرض يتصور سبعة احوال السدس ، ثلث الباقي ، المقاسمة استواء المقاسمة و ثلث الباقي استواء المقاسمة و السدس استواء ثلث الباقي و السدس استواء الامور الثلاثة و اليك ضابط كل حالة:

^{١٢٦} نظام الموارث في الشريعة الاسلامية للشيخ لياض / ١٥٠

^{١٢٧} كالبنت و بنت الابن و الام و الجدة و الزوج و الزوجة ، ولا يتجمع مع الجدد الا هؤلاء الستة .

^{١٢٨} وجه السدس ان الاولاد لا ينقصونه عنه فالاخوة اولى ، و ثلث الباقي ، انه لو فقد ذو الفرض اخذ

ثلث المال و المقاسمة مامر من تنزيله منزلة اخ الحاج ابراهيم على الانوار ٢/٥

^{١٢٩} قيد الاخرين .

- ١- يتعين السدس فيما اذا كان الباقي بعد ذوي الفروض اقل من النص و مع الجلد اكثر من ثلثه كزوج او بنت مع ام و جد و اخوين من ٦ اصلاً و ١٢ تصحيحاً
- ٢- يتعين ثلث الباقي فيما اذا كان الباقي بعد ذوي الفروض نصف التركة فأكثر و مع الجلد اكثر من مثليه ، كما في ام و جد و خمسة اخوة من ٦ تصحيحاً و ١٨ تصحيحاً عند المتقدمين و من ١٨ تصحيحاً عند المتأخرين
- ٣- تتعين المقاسمة فيما اذا كان الباقي بعد ذوي الفروض نصف التركة لأكثر ، و مع الجلد اقل من مثليه كما في زوج او بنت ، و جد و اخ من اثنين تصحيحاً و اربعة تصحيحاً او كان الباقي بعد ذوي الفروض ثلث التركة ^{١٣} و مع الجلد اخت واحدة فقط كبتين و جد و اخت واحدة من ٣ اصلاً و ٩ تصحيحاً و كبت و ام و جد و اخت واحدة من ٦ اصلاً و ١٨ تصحيحاً .
- ٤- تستوي المقاسمة و ثلث الباقي اذا كان الباقي بعد ذوي الفروض اكثر من النصف و مع الجلد مثلاً كأم و جد و اخوين من ٦ اصلاً و ١٨ تصحيحاً او من ١٨ تصحيحاً بمذهب ثلث الباقي عند المتأخرين .
- ٥- تستوي المقاسمة و السدس فيما اذا كان الباقي بعد ذوي الفروض ثلث التركة و مع الجلد اخ واحد او اختان (كزوج او بنت مع جدة و جد و اخ) من ٦ اصلاً ، او كان الباقي بعد ذوي الفروض ربع التركة و مع الجلد اخت واحدة فقط كبت و زوج و جد و اخت واحدة من ٤ اصلاً و ١٢ تصحيحاً
- ٦- يستوي ثلث الباقي و السدس ، اذا كان الباقي بعد ذوي الفروض نصف التركة و مع الجلد اكثر من مثليه كبت او زوج مع جد و ثلاثة اخوة من اثنين اصلاً و تبلغ لتصحيح نصيب الجدة ستة اذ ليس للباقي ثلث صحيح . $٦ = ٣ \times ٢$

^{١٣} المقصود به اقل من نصف التركة ليشمل مسألة زوجة وام و جد و اخ كما يأتي ولان الكلام لي نصف قد مر في الشق الاول .

و لتصحيح سهام الاخوة [١٨] ^{١٣١} للزوج او البنت (٩) و للجد (٣) و لكل واحد من الاخوة الثلاثة اثنان

٧- تستوي الامور الثلاثة ، اذا كان الباقي بعد ذوي الفروض نصف التركة ، ومع الجدة مثلاً كبنت او زوج مع جد و اخوين او اربع اخوات من اثنين اصلاً لكن لاثنت للباقي لتصحيح نصيب الجدة اذن $٦=٢ \times ٣$ تصحيحاً للزوج او البنت النصف (٣) و للجد واحد على كل حال و لكل اخ واحد. و باعتبار الاخوات الاربع تصحح المسئلة من (١٢) للزوج او البنت النصف (٦) و للجد اثنان بكل حال و لكل واحدة من الاخوات الاربع واحد فثلث الباقي و سدس التركة و القسمة له فيها سواء ^{١٣٢}

..(قاعدة))

لمعرفة الاوفر من الامور الثلاثة :-

أ- اقسام اصل المسئلة على (٦) يخرج سدس المال.

ب- اطرح مجموع السهام التي يستحقها اصحاب الفروض من اصل المسئلة ثم اقسام الباقي على ثلاثة يخرج ثلث الباقي .

^{١٣١} وكذا مسئلة جدة و جد وثلاثة اخوة من ستة اصلاً و تبلغ لتصحيح نصيب الجدة (١٨) و لتصحيح نصيب الاخوة (٥٤) للجدة السدس (٩) و للجد ثلث الباقي (١٥) و لكل واحد من الاخوة (١٠) فعلم ان المسئلة قد تصحح بتصحيحين ، لكن في هذه المسئلة يتعين للجد ثلث ما يبقي لأنه اكثر

^{١٣٢} و حيث استوى الامران كالمقاسمة و ثلث الباقي او المقاسمة و السدس مثلاً ، فيأتى منه الاقوال الثلاثة : فليل يختار التعبير بالمقاسمة فارثه بالعصبة و قيل يختار التعبير بثلث الباقي فارثه بالفرض لانه فرض من الفروض وان لم يذكر في القران و قيل يختار المفتي في التعبير ، او استوى الامور الثلاثة فيأتي في التعبير اقوال اربعة . التعبير بثلث الباقي . التعبير بالسدس ، التعبير بالمقاسمة ، التخيير في التعبير و الاولى التعبير بالسدس لانه الفرض المنصوص عليه في القران كما قاله الاستاذ الحنفى . انظر التحفة الخيرية . ١٣٨/

ج- اقسام الباقي من اصحاب الفروض على الجد و الاخوة و الاخوات بأن يكون للجد نصيب واحد منهم و ضعف نصيب الأنثى يخرج نصيبه بالمقاسمة ، و بهذا يتبين لك سدس المال و ثلث الباقي و نصيبه بالمقاسمة فاصرف له او فرها^{١٣٣}

نبيه:- و ما ذكرناه من ان له الاكثر من الامور الثلاثة ان بقي اكثر من السدس ، فإن لم يبق اكثر منه أخذ السدس فرضا و لو عائلا كله او بعضه ، لانه ذو فرض فيرجع اليه عند الضرورة وتسقط الاخوة و الاخوات باستفراق ذوي الفروض ويتصور هذا في ثلاثة صور:-

أ- بأن لم يبق له شيء بعد اخراج الفروض ، كبتين و ام و زوج و جد و اخوة أو أخوات ، من (١٢) أصلا و (١٥) عولا ، للبتين (٨) ، وللام (٢) ، وللزوج (٣) ، وللجد السدس عائلا كله وهو (٢).

ب- او بقي دون السدس ، كبتين و زوج و جد و اخوة ، من (١٢) أصلا و (١٣) عولا للبتين (٨) ، للزوج (٣) ، و للجد و السدس عائلا بنصفه وهو واحد ، و كبتين و ام و زوجة و جد و اخت أو اخوات ، من ٢٤ اصلا و ٢٧ عولا ببعض السدس.

ج- أو بقي سدس كامل ، كبتين و ام و جد و اخوة أو اخوات ، و كنزوج ، و ام ، و جد ، و أخ ، المستلتان من ستة عادلة^{١٣٤}

فرع في المسائل المعادة - اذا اجتمع الجد مع اخوة و أخوات لأبوين و لأب ، و كانت المقاسمة خيرا له^{١٣٥} فيعد حينئذ ولد الأبوين^{١٣٦} و ولد الاب^{١٣٧} على الجد في

^{١٣٣} راجع نظام الوارث على المذاهب الاربعة/ عبدالعظيم فياض الصوي ص ١٥٢ و ما بعدها..

^{١٣٤} و الاخوة و الاخوات في الصور الثلاث عصبية محجوبة باستفراق ذوي الفروض ، لان الاخت عصبية مع البنت و لو في صورة وجودها مع الجد لانه ذو فرض ، ان لم يكن معها أخ معصب لها.

القسمة^{١٣٨} فإذا أخذ الجد حصته وهي الاكثر مما سبق^{١٣٩} ، فان كان ولد الابوين ذكرا واحدا فأكثر وحده او مع أنثى ، أو أنثى معها بنت ، أو بنت ابن ، ولو نزل ، أخذ الباقي بعد نصيب الجد ، وأسقط ولد الاب ، لانهم يقولون للجد ، كلانا اليك سواء ، فنزاحك باخوتنا لأب وتأخذ حصتهم ، كما يأخذ الاب أو الجد ما نقصه أولاد الأم^{١٤٠} منها ، ثم يحجانها كما في أب او جد ، مع ام و أخوة لها . مثاله بلا ذي فرض ، جد وشقيق و أخ لأب وأخت لأب ، من (٣) للجد ثلث ، ولهم ثلثان ، وبالتصحيح تبلغ (١٥) للجد الثلث (٥) ، وللشقيق الثلثان (١٠) بعد ان فاز بنصيب ولد الاب ، فهو معدود على الجد ومحروم من الميراث ، فلو لم يعد عليه لفاز بنصف المال فهما^{١٤١} أحجابه من المقاسمة بالنصف الى الثلث ، وهو اكثر له ، لكونهم اكثر من مثليه .

^{١٣٥} أي على تقدير عدم العد ، سواء كانت المقاسمة خيرا له على تقدير العد أيضا ، كجد وشقيقة و أخ لأب ، وهي عشرية زيد أو ساواها الثلث ، كجد وشقيق وأخ لأب ، أو كان الثلث أكثر ، كجد وشقيق وأخ ، و أخت فأكثر لأب ، الفتح الوامض/٤١ .

^{١٣٦} ذكرا واحدا أو أكثر أو أنثى واحدة أو أكثر ، أو ذكرا وأنثى ، وهكذا ولد الأب ، فتضرب الخمسة في الخمسة لتصبح الصور (٢٥) وباعتبار ذي الفرض وعدمه مع الجد ، تصبح الصور (٥٠) صورة .
^{١٣٧} الساقط فعلا بولد الابوين ، لانه محجوب به ، ان كان ذكرا لكنه قد يفضل عن النصف شئ ، فيدفع لولد الأب ، وذلك في بعض الصور الآتية .

^{١٣٨} أي في الحساب تقريبا لنصيبه .

^{١٣٩} أي الاكثر من ثلث المال والمقاسمة ، أن لم يكن معه ذو فرض ، أو الاكثر من الامور الثلاثة ان وجد معه ذو فرض .

^{١٤٠} وكذا أولاد غير الام ، لكن مع الاب لا الجد ، لانهم يتقاسمون معه عندنا .

^{١٤١} أي ولد الابوين و ولد الاب .

و كجد وشقيق و أخت لأب ، المقاسمة هنا خير له ، وهي من خمسة أسهم بعدد رؤوسهم سهمان للجد و سهمان للشقيق ، وسهم للاخت لأب ، ثم ردت الاخت لأب سهمها على الشقيق فحصل على (٣) أسهم ، فلو لم تحسب الاخت لأب على الجد لحصل على نصف التركة. و هما حجياه من النصف الى أقل ، ومثاله مع ذي فرض ، زوجة وجد وشقيق وأخ لأب. و له: المقاسمة وثالث الباقي هنا سيات ، فالمسئلة باعتبار المقاسمة من أربعة مخرج فرض الزوجية لها الربع الواحد والباقي (٣) للجد واحد . ولكل من الأخوين واحد ، ثم يرد الاخ لأب نصيبه الى الشقيق ، ولو لم يعد عليه لأخذ نصف الباقي بعد فرض الزوجة ، فهما حجياه من نصف الباقي الى ثلث الباقي بعد فرضها ، وباعتبار مخرج ثلث الباقي من (١٢) أصلا ، لها الربع (٣) والباقي (٩) للجد (٣) وللشقيق ستة بعد الرد عليه ، ولو كان بدل الزوجة زوج لأصبحت من اثنين اصلا وستة تصحيحا، للزوج نصف (٣) ، ولكل واحد من الجد والاخوين واحد ، فحصل الشقيق بعد العد على (٢) ولم يعد عليه لكان الباقي بعد فرض الزوج بينهما نصفين ، فهما حجياه من نصف الباقي الى ثلث الباقي بعد فرض الزوج ، وهي باعتبار مخرج ثلث الباقي من ستة تأصيلا وتصحيحا ، وكذا باعتبار مخرج سدس المال للجد لتساوي الامور الثلاثة فيها .

وأما ان كان ولد الابوين محض إناث - واحدة أو متعددة - وليس معها بنت ، أو بنت أبين^{١٤٢} أخذت الواحدة منه الى النصف ان وجد ، و ما فضل عن النصف لولد الاب ، وان لم يوجد نصف ؛ اخذت الباقي بعد حصة الجد ، وسقط ولد الاب ، ولنضرب بعض الامثلة للتطبيق:

^{١٤٢} اذ لو كانت مع احديهما صارت عصة مع الغير

١- كجد وشقيقة واخ لأب ، واختين له ، الثلث هنا خير للجد ، فهي من ٣ أصلا و ٦ تصحيحا ، للجد الثلث ٢ ، وللشقيقة النصف ٣ ، والباقي واحد منكسر على رؤسهم ، اذن $6 \times 4 = 24$ تصحيحا ، للجد الثلث ٨ ، وللشقيقة النصف ١٢ ، والفاضل سدس ٤ اثنان فيه للاخ من الاب ، ولكل واحدة من الاختين واحد.

٢- كجد وشقيقة ، واخ لاب ، من خمسة أصلا عدد رؤوسهم ، للجد ٢ ، وللشقيقة النصف ٥ ، والكسر في مخرج النصف ، اذن $5 \times 2 = 10$ تصحيحا ، للجد ٤ ، وللشقيقة ٥ ، والباقي واحد للاخ من الاب ، وهو اقل من السدس ، وهذه عشرية زيد.

٣- كجد وشقيقة ، واختين لاب ، من خمسة أصلا عدد رؤوسهم ، للجد ٢ ، وللشقيقة ٥ ، وبقي ربع لكل منهما ، وبين مخرج الكسرين - النصف والربع - تداخل ، اذن $5 \times 4 = 20$ تصحيحا^{١٤٣} للجد ٨ ، وللشقيقة النصف ١٠ ، والباقي ٢ ، لكل واحدة منهما واحد ، وهو اقل من السدس ايضا ، وهذه عشرونية زيد ، والمقاسمة فيهما خير للجد ، وقد فضل عن النصف في تلك المسائل شي ، فصرف لولد الاب^{١٤٤}

^{١٤٣} وهذه المسئلة حل اخر: من ٥ خمسة عدد الرؤوس ، للجد ٢ ، بالمقاسمة ، وللشقيقة النصف ، ولا نصف للخمسة اذن $5 \times 2 = 10$ لتصحیح نصيب الشقيقة ، للجد ٤ ، وللشقيقة ٥ ، والباقي واحد فينكسر على الاختين لاب. اذن $2 \times 10 = 20$ لتصحیح نصيب الاختين ، للجد ٨ ، وللشقيقة ١٠ ، وللختين لاب اثنان.

^{١٤٤} ويفهم مما قدمنا ان ولد الاب المعدود على الجد ليس محروم ابدا ، بل قد يباخذ قسما في بعض الصور ، كما في المسائل الثلاث المتقدمة . كذا في التحفة الخيرية/١٤٣ .

٤- كجد وشقيقة واخت لاب ، من ٤ اصلاً عدد رؤوسهم ، للجد ٢ ، وللشقيقة ٢ ، ولاشئ لولد لاب .

٥- كزوجة ، والتم ، وجد ، وشقيقة ، واخ لاب ، من ١٢ اصلاً و ٦٠ تصحيحاً ، للزوجة الربع ١٥ ، وللام السدس ١٠ ، وللجد ١٤ ، والباقي ٢١ ، وهو دون النصف ، فتأخذه الشقيقة ، ولاشئ لولد الاب ، والمقاسمة فيها خير له .

ومن^{١٤٥} فوقها الى الثلثين ان وجدا ، والا فلا عول للعصبة ، ولا يفضل عن الثلثين شئ ، لان للجد اما الثلث ، فلا يبقى الا الثلثان ، او اكثر منه ، فلا يبقى الا ما دون الثلثين ، لكنه قد يفضل عن النصف شئ ، فيدفع لولد الاب ، غير ان هذا الفاضل عنه لا يكون اكثر من سدس المسألة أبداً ، بل قد يكون سدساً ، وقد يكون أقل منه ، كما هو ظاهر في الامثلة التي مرت .

واليك بعض الامثلة في صورة الثلثين للتطبيق: -

١- كجد وشقيقتين ، واخ لاب ، الثلث والقسمة له فيها بيان ، وهي من ٣ مخرج الثلث ان عبرنا به ، ومن ٦ عدد رؤوسهم ، ان عبرنا بالمقاسمة ، للجد الثلث ، وللشقيقتين الثلثان ، ولا شئ لولد الاب ، لانه لا يفضل عن الثلثين ، شئ اطلاقاً .

٢- كزوج ، وجد ، وشقيقتين ، واخ لأب ، من ٢ اصلاً ، و ١٢ تصحيحاً بالمقاسمة ، او من ٦ تصحيحاً^{١٤٦} ، اذ لا ثلث للباقي ، اذن $٦=٢ \times ٣$ تصحيحاً ،

^{١٤٥} عطف على الواحدة في قولنا (اخذت الواحدة منه الى النصف)

^{١٤٦} ان عبرنا بثلث الباقي عند القدماء ، او من ستة اصلا وتصحيحاً بمذهب ثلث الباقي في التاصيل عند

الاخراء/م

او من ٦ اصلا وتصحيحاً باعتبار سدس الجميع ، لاستواء الامور الثلاثة له في هذه المسألة ، والباقي للاختين فيها دون الثلثين في جميع الصور.

٣- كجد وشقيقتين ، واخت لأب ، القسمة هنا خير له ، وهي من خمسة عند رؤوسهم ، للجد اثنان ، وللشقيقتين ثلاثة، وللصحيح يضرب $2 \times 5 = 10$ تصحيحاً ، للجد ٤ ولهما ستة وهي دون الثلثين ايضاً.

والضابط :- ان ولد الاب لا ياخذ شيئاً ، الا اذا كان ولد الابوين انثى واحدة لم يكن معها ذكر ولا بنت او بنت ابن ، والا فيسقط كما علم ذلك في الامثلة المذكورة.

فائدة :- من الصور التي تأخذ الشقيقة فيها النصف ، ويبقى فيها لولد الاب شئ أقل من السدس (الزيديات الاربع) وهي عشرية زيد وعشرونيته المذكورتان.

ومختصرة زيد وهي (ام وجد وشقيقة واخ لاب ، واخت لاب ، المسئلة من ١٨ تأصيلاً و ٥٤ تصحيحاً ، ويبقى فيها لولد الاب ٣ ، وهي أقل من السدس ، القسمة وثالث الباقي فيها سيان ، وتسعونية زيد وهي (أم وجد وشقيقة واخوان لأب واخت لاب) من ١٨ تأصيلاً و ٩٠ تصحيحاً والباقي فيها لولد الاب خمسة ، وهي أقل من السدس ، وثالث الباقي بعد الفرض أوفر للجد^{١٤٧}

تذكرة:- في ارث الاخت مع الجد:-

عدم الزيادة للشقيقة الواحدة الى النصف، ولمن فوقها الى الثلثين، يدل على ان ذلك بالتعصيب، والا لزيد، واعيلت المسئلة، لان العول لذي فرض قياس مطرد ويؤيده قول الفرضيين "لا يفرض للاخت مع الجد الا في الاكدرية" وهو تعصيب بالغو. ولا

^{١٤٧} راجع حاشية البقري على شرح الرجبية/٣٤

يرد عدم اخذ الجلد مثليها باطراد لانه لعارض هو اختلاف جهتي الجدودة
والاخوة^{١٤٨}

وقال بعض الفقهاء انما تأخذ ذلك بالفرض على الصواب، وهو المعتمد، كما نقله
الرافعي والنووي عن تصويب ابن اللبان واقراه^{١٤٩}
(الفرع في الاكدرية)..

ولا يفرض لاخت^{١٥٠} - لغير ام - مع جد الا في الاكدرية^{١٥١}، وهي زوج وام وجد
واخت لغير ام^١ فاركانها هذه الاربعة، للزوج نصف، وللأم ثلث، وللجد سلس،

^{١٤٨} ينظر الفتح الرامض/٤٢. نهاية المحتاج للرملي ٢٥/٦.

^{١٤٩} ينظر شرح المارديني على الرحبية بمحاكية البقري/٣٤. ونرى ان التعصيب هو الراجح لما عرفت ولان
القسمه على الرؤوس وجعلها اصل المسئلة شعار التعصيب، كما في عشرة زيد وعشرينه، لان اصل
المسئلة في كل واحدة منهما من خمسة عدد رؤوسهم. ولو كانت الشقيقة تأخذ بالفرض لكان اصل مسئلة
العشرية و العشرينية من اثنين مخرج النصف. وليس كذلك، فانتفاء التالي يستلزم انتفاء المقدم. قال العلامة
الامير "الحق انه ليس فرضا محضا، والا لاعيل لها بكمال النصف في غير هذه المسائل مما تقدم، ولا تعصيا
محضا، والا لكان للجد مثلاها، فله من كل شبه وقد استحبوا في هذا الباب اشياء كثيرة مخالفة للقواعد"
وقد تقدم التنبيه على ذلك. وهذا احسن ما كتبه هنا. وقال البيهقي وبالجملة فهي مسئلة مشكلة. التحفة
الحيرية على الفوائد المنشورية/١٤٣.

^{١٥٠} بل الاخت لغير ام عصبة بالجد وهو عصبة اصالة لانه معها كاخ في الجملة ويتبين من هذا انه قد تروث
ذات فرض بالعصوبة. كالاخت لغير ام اذا اجتمعت مع الجلد في غير الاكدرية، فهو يعصبا على الصحيح
كما قد يروث العصبة بالفرض كالاخ الشقيق في الشركة فانه يشارك اولاد الام في الثلث، فيروث بالفرض
لا بالعصوبة ويوزع فرض الثلث عليهم للذكر مثل ما للانثى من الفريقين.

^{١٥١} والحصر منقوض. بمسائل المعادة، واجيب باننا لانسلم انه يفرض لها فيها، لما مر من انما تأخذ ماذكر
بالتعصيب، ولو سلم ذلك بناء على ما صوبه ابن اللبان من انه يفرض له منها كما في شرح الروض، يجانب
بانه لا يفرض للاخت مع الجلد في غير مسائل المعادة الا في الاكدرية، او بانه لا يفرض لها وتعال المسئلة
لاجلها الا في الاكدرية، او بان الفرض فيها باعتبار وجود الاخ، والكلام هنا في الفرض لها باعتبار وجود

وللاخت لابوين او لاب نصف، اذ لا مسقط ولا معصب لها ابتداء^{١٥٢}. لان الجلد لو عصبها ابتداء في الباقي وهو واحد لنقص حقه عن السدس فرضه. فتعال المسئلة لاجلها من ستة الى تسعة.

ثم يقسم الجلد والاخت لكون القسمة خيرا له نصيبها وهو اربعة، اثلاثا على اسلس التعصيب في النهاية. له الثلثان، ولها الثلث، لان الجلد يقدر باثنين كالاخ. ولا نكسار الاربعة عليهما ضربنا عدد الرؤوس^{١٥٣} وهو ثلاثة في تسعة فصححت من (٢٧) للزوج (٩) وللأم (٦) والباقي هو (١٢) يقسم بين الجلد والاخت اثلاثا، للجد (٨)، وللاخت (٤).

وحري ان يقال لهذه المسئلة "ذات الرعايتين" لان فرض الاخت نصف، ولم يمكن تفضيلها على الجلد فقسم بينهما بالتعصيب^{١٥٤} رعاية لجهتي القرابة والتعصيب. ولو كان بدل الاخت اخ فقط لغير ام سقط بالاستغراق، او اختان فاكثر لغيرها^{١٥٥} فللام السدس، ولهما السدس الباقي تعصيبا بالجد لان زيادا يجعلهن عصبه بالجد ولذا

الجد والقياس ان يفرض للجد السدس، وتسقط الاخت، وبه قال ابو حنيفة واحد وعند مالك والشافعي والجمهور يفرض للجد السدس الباقي، ويفرض للاخت النصف، لانها بطلت عصبيتها بالجد لانه هنا ذو فرض، وليست معها بنت او بنت ابن لتصبح عصبه معها، ولا حاجب يجلبها فتعال المسئلة لاجلها الى تسعة ويلجأ الى التعصيب في النهاية.

^{١٥٢} وان كان يعصبها انتهاء بدليل التقسيم بينهما، اذ لو عصبها ابتداء في الباقي وهو واحد لكان له ثلثان، وللاخت ثلثه، فينقص نصيبه عن السدس فرضه. وهذا متع قطعاً.

^{١٥٣} او ضربنا الثلاثة التي هي مخرج الكسر الاثلاث. في تسعة.

^{١٥٤} فان قيل هلا اخذت الاخوة الاشقاء في المشتركة ماخصهم من الثلث فرضا، ولصومه للذكر مثل حظ الانثيين على اصل ميراثهم. كما رجعت الاخت هنا الى التعصيب، وهو اصل ميراثها مع الجلد، فالجواب اننا لو قلنا ذلك لادى الى بطلان اصل ميراثهم اذ يكونون عصبه فيسقطون بالاستغراق، لانهم انما ورثوا بقرابة الأم فقط. يراجع البقري على شرح المارديني/٣٥.

لايقول هن بالعلول ولا بالفرض. او اخوان فصاعدا لغيرها. فللام سدس وللجد سدس ولهما الباقي. او كان معها اخ لغيرها فمن (٦) اصلا و(١٨) تصحيحا. ولو كان بدل الزوج بنتان. فمن (٦) تأصيلا وتصحيحا. للبنتين ثلثان (٤)، وللام سدس، وللجد سدس فاخذه اذ لم يبق له اكثر منه. وسقطت الاخت لغير ام بالاستتغراق، لانها عصبه محضة مع البنت، والجد صاحب فرض وعصبه^{١٥٦}. او زوجة فمن (١٢) اصلا و(٣٦) تصحيحا. للزوجة ربع (٩). وللام ثلث (١٢). والباقي (١٥) فيقسم عليهما اثلاثا، للذكر ضعف الانثى، (١٠) للجد و(٥) للاخت. فالقسمة هنا خير من ثلث الباقي وسدس الجميع، او بنت واحدة فمن (٦) اصلا و(١٨) تصحيحا، للبننت نصف، وللام سدس، وللجد مثلا ما للاخت في الباقي، والقسمة فيها اوفر للجد.

فائدة: - لَقَبَتْ هذه المسئلة بالاكدرية، لتكديرها على زيد مذهبه، فانه لا يفرض للاخت او الاخوات الخالص مع الجد ولا يعيل لها معه، وهنا قد فرض لها واعال. او لان اسم السائل او المسؤول عنه كان اكدر. وقيل غير ذلك. وَيُلْفَزُ بِهَا ويقال فريضة بين اربعة اخذ احدهم جزءا من المال و الثاني نصف ذلك الجزء، والثالث نصف الجزئين والرابع نصف الاجزاء.

ثم اعلم انه عند الحنفية لا مشركة اتفاقا، ولا اكدرية على المفتي به من قول الامام بسقوط بني الاعيان والعلات بالجد خلافا لهما. *

^{١٥٥} هذه المسئلة وما بعدها من (٦) اصلا و(١٢) تصحيحا. المقاسمة وسدس الجميع بيان للجد في الاولى، ويعين له السدس في الثانية، لانه اكثر.

^{١٥٦} ويلهم من هذا ان الاخت اذا اجتمعت مع البنت او بنت الابن والجد تصير عصبه مع البنت، لا عصبه بالجد، اذ لو كانت عصبه به لما سقطت حاشية ابن العابدين على الدر المختار ٦٨٨/٥

الفصل الثاني عشر في ميراث الخنثى المشكل

الخنثى بوزن الفعلى، والفقه للتأنيث فهو غير منصرف، والضمان العائدة عليه يأتي بمد مذكرة ومؤنثة وان اتضحت انوثته، لان مدلوله شخص صفته كذا وكذا، ولا يتصور ان يكون المشكل زوجا ولا زوجة لعدم صحة مناكحته، ولا ابا ولا جادا ولا اما ولا جدة، لانه لو كان واحدا مما ذكر لكان واضحا. فهو منحصر في اربع جهات:-

البنوة، والاخوة، والعمومة، والولاء^{١٥٧}

أ- الخنثى ان لم يتغير ارثه^{١٥٨} او ارث من^{١٥٩} معه من الورثة بذكوره وانوثته يعطى لكل نصيبه كاملا غير منقوص، لانه الاقل المتيقن، فلو ترك شخص "اخا شقيقا وولد ام واحدا خنثى" اخذ السدس فرضا ذكرا كان اوانثى، والباقي للشقيق تعصبا لعدم اختلاف ارثهما بذكوره وانوثته. ولو خلف "بتا و ولد ابوين اوولد اب خنثى" فللبنت النصف فرضا والباقي للخنثى تعصبا. لانه اماذكر فعصبة بنفسه، او انثى فعصبة مع غيره. فلم يتغير ارثهما بذكورة الخنثى وانوثته.

ب- ان تغير ارثه او ارث من معه من الورثة بتقدير الذكورة والانوثة، فيعامل هو ومن معه بالاقل والاضر. فيعطى كل واحد الاقل المتيقن، ويوقف الباقي لحين اتضح حال المشكل فيعمل بحسبه، او لحين التصالح فيما بينهم. كمن مات عن "ولد خنثى وابن واضح" وسياتي مثاله.

ج- ان كان الخنثى او غيره من الورثة يرث باحد تقديري الذكورة والانوثة ولا يرث بالتقدير الاخر لم يعط شيئا، لان الاضر هو لاشيء في حقهما، فلو مات عن

^{١٥٧} المارديني على الرحية بما شية ابن عمر البقري/٤٦.

^{١٥٨} كولد ام خنثى.

^{١٥٩} كزوج وزوجة مام.

"ولد خنثى مشكل وعم" فبتقدير ذكوره له الكل، ولا شيء للعم، وبتقدير انوثته له النصف فرضا، والباقي للعم عسوبة، فيقدر ذكرا في حق العم، وانثى في حق نفسه، فيعطى النصف ويوقف النصف الاخر بينه وبين العم، فان بان ذكرا اخذه، او انثى اخذه العم، عسوبة.

ولو خلفت "زوجا، وولد اخ خنثى، وعما" فللزوج النصف فرضا، والباقي للخنثى عسوبة بتقدير ذكوره، وسقط العم. ولا شيء له بتقدير انوثته لان بنت الاخ ساقطة، فيكون الباقي للعم عسوبة. فلا يعطى الخنثى ولا العم شيئا عملا بالاسوء في حقهما، ويوقف النصف الباقي بينهما، فان ظهر الخنثى ذكرا اخذه، او انثى اخذه العم^{١٦٠}. تعصيا.

القاعدة في ارث الخنثى الوارث على التقديرين واحدا كان او متعددا:-

أ- في هذه الحالة صحح المسئلة بتقدير ذكوره فقط، وبتقدير انوثته فقط، ان كان الخنثى واحدا. وبتقدير اختلافهما ايضا ان تعدد. واعمل حسب قواعد التصحيح ان حصل الانكسار على صنف او اكثر، ثم قارن بين المسائلين او المسائل المصححة بالنسب الاربع مع عولها ان كانت واحدة منها او اكثر عائلة، فان تماثلتا فخذ احديهما، او تداخلتا فخذ اكثرهما، او توافقتا فاضرب وفق احديهما في تمام المسئلة الاخرى، او تبايتا، فاضرب تمام احديهما في تمام الاخرى، فالماخوذ في الاوليين، وحاصل الضرب في الاخيرتين هو المسئلة الجامعة^{١٦١}، المصححة الجامعة او المخرج المشترك- للمسائل جميعا.

^{١٦٠} شرح المارديني على الرحبية/٤٨

^{١٦١} وهي اقل واصغر عدد يقبل القسمة على المسائلين او المسائل كلها بدون كسر.

ب- ولمعرفة الاقل والاكثر والمساوى من سهام الورثة والخشى قسم هذه الجامعة على كل مسألة من مسائل الذكورة والانوثة، والاختلاف ان تعدد الخشى، فنتاج القسمة هو جزء السهم، ثم اضرب سهم كل وارث والخشى في هذا الناتج^{١٢}، وادفع اليه الاقل والاخس واوقف الباقي المشكوك فيه الى التبيان، او التصالح.
التطبيق:- لنضرب بعض الامثلة على القاعدة.

أ- مثال التماثل: ماتت عن "زوج واب وولد خنثى".
الحل بتقدير ذكوره:-

زوج	اب ٦/١	خ/ع ابن	من
٣	٢	٧	١٢ تصيلا
×١	٢	٧	١٢
٣	٢	٧	١٢

النسبة بين المسائل

١٢ مسألة الذكورة | تماثل
١٢ مسألة الانوثة

١٢ مع ١٢ ÷ ١ = ١ هو جزء السهم (الناتج).

الحل بتقدير انوثته:-

زوج ¼	اب ٦/١	خ/١ بنت	من
٣	٣	٦	١٢
×١	٣	٦	١٢
٣	٣	٦	١٢

مع (المخرج المشترك) ١٢

^{١٢٢} راجع حاشية البقري على السبط المارديني شرح الرحبة/٤٧.

فيعامل كانشي في حق نفسه، فيدفع له (٦) لانه الاضر له وكذكر في حق الاب،
 فيدفع له (٢) لانه الاقل له، وللزوج (٣) ويوقف الباقي (١) الى الصالح او التبين،
 فان بان ذكرا اخذه، او انثى اخذه الاب، عسوبة.

ب- مثال التداخل (ماتت عن زوج ، وابن ، و ولد خنثى):
 الحل بتقدير ذكوره:

زوج ٤\١	ابن ع	خ/ابن ع	من
١	٣	ب	٤ اصلا
٢	٦		<u>×٢</u>
٢	٦		٨ تصحيحا
			<u>×١</u>
			٨ مج

الحل بتقدير انوثته:-

زوج ٤\١	ابن ع	خ/بنت ع	من
١	٢	١	٤ اصلا وتصحيحا
٢	٤	٢	<u>×٢</u>
			٨ مج

النسبة بينهما	
تداخل	٨
	٤

٨ مج ÷ ٨ = ١ جزء السهم

٨ ÷ ٤ = ٢ جزء السهم

للزوج (٢)، وللابن (٣)، وللخنثى (٢) والموقوف واحد فان بان ذكرا اخذه، او انثى اخذه الابن الواضح: للذكر مثل حظ الانثيين.

ج- مثال التوافق:- مات عن "زوجة وام وابن واضح وولد خنثى مشكل" للزوجة الثمن وللأم السدس، لان فرضهما لا يتغير بذكورة الخنثى وانوثته. الحل بتقدير ذكوره:-

زوجة ٨/١	ام ٦/١	ابن ٤ واضح	خ ٤ / ابن	من
٣	٤		١٧ ب	٢٤ اصلا
				×٢
٦	٨	١٧	١٧	٤٨ تصحيحا
				×٣
				١٤٤ مج
١٨ + ٢٤ + ٥١ + ٥١ = ١٤٤ مج				

الحل بتقدير انوثته:-

زوجة ٨/١	ام ٦/١	ابن ٤	خ / بنت	من
٣	٤	١٧ ب		٢٤ اصلا
				×٣
٩	١٢	٣٤	١٧	٧٢ تصحيحا
				×٢
				١٤٤ مج
١٨	٢٤	٦٨	٣٤	١٤٤ = ٣٤ مج

النسبة بينهما

$$\begin{array}{l|l} 48 & \text{متوافقان بثلت الثمن} \\ 72 & \text{مج } 3 = 48 \div 16 \\ & \text{جزء السهم (الناتج)} \\ & \text{مج } 2 = 72 \div 36 \\ & \text{جزء السهم (الناتج)} \end{array}$$

وبين المسألتين توافق بثلت الثمن، فيضرب 48×3 ، أو $72 \times 2 = 144$ مج.

لذا قسمت هذه الجامعة على مسألة الذكورة [48] ظهر الناتج [3]، وهي جزء السهم فيها وإذا قسمتها على مسألة الانوثة [72] ظهر الناتج [2] وهو جزء السهم فيها. للزوجة منها [18] للام منها [24]. وللخنثى منها بتقدير انوثته [34]. لان الاضر في حقه انوثته. فله من [51] الباقي بعد القروض [17] مضروبة في (2) = [34]. وللابن منها بتقدير ذكورته [51] سهما لان له من مسألة الذكورة [17] مضروبة في [3] = [51].

فالاضر في حقه ذكورة الخنثى. والموقوف بين الخنثى والابن الواضح [17] الى البيان او الصلح.

فان بان ذكرا اخذه، او انثى اخذه الابن الواضح^{١٦٣} ليصبح سهمه [68].

د- مثال التباين:-

توفي عن "ابن واضح وولد خنثى مشكل".

الحل بتقدير ذكورته:-

ابن واضح ^٤	خ/ ذكر	من	النسبة بينهما
١	١	٢ اصلا	٢ تباين
٣	٣	× ٣	٣
		مج ٦	مج ٣ = ٢ ÷ ٦
			مج ٢ = ٣ ÷ ٦

^{١٦٣} ينظر البقرى على السبط المارديني على الرحية / ٤٧-٤٨.

الحل بتقدير انوثته:-

	<u>ابن واضح</u> ع	<u>خ/ انثى</u> ع	<u>من</u>
	٢	١	٣ اصلا
	٤	٢	<u>×٢</u>
			٦ مج

وعملا بالاقبل يدفع للابن الواضح [٣]. وللخنثى [٢]. والموقوف واحد فان بان ذكرا اخذه او انثى صرف الى الابن الواضح، للذكر ضعف الانثى وان لم يتبين حاله وقف حتى يتم الصلح.

فرع في تعدد الخنثى:-

وكلما زاد خنثى زادت حالة اخري او اكثر منها. ولنضرب بعض الامثلة على التعداد.

المثال الاول:- ماتت عن "زوج وابن وولدين خنثيين".

الحل باعتبار ذكورتهم:-

<u>النسبة بين المسائل</u>	<u>من</u>	<u>خ / ع ابان</u>	<u>ابن ع</u>	<u>زوج ٤/١</u>
٤				
تداخل	٤ اصلا	١،١	١	١
١٦	<u>×٢٠</u>			
توافق بالربع	٨٠ مج	٢٠،٢٠	٢٠	٢٠
<u>٢٠</u>				

٨٠ المخرج المشترك لها.

٢٠ = ٤ ÷ ٨٠ جزء السهم

٥ = ١٦ ÷ ٨٠ جزء السهم

٤ = ٢٠ ÷ ٨٠ جزء السهم

الحل باعتبار انوثتهما:-

زوج ٤/١	ابن ٤	خ / بنتان ٤	من
١	ب ٣		٤ اصلا
٤	٦	٣،٣	$\times ٤$
			١٦ تصحيحا
٢٠	٣٠	١٥،١٥	$\times ٥$
			٨٠ مج

الحل باعتبار الاختلاف:-

زوج ٤/١	ابن واضح ٤	خ / بنت ٤	خ / بنت ٤	من
١	ب ٣			٤ اصلا
٥	٦	٦	٣	$\times ٥$
				٢٠ تصحيحا
٢٠	٢٤	٢٤	١٢	$\times ٤$
				٨٠ مج

ادفع للزوج [٢٠]، وللابن الواضح [٢٠]، ولكل واحد من الخنثيين [١٢]،
 واقف الباقي [١٦]، فان بانا ذكرين فادفع لكل واحد منهما [٨]، او اثنتين فادفع
 لكل واحدة منهما [٣]. والباقي [١٠] يضم الى نصيب الابن للذكر ضعف الانثى.
 وان بان احدهما ذكرا والآخر انثى فادفع للذكر [١٢]، والباقي وهو [٤] للابن
 الواضح.

المثال الثاني:- مات عن "ابن وولدين خنثيين مشكلين"

الحل بتقدير ذكورتها:-

من	خ / ابنان	ابنان واضحان
اصلا عدد رؤوسهم ٤	٢	٢
$\times ٢١$	٢١، ٢١	٢١، ٢١
مج ٨٤		

الحل بتقدير انوثتهما:-

النسب بين المسائل:	من	خ / بنتان	ابنان
٤			
٦ اصلا، مج ٦	٦	٢	٤
$\times ١٤$	٨٤	١٤، ١٤	٢٨، ٢٨
مج ٨٤			

الناتج $٢١ = ٤ \div ٨٤$

الناتج $١٤ = ٦ \div ٨٤$

الناتج $١٢ = ٧ \div ٨٤$

الحل بتقدير اختلافهما ذكورة وانوثة:-

من	خ / بنت	خ / ابن	ابنان
اصلا ٧	١	٢	٢، ٢
$\times ١٢$			
مج ٨٤	١٢	٢٤	٢٤، ٢٤

فيصرف للابن الواضح [٤٢] لكل واحد منهما (٢١) سهما. وللخشي الابن [٢١]، وللخشي البنت (١٢) والموقوف (٩) فان بانا ذكرين صرف الى البنت لتصبح حصتها (٢١). وان بانا اثنيين يصرف لهما (٢٨) لكل انثى (١٤). والباقي

١٤=٥+٩، فيصرف الى كل ابن (٧) لتصبح حصته (٢٨). او بانا مختلفي الذكورة والانوثة فيقسم الموقوف (٩) على الابناء الثلاثة لتبلغ حصة كل واحد منهم (٢٤) سهما.

المثال الثالث:- ماتت عن "زوج، وام، وولد ابوين خنشي، وولد اب خنشي".
في هذا المثال نحتاج لتسجيل اربع مسائل حسب الاعتبارات الاربع:-
الحل باعتبار ذكورتها:-

زوج ½	ام ٦/١	خ/اخ لابوين	خ/اخ لاب ٤	من
٣	١	٢	٦	اصلا ٦
				×٢٨
٨٤	٢٨	٥٦	ط	مج ١٦٨

باعتبار انوثتهما:-

زوج ٢/١	ام ٦/١	خ/اخ لابوين ٢/١	خ/اخ لاب ٦/١	من
٣	١	٣	١	اصلا ٦
				٨ عولا
				×٢١.
٦٣	٢١	٦٣	٢١	مج ١٦٨

باعتبار الاختلاف:-

زوج ٢/١	ام ٦/١	خ/اخ لابوين	خ/اخ لاب	من
٣	١	٢	٦	اصلا ٦
				×٢٨
٨٤	٢٨	٥٦	ط	مج ١٦٨

باعتبار العكس:-

زوج ٢/١	ام ٦/١	خ/اخت لابوين ٢/١	خ/اخ/لاب	من
٣	١	٣	ط	٦ اصلا
٧٢	٢٤	٧٢	ط	٧ عولا
				×٢٤
				مج ١٦٨

وعملا بالاخر الاسوء، يدفع للزوج (٦٣)، وللأم (٢١)، ولولد الابوين الخنشى (٥٦)، ولاشيء لولد الاب الخنشى لانه الاسوء في حقه، ويوقف الباقي (٢٨)، فان بان كل من ولد الابوين وولد الاب انشى، اخذ الاول (٧) من الموقوف، ويدفع الباقي منه وهو (٢١) لولد الاب الخنشى، وان بان ولد الاب ذكرا، فلاشيء له، ويدفع من الموقوف (١٦) لولد الابوين، لتصير حصته (٧٢)، والى الام (٣)، لتصير حصتها (٢٤)، والى الزوج (٩) لتصير حصته (٧٢).

"مسئلة في تعدد الخنشى" مات عن "ام، وولد خنشى، وولد لابوين او لاب خنشى ايضا"، وهنا محتاج بتقدير ذكورهما وانوثتهما واختلافهما لتحريز اربع مسائل، وكلها من ستة. والمسئلة الجامعة لها [٦]. يصرف للام واحد و لولد الميت الخنشى ثلاثة، ولاشيء لولد الابوين او الاب الخنشى لانه الاخر في حقه، ويوقف اثنان، ان بان ذكرا اخذه تعصيا. او انشى اخذه ولد الابوين او الاب الخنشى تعصيا بنفسه ان بان ذكرا، او مع غيره ان بان انشى.

"تبيه" للخنشى خمسة احوال، الاول ارثه بتقديري الذكورة والانوثة على السواء "كابوين و بنت وولد ابن خنشى" المسئلة على التقديرين من ستة للخنشى سهم واحد. الثاني اكثرية ارثه بتقدير الذكورة "كبت وولد ابن خنشى". بتقدير الذكورة من اثنين له النصف عسوبة. وبتقدير الانوثة من ستة لها السدس فرضا. الثالث عكس الثاني

"كزوج وام وولد اب خنثى" بتقدير الذكورة من ستة بلاعول، له واحد عصبية،
 وبتقدير الانوثة من ستة عائلة الى ثمانية لها ثلاثة فرضا. الرابع- ارثه بتقدير الذكورة
 دون الانوثة "كولد اخ لغير ام خنثى"، لانه لو كان انثى كانت من ذوي الارحام
 الخامس- عكس الرابع "كزوج وشقيقة وولد اب خنثى" بتقدير ذكورته من اثنين
 فيسقط ولد الاب بالاستغراق لانه عصبية، وبتقدير انوثة من سبعة عولا، للزوج
 نصف، وللشقيقة نصف، ولها السدس فرضا وهو واحد^{١١٤}

الفصل الثالث عشر في ميراث المفقود

المفقود هو من غاب وانقطع خبره في سفر او حضر او قتال ونحوها، وهو اما:-
 موروث منه او وارث،

اولا:- المفقود كموروث منه ومن فقد او قمت تركته حتى تقوم بينة ثابتة على موته
 عند القاضي، ولا يشترط حكمه بها لاثبات موته، لثبوته بالبينة. او يحكم به اجتهادا
 بغلبة الظن بمضي مدة لا يعيش مثله فوقها غالبا ظنا قريبا من العلم، اذ لا يكفي اصل
 الظن.

واذا ثبت موته باحدهما جاز لزوجته ان تعتد للوفاة وتزوج. واعطى ماله^{١١٥} من يرثه
 حين قيام البينة او الحكم به ولو مات قبلهما ولو بلحظة لم يرث منه، لاحتمال حياة
 المفقود في تلك اللحظة. فلا يرث، او موته فيها فلا يرث منه، لتقارنهما في الموت،
 وكذا ان مات مع الحكم او البينة، لتقارنهما فيه، هذا اذا لم يستند موته الى تاريخ
 معين يسبق قيام البينة او الحكم بموته، اما اذا استند موته الى تاريخ. سبقهما فيعطى
 ماله من يرثه من ذلك التاريخ ولو سبقهما.

^{١١٤} الفتح الوامض على المنح الفائض / ٥١ بتصرف قليل.

^{١١٥} بضم اللام او فتحها وهو اولى ليشمل الاختصاص. فتكون ما موصولة.

ثانياً: - المفقود كوارث. ولو مات من يرثه المفقود كلا او بعضا واحدا كان او متعددا، قبل قيام البينة او الحكم بموته وقف ما خصه من كل المال^{١٦٦} ان انفراد، او بعضه ان كان مع الورثة حتى يتبين حاله من موته او حياته بيينة او اثبات او حكم. وعومل غيره من الورثة بالاسوء، فمن يسقط^{١٦٧} منهم بحياة المفقود او موته لا يعطى له شيء حتى يظهر حاله، ومن ينقص حقه منهم بحيويته، يقدر في حقه حياته، ومن ينقص حقه بموته يقدر في حقه موته، عملا بالاقل المتيقن. ومن لا يتغير نصيبه بما يعطاه كاملا حالا، ويوقف الباقي الى تبين حاله^{١٦٨}

ومسئلة "زوجة وام واخ لاب واخ شقيق مفقود" جامعة لمن ينقص نصيبه بحياة المفقود او موته، ولن لم يختلف نصيبه بما، ولن يرث باحد التقديرين ويسقط بتقدير آخر.

للزوجة الربع ثلاثة، لان نصيبها لا يختلف، وللام السدس اثنان، لانه اقل النصيبين، ولا شيء للاخ من الاب، لان الاضر في حق الام والاخ من الاب حياة الشقيق لسرد الام من الثلث الى السدس. ويحجب الاخ من الاب حرمانا. ويوقف الباقي (٧) حتى يظهر حال المفقود فالمسئلة على التقديرين من [١٢] تاصيلا وتصحيحا، فان ظهر حيا اخذه، ومع الام حقاها. او ميتا كمل للام ثلثها، فتعطى سهمين من الموقوف،

^{١٦٦} ولو تلف المال الموقوف للغائب ثم حضر استرد ما دفع للحاضرين وقسم بين الكل بحسب اربهم ، كما صرحوا به فيما اذا بانت حياة الحمل وذكورة الخنثى. ينظر البحرمي ٢٦٠/٣.

^{١٦٧} حرمانا سواء كان بالشخص او بالاستفراق. وكذا من يسقط بحيويتها او موقما او حيوية احدهما دون الاخر ان تعدد المفقود، فلا يعطى له شيء.

^{١٦٨} ينظر شرح المنهج ٢٦٠/٣، والأنوار ٦/٢.

ويبقى خمسة للاخ من الاب. فمن لم يختلف نصيبه هي الزوجة. ومن اختلف نصيبه هي الام، ومن ورث باحد التقديرين وسقط بالآخر هو الاخ لاب^{١٦٩} (القاعدة في ارث المفقود)..

أ- صحح مسائل المفقود على تقدير حياته مرة، وعلى تقدير موته اخرى، ان كان المفقود واحدا، وعلى تقدير الاختلاف ايضا ان تعدد. واعمل حسب القاعدة للتصحيح عند الانكسار على صنف او اكثر، ثم قارن بين المسئلتين او المسائل المصححة بالنسب الاربع مع عولها ان كانت واحدة منها او اكثر عائلة. فان تماثلتا فخذ احديهما، او تداخلتا فخذ اكثرهما او توافقنا فاضرب وفق احديهما في تمام المسئلة الاخرى او تباينت فاضرب تمام احديهما في تمام الاخرى، فالماخوذ في الأولين، وحاصل الضرب في الاخرين هو المسئلة الجامعة، كما عرفت في فصل الخشى.

ب- ولعرفة الاقل والاكثر والمساوى من حصص الورثة والمفقود قسيم المسئلة الجامعة على كل مسئلة من مسائل الحياة والموت والاختلاف ان تعدد المفقود. فناتج القسمة هو جزء السهم. ثم اضرب حصة كل واحد من الورثة والمفقود في هذا الناتج.

واصرف له اخس السهام واوقف الباقي المشكوك فيه الى البيان او الصلح.

التطبيقي:- ولنضرب بعض الامثلة على القاعدة:-

مثال التماثل:- عاتت عن "زوج وام واخوين لها احدهما مفقود".

^{١٦٩} يراجع البقرى على شرح الرحبة/٤٨.

الحل بتقدير حياته:-

زوج ٢/١	ام ٦/١	اخوان لام ٣/١	من
٣	١	٢	٦ اصلا
			×١
٣	١	٢	٦ مج

الحل بتقدير موته:-

زوج ٢/١	ام ٣/١	اخ لام ٦/١	ميت/ اخ لام ط	من
٣	٢	١	-	٦ اصلا
				×١
٣	٢	١	-	٦ مج

النسبة بينهما

٦	٦
٦	٦

$$٦ \div ٦ = ١ \text{ جزء السهم}$$

فيصرف للزوج النصف (٣)، وللأم السدس (١)، وللأخ السدس (واحد) ويوقف واحد.

ان بان حيا اخذه، او ميتا ردّ للام لتكملة الثلث لها.
مثال التداخل:- ماتت عن "زوج، واب، وابن مفقود".

الحل بتقدير حياته:-

زوج ٤/١	اب ٦/١	ابن/ ع حي	من	النسبة بينهما
٣	٢	ب ٧	١٢ تأصيلا	١٢ تداخل
			$\times ١$	١٢
٣	٢	٧	١٢ مج	١ = ١٢ ÷ ١٢ الناتج
				٦ = ٢ ÷ ١٢ الناتج

وبتقدير موته:-

زوج ٢/١	اب ع	ابن/ ط ميت	من
١	١	—	٢
			$\times ٦$
٦	٦	—	١٢ مج

فيصرف للزوج الربع (٣)، وللاب السدس (٢)، والموقوف (٧) ان بان حيا فله، او ميتا فيرد على الزوج (٣) ليكمل له النصف، وعلى الاب (٤) تعصبا.
مثال التوافق:- الورثة "ام، وزوج، واختان لاب وابن مفقود.

الحل بتقدير حياته:-

ام ٦/١	زوج ٤/١	اختان ط لاب	ابن/ ع حي	من
٢	٣	—	ب ٧	١٢ اصلا ٨
				$\times ٢$
٤	٦	لاشيء	ب ١٤	٢ = ١٢ ÷ ٢٤
				٣ = ٨ ÷ ٢٤ مج

وبتقدير مئاته:-

ام ٦/١	زوج ٢/١	اخذان لاب ٣/٢	ابن ميت	من
١	٣	٤	—	٦ اصلا
٣	٩	١٢	لاشيء	٨ عولا
				×٣
				مج ٢٤

فيد فع للام (٣) وللزوج (٦) ولاشيء للاختين والمفقود. والموقوف [١٥]. ان بان حيا صرف له (١٤)، و للأم واحد او ميتا فللاختين (١٢)، وللزوج (٣). مثال التباين:- الورثة "اخذان لاب، وعم، وزوج مفقود".

الحل بتقدير حياته:-

اخذان لاب ٣/٢	عم ع	زوج/حي ٢/١	من
٤	ط	٣	٦ اصلا
١٢	ط	٩	٧ عولا
			×٣
			مج ٢١

النسبة بينهما ٧
 تباين ٣
 $٢١ = ٧ \times ٣$ مج
 $٧ = ٣ \div ٢١$ الناتج.
 $٣ = ٧ \div ٢١$ الناتج.

الحل بتقدير وفاته:-

اختان لاب ٣/٢	عم ع	زوج/ميت	من
٢	١	-	٣ اصلا
			$\times 7$
١٤	٧	-	٢١ مج

للاختين لاب (١٢)، ولاشيء للعم والمفقود، والموقوف (٩) ان ظهر حيا صرف له، او متوفيا فللاختين (٢)، وللعم الباقي (٧).
 فرع في تعدد المفقود:-

ان تعدد المفقود للقاعدة ذات القاعدة التي مرت في الخنثى، الا انها تستوجب زيادة المسائل لاغير.

مثال:- مات عن "شقيقتين فقدت احديهما، واخت لاب، واخ لاب مفقود، وعم"
 ويحتاج هنا لتسجيل اربع مسائل:-
 الحل بتقدير حياتهما:-

شقيقتان	اخت لاب	اخ لاب ع	عم ط	من
٣/٢	ع			
٢	ب ١		-	٣ اصلا
				$\times 3$
٦	١ (٣)	٢	-	٩ تصحيحا
				$\times 2$
١٢ (٦،٦)	٢ (٦)	٤	-	١٨ مج

بتقدير موقمًا:--

من	عم ع	اخ لاب/ ميت	اخت لاب ٦/١	شقيقة/ ميتة	شقيقة 1/2
٦ اصلا	٢	-	١	-	٣
<u>×٣</u>					
١٨ مج	٦	-	٣	-	٩

بتقدير حيويتها وموته:--

من	عم ع	اخ لاب ميت	اخت لاب ط	شقيقتان ٣/٢
٣ اصلا	١	-	-	٢
<u>×٦</u>				
١٨ مج	٦	-	-	١٢ (٦،٦)

بتقدير موقمًا وحيويته:--

من	عم ط	اخ لاب ع	اخت لاب ع	شقيقة ميتة	شقيقة 1/2
٢ اصلا			١ ب	-	١
<u>×٣</u>			٢[٣]١		
٦ تصحيحا	-		٦[٩]٣	-	٣
<u>×٣</u>					
١٨ مج	-			-	٩

النسبة بين المسائل الاربعة:--

٩ مصحح المسئلة الاولى

٦ مصحح المسئلة الثانية

٣ مصحح المسئلة الثالثة

٦ مصحح المسئلة الرابعة

الثلاثة داخله في ستة فتهمل، وبين الرقمين [٦،٦] تماثل فيؤخذ احدهما. وبين [٩] و[٦] توافق بالثلث، فيضرب وفق احدهما في تمام الاخر ليحصل [١٨]. وهي المسئلة الجامعة، او المخرج المشترك للمسائل الاربع، وتقسم على كل مسئلة فيها كالآتي:-

$$١٨ \div ٦ = ٣ \text{ جزء السهم (الناتج)}$$

$$١٨ \div ٣ = ٦ = =$$

$$١٨ \div ٣ = ٦ = =$$

$$١٨ \div ٣ = ٦ = =$$

ولعرفة نصيب كل وارث ضربنا نصيبه في هذا الناتج، ودفعنا اليه الاقل المتيقن من حاصل الضرب الذي هو نصيبه، فاعطينا الشقيقة [٦] ووقفنا الباقي المشكوك فيه وهو [١٢]. فان بان حيوبتها فاعط منه ستة للشقيقة الاخرى، واربعة للاخ من الاب واثنين للاخت منه، وان بانا ميتين فثلاثة للشقيقة، وثلاثة للاخت من الاب، وستة للعم، وان بان حياتها وموته فستة للشقيقة الاخرى وستة للعم. والعكس فثلاثة للشقيقة: وردتسعة على ولدي الاب ((للذكر مثل خط الانثيين)).

مسائل متفرقة :-

١- توفيت عن ((زوج، وام، واخوين لابوين اولاب اولام احدهما مفقود)).

للزوج النصف ثلاثة، وللأخ الحاضر السدس واحد، سواء كان شقيقا اولاب، اولام، لعدم اختلاف نصيب الزوج والأخ. وللأم السدس واحد، لاحتمال حياة

المفقود، ويوقف السدس الباقي وهو واحد: فإن بان حيا اخذه، او ميتا رد على الام ليكمل لها الثلث. والمسألة على التقديرين من ستة اصلا وتصحيحا^{١٧٠}

٢- توفي عن ((ابنين احدهما مفقود)) للابن الحاضر النصف ويوقف النصف الآخر، ان بان حيا اخذه او ميتاً اخذه الابن الحاضر.

٣- لتوفي عن ((ابن واحد مفقود)) اوقف ماله حتى يتبين حاله، ان بان حيا اخذ كله، او ميتا. فلبيت المال المنتظم ان لم يوجد عصة سبية^{١٧١}

الفصل الرابع عشرون في ميوث الحمل

الحمل هو ما يحمل في البطن، ويسمى جينا، ولو ترك الميت حملا يرث^{١٧٢} بكل تقدير بان كان منه ولو بواسطة، كحمل زوجته او زوجة ابنه. او يرث بتقدير ولا يرث بتقدير اخر، بان لم يكن منه: كحمل زوجة اخيه لغير ام، فانه ان كان ذكرا ورث، او انثى فلا، لانها من ذوي الارحام. عمل باليقين والاضر له ولغيره من الورثة قبل انفصاله^{١٧٣}

فان لم يكن له وارث سوى الحمل المرتقب^{١٧٤}، او كان له وارث^{١٧٥} قد يحجبه الحمل المرتقب حرمانا، او كان هناك وارث لا يحجبه ولا مقدر له كولد^{١٧٦}. وقف المتروك كله في الصور الثلاث الى انفصاله، احتياطاً لفي حق غيره من الورثة^{١٧٧} ولانه

^{١٧٠} ينظر السبط المارديني شرح الرحبية / ٤٨

^{١٧١} اي بسبب الولاة.

^{١٧٢} على وجه الاستقرار بعد انفصاله، هذا احتراز عن حمل لا يرث كرقيق، فلو نكح حرامه بشروطه، ثم

مات عنها حاملا، فالحمل رقيق لا يرث لما نع الرق لقولهم: الولد يتبع امه في الرق والحرية.

^{١٧٣} لان القسمة قبل الوضع تعتبر عندنا، وكذا عند الحنفية والحنبلة خلافا للمالكية البقري على شرح

المارديني / ٥٠

^{١٧٤} كان ترك حاملا بانثا او كتابية او قاتلة له.

^{١٧٥} كاخ لغير ام مع حمل لآخيه الميت، فانه ان كان ذكرا حجب الاخ، او انثى لم يحجبه بمجردي / ٣ / ٢٦٠

بتصرف.

^{١٧٦} والحمل من الميت، وكولد الاخ لغير ام والحمل منه. اني.

لا حصر للحمل^{١٧٨} واما ان كان له مقدر فيعطاه عائلا ان امكن عول "كزوجة حامل وابوين".

والمسئلة من (٢٤) اصلا. لها ثمن، ولهما سدسان عائلات^{١٧٩}، لاحتمال كون الحمل بتين فاكثر فتعال المسئلة الى [٢٧]، للزوجة ثلاثة، ولللابوين ثمانية لكل واحد منهما اربعة. ويوقف الباقي [١٦] فان جاء الحمل بتين فهو لهما، والا^{١٨٠} كمل الثمن والسدسان. واما اذا لم يمكن العول "كزوجة حامل بالمنتظر وام" فهي من (٢٤) تأصيلا. للزوجة ثلاثة، وللأم اربعة، والموقوف (١٧) حتى يتبين حاله، ولا يمكن العول هنا لان الحمل لو كان ذكرا لاخذ الباقي، او انثى، فان كانت واحدة فلها النصف (١٢) او اثنتين فصاعدا فثلثان [١٦]. والباقي في الصورتين لبيت المال المنتظم والا يرد عليهن ما عدا الزوجة.

((الخلاصة))

أ- من لا يرث مع الحمل ولو على بعض التقادير لا يعطى شيئا كأخ الميت، فانه على تقدير ان الحمل ذكر لا يرث، لان الاخ لا يرث مع الابن وعلى تقدير انه انثى يرث مع البنت لانه عصبه، فلا يعطى له شيء لجواز ان الحمل ذكر، وتوقف التركة كلها.

^{١٧٧} هذا صادق بالصورتين الاخيرتين. م.

^{١٧٨} صادق بالصور الثلاث. م.

^{١٧٩} اي في مسئلة عائلة ولم يعتبر العول في احدها مع امكان ذلك دفعا للترجيح بلا مرجح.

^{١٨٠} اي والا يكن بتين فاكثر بان كان بنتا واحدة، او ذكرا فاكثر ولو مع اثاث كمل الخ. وعلى الاول

يعطى ما فضل عن حصتها ومن التكميل للاب. الفتح الوامض/٤٨.

ب- من لا يختلف نصيبه على اي تقدير يعطى له نصيبه كاملا ويوقف الباقي، كالام والزوجة مع ابن وحمل من الميت، لان الام لا تنقص عن السدس، والزوجة لا تنقص عن الثمن سواء ولد الحمل حيا او ميتا، لوجود الابن^{١٨١}

ج- من يختلف نصيبه وهو من اصحاب الفروض يعطى له اقل ما يصيبه، كالزوجة مع الحمل دون ولد سواه، فان نصيبها على تقدير وجود الحمل الثمن، ذكرا كان او انثى او خنثى، وعلى تقدير عدمه الربع، فيصرف لها اقل النصيبين وهو الثمن، ويوقف الباقي. وبالجملة يوقف للحمل او لفر النصيبين^{١٨٢} ولا يصرف للورثة الا الاقل احتياطا. واما من يشارك الحمل كاخيه- اي من ليس له نصيب مقدر- فقد اختلف اراء الجمهور فيما يوقف للحمل معه. فقال الشافعي في المشهور عنه لا يعطى الشريك شيئا، وتوقف التركة كلها الى انفصاله، لان الحمل غير منضبط^{١٨٣}. ولا نعلم كم يترك له، فقد روى عن شيخه انه كان له عشرون ولدا، كل خمسة منهم في بطن واحد^{١٨٤}

((شروط ارث الحمل))

لارث الحمل شرطان:- الاول:- ان ينفصل كله^{١٨٥} حيا حياة مستقرة- وتعلم بصياح وعطاس وامتصاص ثدي وابصار ونطق وحركة اختيارية- لان شرط الارث تحقق حياة الوارث حقيقة او حكما عند موت الموروث منه، وخرج بـ(كله) موته

^{١٨١} علة الالنين.

^{١٨٢} ويدفع اليه اخسهما حتى يظهر حاله، كما يوقف للخنثى والمفقود او لفر النصيبين ويدفع اليهما اخسهما حتى يظهر حالهما.

^{١٨٣} لاضابط لعدد الحمل عندنا على الاصح. البقري على شرح الرحبية/٤٩.

^{١٨٤} الميراث المقارن للشيخ الكشكي ٢١٢-٢١٣.

^{١٨٥} والمعتبر عند الحنفية انفصال الاكثر حيا لان للاكثر حكم الكل. م.

قبل تمام انفصاله، فانه كالميت هنا وفي سائر الاحكام^{١٨٦} فلا يرث، لانه لم يخرج جميعه حيا، ولا يرث لعدم تملكه. الثاني:- ان يعلم^{١٨٧} وجوده في بطن امه ولو بمادته كالتطفة عند موت مورثه. وهذا العلم يتحقق في صورتين:-

الاولى:- ان تضعه لاقل^{١٨٨} من اربع سنين من تاريخ موت مورثه- وهي اكثر مدة الحمل- وهذا صادق بستة اشهر والاكثر والاقل منها^{١٨٩} هذا ان لم تتزوج بعد موته- اي لم تكن فراشا للغير بعد موته- ولو جاءت به لاكثر من اربع سنين من وقت موته لم يرث منه لاختفاء نسبه باحتمال حملها من الزنا، او لاحتمال حدوثه بعد موته في وطئ الشبهة.

الثانية:- ان تضعه لاقل^{١٩٠} من ستة اشهر من نكاح الزوج الثاني، ولدون اربع سنين من مفارقة الزوج الاول المتوفى، سواء كانت فراشا للغير اولاً، لان انفصاله حينئذ دال على وجوده حين موته^{١٩١}

^{١٨٦} الا في الصلاة عليه اذا استهل ثم مات قبل تمام انفصاله. وفيما اذا حز انسان رقبته قبل انفصاله فانه يقتل به. بجزمى ٢٦١/٣ .

^{١٨٧} اي يظن والمراد بالعلم هنا العلم الحقيقي او المنزل منزله، فيشمل الظن القريب من العلم. م.

^{١٨٨} وعبارة شح المعين في باب الوصية "لاربع سنين فاقل"

^{١٨٩} لكن الانفصال لدون ستة اشهر ليس مراداً، اذ ياتي حكمه. بل المراد ان هذا صادق بما اذا انفصل لسة اشهر فاكثر الى اربع سنين. انظر الاعانة ١٩٥/٣.

^{١٩٠} وهذا يشعر بالحق المدة اشهر بما فوقها وهو ما ذكره في الروضة وغيرها، لكن صوب الاستنوي وغيره الخاق بما دونها اذ لا بد من تقدير زمن ليس لحظي الوطاء والوضع، كما ذكره في العدة. الحجاج

ابراهيم على الانوار ١٣/٢

^{١٩١} انظر المصادر السابق ٧/٢.

ولو جاءت به لسته اشهر فاكثر وكانت فراشا لم يرث منه، لعدم يقن العلق وقت موت المورث. ولجواز الحمل من الزوج الثاني، لكن ان اعترف^{١٩٢} الورثة بوجوده الممكن عند موته ورث منه حينئذ، لان الحق لهم فتنازلوا عنه باعترافهم.

واذا تحققت للحمل شروط الارث يكون حكمه كحكم المفقود فيوقف نصيب الحمل حتى يظهر حاله بذكورته او انوثته، وبانفصاله حيا او ميتا او عدم انفصاله. ويعامل باقي الورثة بالاضر من تقادير عدم الحمل ووجوده - موته وحياته - وذكورته وانوثته. ووحدته وتعددته حيث يصرف لكل واحد من الورثة الاقل المتيقن، ويوقف الباقي الى بيان حاله.

ومتى علمت حياته المستقرة بعد تمام انفصاله باي طريق كان. فانه يرث ويورث. لان الحياة علة الحكم والحكم يدور مع العلة وجودا وعدما. واما اذا لم يتحقق شروطه: كأن ظهر ان لاجل، او ظهر كله ميتا - ولو بجناية او انفصل بعضه وهو حي فمات قبل تمام انفصاله، او انفصل كله حيا حياة غير مستقرة، او انفصل كله حيا حياة مستقرة ولكن لم يعلم وجوده في البطن عند موت المورث، لم يرث منه شيئا في. جميع هذه الصور، بل وجوده وعدمه سيان، ولم يرث ايضا. الا ان انفصل ميتا بجناية على امه توجب الغرة ففي هذه الحالة تورث عنه الغرة فقط، دون الموقوف لاجله، حيث يعود لبقية الورثة وكانه كالعدم بالنسبة للموقوف لاجله^{١٩٣}

القاعدة في ارث الحمل:-

الحمل كالمفقود في وجوده وعدمه - حياته وموته - واما احتمال توحيده وتعددته، وتذكيره وتأنيشه، وتصحيح المسائل فانما يقتضي اختلاف المسائل مادة لا قاعدة.

^{١٩٢} اي في صورة لو جاءت به لسته اشهر فاكثر وهي فراش. انظر الى السيد عمر على التحفة ٤٢٣/٦

^{١٩٣} ينظر شرح المارديني على الرحبية بمحاشية ابن عمر البكري/٤٩ - ٥٠.

لتصحح المسئلة على كل تقدير من التقادير، وتطبق عليها ذات القواعد التي مرتت في المفقود بدقة. وتصرف الى الحمل ومن معه من الورثة اخس السهام، ويوقف الباقي حتى يتبين حاله. ونذكر بعض الامثلة للتمرين على القاعدة:-

أ- مثال التوافق:- مات شخص عن "أ"، وابن، وزوجة حامل".
الحل تقدير ذكوره:-

من	زوجة أ/أ	ح ابن ع	ابن ع	أ/أ
٢٤ تأصيلاً	٣		ب ١٧	٤
<u>×٢</u>			١٧ [٣٤]	٨
٤٨ تصحيحاً	٦			
<u>×٩</u>	٥٤		١٥٣ [٣٠٦]	٧٢
٤٣٢ مج				

الحل بتقدير انوثته:-

من	زوجة أ/أ	ح بنت ع	ابن ع	أ/أ
٢٤ تأصيلاً	٣		ب ١٧	٤
<u>×٣</u>				١٢
٧٢ تصحيحاً	٩		١٧ [٥١]	
<u>×٦</u>				٧٢
٤٣٢* مج المخرج	٥٤		١٠٢ [٣٠٦]	
المشرك				

النسبة بين المسألين بالتوافق بالنسبة.

٤٨ مصحح المسألة الاولى $9 = 48 \div 432$ جزء السهم

٧٢ مصحح المسألة الثانية $6 = 72 \div 432$ جزء السهم

* وترجع اختصاراً الى ١٤٤ ، للام ٢٤ ، وللزوجة ١٨ ، وللبن ٥١ ، وللبنات ٣٤ ، ويوقف ١٧ ، لان وضعه ذكراً اخده ، أو التي فيرد الى الابن .

فيدفع الى كل واحد من الورثة والحمل اقل السهام^{١٩٤}، للام (٧٢)، للزوجة (٥٤)، للابن (١٥٣)، للبنت (١٠٢)، ويوقف (٥١)، فان وضعته ذكرا اخذه، او انثى فيرد على الابن، ولو لم يرث- لانتفاء شرط من شروطه كأن انفصل ميتا مثلا- ردسهم البنت مع الموقوف وهما [١٥٣] الى الابن، فيفوزا لابن بـ [٣٠٦] سهما تعصيا.

ب- مثال التباين:-

ماتت عن زوج، وام، وشقيقة، واخت لاب، وحمل من الاب، يسجل لهذا المثال ثلاث مسائل.

م/١ باعتبار عدم ارث الحمل لا نعداه اولاً انفصاله ميتا مثلاً.

الحل/

زوج	ام	شقيقة	اخت لاب	ح/ميت	من
٣	١	٣	١	-	٦ اصلا
٤٢	١٤	٤٢	١٤	-	٨ عولا
					×١٤
					مج ١١٢

م/٢ باعتبار انوثة الحمل.

الحل/ :-

^{١٩٤} اي ماليس اقل منه ليشمل صورة التساوي.م.

زوج	ام	شقيقة	اخت لاب	ح/ اخ لاب	من
٣	١	٣	بينهما (١)	٦ اصلا	
٦	٢	٦	بينهما (٢)	٨ عولا	
٤٢	١٤	٤٢	١٤		$\times ٢$
					١٦
					$\times ٧$
					١١٢ مج

م/٣ باعتبار ذكورة الحمل.

الحل/

زوج	ام	شقيقة	ع	ح/ اخ لاب	من
٣	١	٣	ط	٦ اصلا	
٤٨	١٦	٤٨	ط	٧ عولا	
					$\times ١٦$
					١١٢ مج

وبالمقارنة بين المسائل الثلاث نجد ان المسألة الاولى والثانية متداخلتان فيؤخذ اكثرهما (١٦)، وهي متباينة مع المسألة الثالثة (٧) اذن $١٦ \times ٧ = [١١٢]$ مج لجميع المسائل وعملا بالاسوء يعطي للزوج (٤٢)، وللأم (١٤)، وللشقيقة (٤٢). ولا شيء للاخت والاخ من الاب، لانهم عصبه سقطوا باستغراق ذوي الفروض، ويوقف الباقي (١٤) فان ظهر الحمل ميتا صرف للاخت لاب، او انثى صرف للاختين لاب لاشتراكهما في السدس. او ذكرا صرف منه للزوج (٦)، وللشقيقة (٦)، وللأم اثنان،

مسألان:-

الاولى:- مات وخلف زوجة حاملا، بتقدير عدم الحمل، او انفصاله ميتا لها الربع، وبانفصاله حيا كيف كان لها الثمن، فيدفع لها الثمن عملا بالاكل، ويوقف الباقي. فان بان الحمل ذكرا او ذكورا، او ذكورا واناثا، فالموقوف كله له او لهم على عدد رؤسهم، ان تمحضوا ذكورا، والا فللذكر مثل حظ الانثيين.

وان بان انثى واحدة فلها النصف، او انثيين فاكثر فلهما او هن الثلثان، والباقي لبيت المال المنتظم، والا يرد عليهن. هذا بشرط ان ينفصل الحمل كله وبه حياة مستقرة. فلو ظهر ان لاجل، او ظهر ميتا، او انفصل بعضه وهو حي فمات قبل تمام الانفصال. او انفصل كله حيا حياة غير مستقرة، لم يرث في جميع هذه الصور، ووجوده كعدمه. فيكمل للزوجة الربع، ويصرف الباقي لبيت المال المنتظم، والا فللدوي رحم الميت^{١٩٥}

الثانية:- لو مات كافر عن حمل فاسلمت امه قبل وضعه ورث وان حكم باسلامه، اذا الولد يتبع اشرف ابويه في الدين. لانه محكوم بكفره يوم موته^{١٩٦} ((اربعة فروع))..

الفرع الاول في ميراث الغرقى والحرقى وقتلى الحرب، ومن ماتوا سوية ولم يعلم السابق منهم. اذا مات متوارثان فاكثر بنحو غرق. و لم يعلم عين السابق منهما او منهم بأن علم ان احدهما أو احدهم سبق الاخر لابعينه او لم يعلم سبق ولا معية، او علمت المعية ونسيت، فلا تورث احدا منهم من الاخر او من الاخرين، بل اجعلهم كأنهم اجانب، فيرث من كل واحد منهم باقي ورثته. ولو علم اسبقها ونسي وقف الميراث

^{١٩٥} يراجع شرح المارديني على الرحبية ٤٩/٥٠-

^{١٩٦} اسنى المطالب شرح روض الطالب ١٩/٣

كله الى التبين بتذكر عين السابق لانه غير مايوس من تذكره، او الى الصلح، وذلك لان شرط الارث تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث منه ولم يوجد هذا الشرط. مثال:- مات اخوان شقيقان او لاب بغرق او هدم ولم يعلم اسبقهما، وترك احدهما "زوجة وبنتا". وترك الاخر "بنتين". وتركهما عما. فلا يرث احد الاخوين من الاخر، بل يرثهما من يرثهما من الباقين، وتوزع تركه الاول كالآتي:- لزوجه الثمن، ولبنته النصف ولعمه الباقي وتقسم تركه الثاني كالآتي:- لبنتيه الثلثان ولعمه الباقي. مثال آخر:- قتل اخوان شقيقان في معركة او في حادثة، ولم يدبر ايهما ماتت اولاد وخلف كل واحد منهما "بنتا واما وعمما". وترك كل واحد منهما (١٨٠) ديناراً. فلا يرث احدهما الاخر، بل يرثهما الباقون من ورثتهما. لبنت كل واحد منهما النصف (٩٠) ديناراً. وللأم السدس من كل واحد منهما (٣٠) ولكل عم منهما الباقي (٦٠) ديناراً، لانه عصبه. فتحصل الام منهما على (٦٠) ديناراً. والعم منهما على (١٢٠) ديناراً.

مسألة:-

"زوج وزوجة وثلاثة بنين لهما" غرقت خمستهم جميعاً، او ماتوا جميعاً، ولم يعلم السابق منهم، وترك كل واحد منهم مالا، وللزوج زوجة اخرى حية وابن منها وللزوجة الغريقة ابن من غيره. فلا يرث واحد من الزوجين شيئاً من الاخر ولا من الاولاد الثلاثة، ولا واحد من الاولاد شيئاً من الاخرين، بل مال الزوج ثمنه لزوجه الحية، وباقيه لابنه منها. ومال الزوجة الغريقة لولدها من غيره. ومال كل واحد من الابناء الثلاثة سدسه لاخته لأمه وهو ولد الزوجة الغريقة من غير ابيهم الغريق، وباقي ماله لاخته من ابيه^{١٧٧}. وهو ابن الزوجة الحية، لانه عصبه.

^{١٧٧} شرح المارديني على الرحبية/٥٠-٥١. والميراث المقارن الشيخ الكشكبي/٢٣٠-٢٣١.

الفرع الثاني في ميراث الاسير:-

اختلف في ميراث الاسير: فقال سعيد بن المسيب لا يرث لانه عبد، وذلك لانه بالاسر اصبح رقيقا، والرق مانع من الارث. واما عامة الفقهاء، فقالوا انه يرث لانه حر، والاسير اما ان يكون معلوم الحال او مجهوله، فان كان معلوم الحال عومل بمقتضاها معاملة جميع المسلمين في ارثه من الغير، وارث الغير منه، ما لم يفارق دينه الاسلام، فلن يفارق دينه الاسلام فحكمه حكم المرتد، فلا يرث ولا يورث. بل ماله في بيت المال "وزارة المالية" وان كان مجهول الحال، بان لم تعلم حياته ولا موته فيكون حكمه حكم المفقود^{١٩٨} وقد تقدم في فصله.

الفرع الثالث في ميراث ولد الزنا وولد اللعان:-

ولد الزنا هو المولود من غير نكاح شرعي، وولد اللعان هو السني نفسي الزوج الشرعي نسبه منه ولم يلحقه به، اتفق العلماء على ان كلا منهما يرث من امه واقاربها كما لو كان ثابت النسب شرعا ان اذ انما امه ولاريب.

واما الارث منه فمحل اختلاف بين الفقهاء، قالت الحنابلة: ان ام كل واحد منهما عصبة، فان لم توجد فعصبتها عصبتها، وذهب الشافعية والمالكية والحنفية الى ان الام ترث كما ترث من غيره، الا ان الاحتاف يقولون بالرد، فالام تأخذ جميع المال فرضا ورضا، والشافعية والمالكية يقولون بعهده، فالام تأخذ فرضها، وما بقي بعد الفرض فليبيت المال، ان لم يوجد صاحب فرض سواها، او وجد وبقي شيء منه، كما لو توفي وخلف "اما واخا لها، فعند الحنابلة للاخ السدس فرضا والباقي للام عصوبة، وعند الشافعية والمالكية للاخ السدس فرضا، وللأم الثلث فرضا، والباقي لبيت المال المنتظم وعند الحنفية للام الثلثان، ثلث فرضا وثلث ردا، لان الثلث يساوي السدسين

^{١٩٨} المصدر السابق، وحكم الميراث في الشريعة الاسلامية/١٩٣.

والتوأمان من واطيء مجهول بشبهة يتوارثان بالعصوبة- باخوة الابوين- لثبوت
نسيهما منهما^{١٩٩}

الفرع الرابع في الارث بجهتين:-

ومن جمع جهتي فرض وتعصيب بنفسه، اي سبيهما، كان يكون الشخص ابن عم
واخا لام، او زوجا وابن عم، او زوجا ومعتقا، فانه يرث بهما ما لم يحجبه حاجب في
احد الوصفين، او كليهما، لانهما سببان مختلفان، فيستغرق المال ان انفرد، وخرج
بجهتيهما ارث الاب بالفرض والتعصيب، فانه بجهة واحدة هي الابوة.

وقد حصرها ابن قدامة في كتابه "المغني"^{٢٠٠} بمالتين في الرجال، وسبع حالات في
النساء.

ولنذكر بعض الامثلة:-

١- ماتت امراة وخلفت "اما، وزوجا هو ابن عم".

الحل:-

م	زوج	ابن عم (الزوج)	من
٣/١	٢/١	ع	
٢	٣	١	٦ اصلا

فاخذ الزوج اربعة اسهم، ثلاثة باعتباره زوجا، وواحد باعتباره ابن عم اي اخذ ثلاثة
اسهم بالفرض، وواحدا بالتعصيب.

٢- مات شخص وترك "اما واخا لام هو ابن عم".

^{١٩٩} شرح الروض ٢٠/٣.

^{٢٠٠} المغني لابن قدامة ٢٠٣/٦.

الحل:-

م	اخ لام	ابن عم	من
٣/١	٦/١	ع	
٢	١	٣	٦ اصلا

فاخذ الاخ لام اربعة اسهم، واحد بالفرض باعتباره اخا لام وثلاثة بالتعصيب باعتباره ابن عم، والام سهمين.

واما من جمع جهتي تعصيب فيرث باقواهما فقط، كاخ هو معتق، فيرث بالاخوة فقط لانها اقوى.

الفصل الخامس عشر في الحول

وهو في اللغة الارتفاع والزيادة، وفي الاصطلاح: زيادة في عدد سهام اصل المسئلة ونقصان من مقادير الانصبا. وهو ضد الرد لانه زيادة من قدر السهام ونقص في عددها وتعول من اصول المسائل ثلاثة^{٢٠١}. الستة لعشرة وترا وشفعا، والاثنا عشر

^{٢٠١} لان الاصول قسمان: تام وناقص. والتام هو الذي اذا اجتمعت اجزاء الصحيحة كانت مثله او ازيد منه، كالتة فان لها سدسا وثلثا ونصفا فسات.

والاثني عشر، لها السدس وربع وثلث ونصف، فزادت.

والاربعة والعشرون، لها ثمن وسدس وربع وثلث ونصف فزادت. فهذه تعول.

والناقص على ما قال الرافي: هو الذي اذا اجتمعت اجزاءه كانت اقل منه كالاثني ليس لها الا النصف وهو واحد. والثلاثة ليس لها الا ثلث، وهو واحد، والاربعة ليس لها الا ربع ونصف وهو ثلاثة. والثمانية ليس لها الا ثمن وربع ونصف وهو سبعة.

فهذه لاتعول، لان تلك اذا اجتمعت سهامها الصحيحة نقصت عنها.

الحاج ابراهيم على الانوار ٨/٢.

لسبعة عشر وترا، والاربعة والعشرون لسبعة وعشرين وترا، بعولة واحدة، قال
الفاضل القرظي:

ست لعشر ضعف او تارا تلي، ثلاثة ضعف بثمان يعتلي.

اول مسالة عائلة حدثت في عهد عمر بن الخطاب وهي "زوج واختان شقيقتان" فقال
عمر(رض): "لا ادري بايهما ابدأ ان بدات بالزوج نقص حق الاختين، وان بدات
بالاختين نقص حق الزوج، ثم قال اشيروا على، فاشار^{ابن} العباس بن عبد المطلب بالعول
لسبعة، فلما انقضى عهد عمر اظهر ابن عباس خلافه في مسالة عولية حدثت زمن
عثمان بن عفان وهي "زوج وام واخت لاب" او شقيقة، وقال: "ان الذي احصى
رمل عاج عددا لم يجعل في المال نصفا، ونصفا وثلاثا، هذان النصفان قد ذهبا بالمال
فاين الثلث فلو قدمنا من قدم الله، واخرنا من اخر الله لما عالت فريضة قط" فقييل له:
ومن قدم الله ومن اخر؟ فقال: قدم الزوجين والام والجدة والآباء، واخر البنات
والاخوات فقييل: لم، لم تقل هذا لعمر، فقال كان رجلا مهيبا، فهبته فقال: له عطاء
بن ابي رباح: ان هذا لايفني عني ولا عنك شيئا لومت او مت لقسم ميراثنا على
ماعليه الناس الان.

وتسمى مسالة "المباهلة" لان ابن عباس باهل فيها قائلا: "لان شاؤا فلندع ابناؤنا
وابناؤهم ونساءنا ونساءهم وانفسنا وانفسهم ثم نبتهل فنجعل لعنة الله على
الكاذبين".

والمسالة عنده عادلة، للزوج ثلاثة، وللأم اثنان، والباقي وهو واحد للاخت لانها
كالعصبة عنده.

وعند الجمهور عائلة لثمانية. وقال جمهور الفقهاء بالعول وانعقد اجماع الصحابة
عليه.

ومن المسائل العائلة مسألة "زوج واختين لام، واختين لابوين او لاب" من (٦) وتعال الى (٩) وتلقب بالفراء، ومسألة "زوج وام واختين لغير ام وولدي ام" فاصلها من (٦) وتعال الى (١٠)، وهذه المسألة تسمى الشريحية، لان القاضي شريحا اعلمها الى (١٠) وتسمى ايضا ام الفروخ بالخاء المعجمة لكثرة ما فرخت بالعلول^{٢٠٢}. ومنها مسألة، "جدتين ٣ زوجات، ٤ اخوات لام، ٨ اخوات لابوين او لاب".

فهي عائلة من (١٢) اصلا الى (١٧) عولا وتلقب بام الارامل وبام الفروج بالجيم لانوثة الجميع وبالسبعة عشرية، وبالديارية الصغرى^{٢٠٣}. وبالعلول قضى الامام علي على المنبر في الكوفة حينما سئل في مسألة "ابوين وبتين وزوجة" فأجاب هذه المسئلة عاد ثمنها تسعا، فتعجبوا من فطنته، ولذا لقت بالمنبرية او الحيدرية كما لقت بالمسألة البخيلة، الا ان البخيلة تطلق على كل مسألة من (٢٤) وتعال بثمانها الى (٢٧) دفعة واحدة، لقلة عولها واصلها من (٢٤) وعولها الى (٢٧).

طريقة حل المسائل العولية:-

المسئلة الارثية لا تخلو من احدى الصور الثلاث: ان استوت الفروض مع اصل المسئلة فالمسئلة عادلة، وان زادت عليه فهي عائلة، وان نقصت عنه، فهي قاصرة، او ناقصة (ردية). وطريقة حل المسائل العولية هي ان تعرف سهام كل ذي فرض ثم تجمع سهامهم مهملا اصل المسئلة، وحاصل جمع سهامهم، اصل المسئلة العائلة، فتقسم

^{٢٠٢} وقيل انما لقب لكل عائلة الى عشرة البقرى/٣٨.

^{٢٠٣} واما الديارية الكبرى فصورها "زوجة وبتان وام و١٢ اخا واخت".

من (٢٤) تأصيلا و(٦٠٠) تصحيحا، وهي عادلة للبتين الثلثان (٤٠٠)، ولام النسس (١٠٠)، وللزوجة ^{المنبرية} الثلث (١٧٥)، والباقي (٢٥) لكل اخ (٢)، وللأخت دينار واحد، راجع شرح المارديني على الرحبية بمحاشية البقرى ص ٣٧ وما بعدها..

التركة عليه وبذلك تدخل النقص على كل واحد من اصحاب الفروض بنسبة سهامه، بما فيه سهام احد الزوجين فلا ظلم ولا حيف، كما في الامثلة السابقة. وكما في "زوج اب وام وبتين" والتركة (٦٠) دوغما او فدانا، المسئلة من (١٢) اصلا و(١٥) عولا، ولمعرفة نصيب كل وارث اقسّم التركة على المسئلة العائلة، ثم اضرب الناتج في سهم كل وارث يخرج نصيبه.

$$٦٠ \div ١٥ = ٤ \text{ الناتج (جزء السهم).}$$

$$٤ \times ٣ = ١٢ \text{ دوغما نصيب الزوج.}$$

$$٤ \times ٢ = ٨ \text{ دوغما نصيب الاب.}$$

$$٤ \times ٢ = ٨ \text{ دوغما نصيب الام.}$$

$$٤ \times ٨ = ٣٢ \text{ دوغما نصيب البنتين، لكل واحدة (١٦) دوغما.}$$

٦٠

فائدة:- بين مما ذكرنا ان ابن عباس لم يقل بالعلول، ويحتج عليه بالمسئلة الاتية وهي "زوج، وام، واختان لام" للزوج نصف، وللام سدس، وللختين لام ثلث، فاصل المسئلة من (٦) هذا عند الجمهور، واما عند ابن عباس، فللزوج نصف، وللختين لام ثلث، وللام ايضا ثلث. اذ في رايه ان الاقل من ثلاثة اخوة لا يحجب الام من الثلث الى السدس، وفي هذه المسئلة يلزمه نقض احد قوله، فيقول اما بالعلول الى سبعة او يحجب الاختين الام من الثلث الى السدس، وتسمى هذه المسئلة بمسئلة "الانزام" له او بالمسئلة "الناقضة" لاحد قوله^{٢٠٤}

^{٢٠٤} الميراث المقارن للشيخ الكشكي ص ١٨٨ وما بعدها.

الفصل السادس عشر في الرد

الرد لغة الرفض والصرف والاعادة، يقال رد حديثه، ورد الشيء عنه اذا صرفه عنه ورد الشيء عليه اعاده.

واصطلاحا: نقصان في عدد السهام وزيادة في قدرها، او صرف الزائد على الفروض الى اصحاب الفروض النسبية بقدر فروضهم حيث لا عاصب في المسئلة، ولا بد في المسئلة الردية من وجود صاحب فرض. وعدم عاصب، وفائض شيء من التركة ولذا يستحيل وقوع الرد في المسائل التي فيها اب، او جد صحيح، او احد العصبة. قواعد حل المسائل الردية:-

القاعدة الاولى:- اذا كان المردود عليه صنفا واحدا، وليس معه احد الزوجين فالباقي بعد فروضهم يرد عليهم حسب رؤوسهم^{٢٠٥} سواء اكان الموجود منهم شخصا واحدا كتبت واحدة، او متعددا كتلات بنات مثلا، واصل المسئلة الردية عدد رؤوسهم كالعصبة، سواء كان الصنف المردود عليه شخصا واحدا كتبت واحدة، فانها من واحد، او اكثر كاربع شقيقات، فانها من (٤) لكل واحدة سهم فرضا وردا. القاعدة الثانية:- ان كانوا اكثر من صنف واحد، بان كانوا صنفين "كبنتين وام" او ثلاثة اصناف "كتلات اخوات متفرقات" - ولا يتجاوزها والافلا رد لاستغراق الفروض التركة بالاستقراء^{٢٠٦} - وليس معهم احد الزوجين، فاصرف لكل شخص

^{٢٠٥} فلهم جميع المال فرضا وردا.

^{٢٠٦} الفتح الوامض/٦٩.

سهمه ثم اجمع سهامهم، فحاصل جمع سهامهم اصل المسئلة الردية. والباقي كالعدم. وصححها عند الحاجة الى التصحيح^{٢٠٧}

القاعدة الثالثة:-

ان كان في المسئلة الردية احد الزوجين، وكان من يرد عليه صنفا واحدا فاجعل اصل مسئلة الرد من مخرج فرضه = [٨، ٤، ٢] وأعطه له منسوبا الى اصل التركة، وقسم الباقي بعد فرضه من الاسهم على عدد رؤوس ذلك الصنف. سواء كان الموجود منهم شخصا واحدا بكنة واحدة^{٢٠٨} فهذا واضح او متعددا، فان انقسم^{٢٠٩} الباقي على رؤوسهم فيها "كزوج وثلاث بنات"، والا فصحح المسئلة حسب قواعد التصحيح بضرب وفق الرؤس في ذلك المخرج ان وافقت الباقي "كزوج وست بنات" من اربعة، وتصح من ثمانية، او كلها فيه ان باينته "كزوج وخمس بنات" من اربعة وتصح من عشرين، ولمعرفة نصيب كل واحد منهم يضرب نصيب احد الزوجين فيما ضرب في مخرج فرض الزوجية فالخاصل نصيبه، ويضرب الباقي بعد فرضه فيه، فالخاصل نصيب غيره.

القاعدة الرابعة:-

^{٢٠٧} اعلم ان مسائل الرد قد تحتاج لتصحيح كما في "بنت وبني ابن"، ويمكن اعتبار التصحيح قبل الرد، فهي تصح من (١٢) وترد الى (٨). لكن اعتباره بعد الرد اولى لانه اخصر، فهي ترد الى (٤) وتصح من (٨). الفتح الوامض/٧٠ بتصرف.

^{٢٠٨} اي مع زوج فهي من اربعة، للزوج واحد وللبنت ثلاثة فرضا وردا، "وكجدة وزوجة" من اربعة للزوجة واحد، وللجدة ثلاثة فرضا وردا وكأم وزوجة من (٤).

^{٢٠٩} بالتماثل او التداخل بان كانت الرؤوس داخلة في الباقي، لان العكس يرجع الى شق التوافق بالمعنى الاعم.

ان كان في المسئلة احدهما، وكان من يرد عليهم اكثر من صنف واحد، فاجعل اصل المسئلة من مخرج فرضه، وخرج سهمه، ثم اعرض الباقي على مسئلة الرد أي على سهامهم فإن انقسم عليها فمخرج فرض الزوجية اصل مسئلة الرد "كزوجة وام ولديها" من اربعة اصلا وردا للزوجة الربع واحد فرضا وللأم واحد فرضا وردا ولولديها اثنان فرضا وردا، وصحح المسئلة عند الانكسار على صنف او اكثر كما في "زوجة وجدتين وثلاثة اولاد ام" من اربعة اصلا وردا. ومن (٢٤) تصحيحا، للزوجة الربع ستة فرضا، وللجدتين ستة فرضا وردا، ولاولاد الام (١٢) فرضا وردا، وان لم ينقسم عليها، فاوقفه لجميع الباقيين وَكَوْنْ مسئلة فرعية واضرب مسئلة الرد من "الفرعية" اي مجموع عدد سهامهم، في مخرج فرض الزوجية- لان الباقي من مسئلة الزوجية لا يكون الا مباينا لمسئلة الرد^{٢١٠} بالاستقراء- فحاصل الضرب ما صحت منه المسئلة، ثم اضرب سهم كل واحد ممن يرد عليهم في المسئلة الفرعية، في الباقي من مخرج فرض الزوجية، فالنتائج نصيبه.

واضرب سهم من لا يرد عليه "احد الزوجين"، فيما ضرب من مخرج فرض الزوجية- اي في اصل مسئلة الرد الفرعية، اوفي مجموع عدد سهام من يرد عليهم- فالنتائج نصيبه، ثم ان انقسمت السهام على عدد الرؤوس جميعا فيها. وان انكسرت على بعضهم او كلهم بما فيه احد الزوجين، فصحح المسئلة وَفُقْ قواعد التصحيح، والمعرفة نصيب كل صنف من مصححها، اضرب نصيبه من اصلها او مصححها فيما ضرب فيها، فالحاصل نصيبه، فقسمه على عدد رؤوس ذلك الصنف فالنتائج حصة كل واحد منهم^{٢١١} مثاله "كزوجة وجدة وبتين" من (٨) ردا، ومن (٤٠) تصحيحا.

الأمثلة:-

^{٢١٠} التي هي مجموع عدد سهامهم في المسئلة الفرعية.

^{٢١١} ينظر التحفة الخيرية على الفوائد الشنشورية/٢١٩. والفتح الوامض ص ٧٠-٧١.

١- مثال القاعدة الاولى واضح مما تقدم.

٢- مثال القاعدة الثانية "توفي شخص عن ام وبنت وبنتي ابن".

م	بنت	بنتا ابن	من
١	٣	١	٦ اصل مسئلة الفروض ومن (٥) ردأ
٢	٦	٢	<u>٥×٢</u>

١٠ اصل مسئلة الرد تصحح المسئلة الردية بعد الرد لانه اخصر.

٣- مثال القاعدة الثالثة "زوج وخمس بنات".

زوج	(٥) بنات	من
١	٣	٤ مخرج فرض الزوجية
٥	١٥	<u>٥×٤</u>

٢٠ تصحيح مسئلة الرد.

٤- مثال القاعدة الرابعة "ثلاث زوجات وبنت وثلاث بنات ابن "وجدتان".

(٣) زوجات	بنت	(٣) بنات ابن	جدتان	من
١	٧ب			٨ مخرج فرض الزوجية
٥	٢١	٧	٧	<u>٥×٨</u> اصل مسئلة الرد
٣٠	١٢٦	٤٢	٤٢	٤٠
				<u>٦×٤٠</u>
				٢٤٠

المسئلة الفرعية^{٢١٢}:-

بنت	(٣) بنات ابن	جدتان	من
٣	١	١	٦ = اصل مسئلة الفروض
			٥ = اصل مسئلة الرد "عدد سهامهم".

النسبة بين عدد الرؤوس

٣	عدد رؤوس الزوجات تماثل
٣	عدد رؤوس البنات
٢	عدد رؤوس الجدتين
٦	

مثال اخر على القاعدة الرابعة يحتاج الى تصحيح، فيما لومات عن "اربع زوجات وبنت وخمس بنات ابن وثلاث جدات". وترك (٤٨٠٠) دينار.

٤ زوجات	بنت	(٥) بنات ابن	(٣) جدات	من
١	٧ب			٨ اصلا منحج فرض الزوجية
٥	٢١	٧	٧	٥ × اصل مسئلة الرد.
	١٢٦٠	٤٢٠	٤٢٠	٤٠
٣٠٠				×٦٠
				٢٤٠٠

^{٢١٢} وهي مسئلة ذوي الفروض عدا الزوجين.

المسئلة الفرعية:-

	من	(٣) جدات	(٥) بنات ابن	بنت
	٦ اصل مسئلة الفروض	١	١	٣
	٥ اصل مسئلة الرد			
	<u>النسبة بين عدد الرؤوس</u>			
تباين	٤ عدد رؤوس الزوجات			
	٥ عدد رؤوس بنات الابن			
	٣ عدد رؤوس الجدات			
				٦٠

قسمة التركة:-

$$٤٨٠٠ \div ٢٤٠٠ = ٢ = \text{السهم الواحد (النتاج).}$$

$$٦٠٠ = ٢ \times ٣٠٠ \text{ سهام الزوجات الاربع لكل واحدة (١٥٠) ديناراً.}$$

$$٢٥٢٠ = ٢ \times ١٢٦٠ \text{ سهم البنت.}$$

$$٨٤٠ = ٢ \times ٤٢٠ \text{ لبنات الابن الخمس، لكل واحدة (١٦٨) ديناراً.}$$

$$٨٤٠ = ٢ \times ٤٢٠ \text{ للجدات الثلاث، لكل واحدة (٢٨٠) ديناراً.}$$

تنبيهان:- في اصول مسائل الرد ومن يرد عليهم:-

الاول:- اصول مسائل الرد سواء كان فيها احد الزوجين او لا، ثمانية:-

اثنان: "كجدة واخ لام" اصل مسئلة الفروض من ستة، واصل مسئلة الرد من (٢)

بقطع النظر عن الباقي وكانه لم يكن، و "كزوج وام" اصل مسئلة الرد من مخرج

فرض الزوجية وهو (٢). للزوج نصف فرضاً، وللأم النصف الاخر فرضاً ورداً.

وثلاثة: "كأم وولديها" واربعة: "كأم وبنت" و "كزوجة وام وولديها".

وخمسة، "كأم وشقيقة، عثمانية، كزوجة وبنت". وستة عشر^{٢١٣}: كزوجة وشقيقة واخت
لاب: واثنان وثلاثون. كزوجة وبنت وبنت ابن.

واربعون: كزوجة وبنت وبنت ابن وجدة^{٢١٤}: ويستنتج مما تقدم ان الاصول الاربعة
التي فوق الخمسة (٨، ١٦، ٣٢، ٤٠) يجب فيها وجود احد الزوجين والاصلين
(٣، ٥) يتمتع فيهما وجود احد الزوجين. واما الاصلان (٢، ٤) فيشتركان في وجود
احدهما وعدم وجوده، كما علم في الامثلة المتقدمة.

الثاني:- اعلم ان جميع من يرد عليهم سبعة "الأم، والجدة الصحيحة، والبنت، وبنت
الابن، والاخوات من الابوين، والاخوات من الاب، واولاد الام". ويقع الرد على
صنف واحد، وعلى صنفين، وعلى ثلاثة، ولا يكون اكثر من ذلك بالاستقراء^{٢١٥}
مثال الرد على ثلاثة اصناف كمن مات عن "زوجتين، وبنت، وبنت ابن، وجدتين".

المسئلة من (٨) مخرج فرض الزوجية، فيضرب فيها اصل مسئلة الرد (٥) من اصل
مسئلة الفروض التي هي ستة، $٤٠ = ٨ \times ٥$ وهي مصحح مسئلة^{٢١٦} الرد: للزوجتين
(٥) وللبنات (٢١)، ولبنات الابن (٧)، وللجدتين (٧). والانكسار على صنفين مع
تباين سهامهما لهما. وللتماثل بينهما يضرب $٨٠ = ٤٠ \times ٢$ ، للزوجتين (١٠)،

^{٢١٣} وهي حاصلة من ضرب عدد سهام الاختين- وهو اصل مسئلة الرد- اي (٤) من اصل مسئلة
الفروض (٦) في مخرج فرض الزوجية وهو الربع واما اصل المسئلة قبل ملاحظة الرد فهي من (١٢)
حاصل ضرب وفق الاربعة في الستة او بالعكس، وفس عليه المسلتين الاتيتين، الا ان المضروب فيه فيهما
هو الثمانية والمضروب في اثنيهما خمسة عدد سهام البنت وبنت الابن والجدة، وهي اصل مسئلة الرد،
واما اصل المسئلة قبل الرد فيهما فمن (٢٤).

^{٢١٤} وكزوجة وبنتين وام، فهي قبل الرد من (٢٤)، وبعد الرد من (٨). والبالي (٧). اذن $٤٠ = ٨ \times ٥$
اصل مسئلة الرد، للزوجة (٥)، وللبنتين (٢٨)، وللأم (٧).

^{٢١٥} لاستطاق الفروض التركة.

^{٢١٦} او اصلها، لانهم قالوا اصول مسائل الرد ثمانية كما مر.

وللبنت (٤٢) ، ولبنت الابن (١٤) وللجدتين (١٤) ، (مسألتان): الاولى : مات عن زوجة، و٣ بنات، وام ، وهي من ٢٤ قبل الرد ، وبعد الرد من (٨) مخرج فرض الزوجة ، والباقي بعد فرض الإوجة (٧) ، اذن $8 \times 5 = 40$ مصحح مسألة الرد ، للزوجة (٥) ، وللبنات (٢٨) ، ولللام (٧) ولانكسار (٢٨) على الرؤوس الثلاثة بالتباين يضرب $3 \times 40 = 120$ تصحيحا، للزوجة (١٥) ، وللبنات (٨٤) ، لكل واحدة (٢٨) ولللام (٢١).

الثانية: مات شخص وخلف "زوجة وشقيقة واختا من اب".

الحل:-

<u>زوجة</u>	<u>شقيقة</u>	<u>اخت لاب</u>	<u>من</u>
٤/١	ب٣		٤ مخرج فرض الزوجية
			$\times 4$
١	٩	٣	١٦ تصحيحا
٤			

المسئلة الفرعية:-

<u>شقيقة</u>	<u>اخت لاب</u>	<u>من</u>
١/٢	٦/١	٦ اصلا
٣	١	٤ ردا

الفصل السابع عشر

في أصول المسائل وقواعد التصحيح:-

إن كانت الورثة محض عصابات، قسم التروك بينهم بالسوية، إن تمحضوا ذكوراً، كثلاثة بنين، أو إناثاً كثلاث نسوة أعطن رليفاً بالسوية بينهن ولا تتمحض الإناث عصابات بالنفس، إلا في الولاء، فلو اجتمع الذكور والإناث من نسب^{٢١٧}، قدر الذكر اثنين، وأصل المسألة عدد رؤوسهم على التقديرات الثلاث، بعد تقدير الذكر برأسين إن كان معه أنثى ولو كان واحداً، فالواحد عدد بهذا الاعتبار تساعماً، لأنه ليس بعدد في علم الحساب عند الجمهور.

وأما إن كان معها ذو فرض، كنصف، أو فرضين متماثلين^{٢١٨} المخرج كنصفين أو سدسين فأصلها من ذلك المخرج، ومخرج كل كسر أقل عدد يصح منه ذلك الكسر^{٢١٩} كإثنين مخرج النصف فإنه أقل عدد يصح منه النصف، وهلم جرا، فيخرج النصف اثنان و الثلث و الثلثين ثلاثة و الربع أربعة و السدس ستة و الثمن ثمانية، ولو تعددت صورة الكسر، كثلثين، أو ثلاثة أرباع، أو سدسين، وهكذا قس.

^{٢١٧} خرج به الولاء فإنه لا تقدير فيه للذكر برأسين، لأن أصل مسألة الولاء من مخرج الأجزاء كما إذا كانت لواحدة نصف من عبد أو أمة، ولواحدة ثلث

، ولآخر سدس، فالمسألة من (٦)، (٣) لمالكة النصف، و(٢) لمالكة الثلث، وواحد لمالك السدس فللولاء بينهن بحسب الملك وهو متفاوت.

^{٢١٨} كزوج وأخت لأبوين أو لأب، المسألة من اثنين، وتسمى اليتيمة أو النصفية، إذ ليس لنا شخصان يوثان المال مناصفة فرضاً سواهما. الحاج إبراهيم على الأنوار ٨/٢.

^{٢١٩} سواء كان ذلك الكسر مفرداً كالربع، أو مكرراً كالثلاثين، أو جمعاً كالثلاث أو معطوفاً كالنصف والسدس أو مضافاً كنصف السدس، ومخرج الكسر المضاف حاصل ضرب مخرج أحد الكسرين في مخرج الكسر الآخر، سواء كانا مختلفي المخرج كنصف الثلث، وربع السدس، وثلث السدس، أو متماثلين كخمس خمس، وثلث ثلث وعشر عشر، وتكون تلك المخارج متباينة أو متوافقة أو متداخلة، أو متماثلة كما رأيت في الأمثلة فمخرج (نصف ثلث) ستة لأن $٦ = ٣ \times ٢$ ، فالسنة هي المخرج المشترك الأصغر

أو مختلفيه، فإن تداخل مخزجاها بأن فني المخرج الأكثر بإسقاط المخرج الأقل منه مرتين فأكثر فأصلها أكثرهما كسدس وثلث، أو توافقاً بأن لم يفنهما إلا عدد ثالث - غير الواحد- فأصلها حاصل ضرب وفق أحدهما في تمام الآخر كسدس وثمان. أو تباننا بأن لم يفنهما إلا واحد فأصلها حاصل ضرب تمام أحدهما في تمام الآخر كثلث وربع. والأصول^{٢٢٠} المجمع عليها- وهي مخارج الفروض الستة- سبعة، إثنان وثلاثة، وأربعة، وستة، وثمانية، وإثنا عشر، وأربعة وعشرون.

وزاد بعض المتأخرين عليها أصليين آخرين ومنشأ تلك الزيادة هو إعتبار مخرج ثلث الباقي في التأصيل من مسائل الجد والأخوة^{٢٢١} حيث كان ثلث الباقي خيراً له أو مساوياً للقسمة كما في "أم وجد وشقيقة وأخ لأب، وأخت لأب" من [١٨] تأصيلاً و [٥٤] تصحيحاً كما مرّ فالقسمة وثلث الباقي هنا سياتن.

والأصلان الآخران هما ثمانية عشر وستة وثلاثون^{٢٢٢}. الأول "كأم وجد وخمسة أخوة لغير أم" من [١٨] أصلاً، لأن أقل عدد له سلس صحيح وثلث الباقي هو هذا العدد

(المضاعف البسيط) لهذا الكسر المضاف، لأن أقل عدد له ثلث ونصف ثلث صحيحان هو هذا العدد

[٦]. ومخرج "ربع العشر" [٤٠] لأن $٤٠ = ١٠ \times ٤$ فأقل عدد له عشر وربع عشر صحيحان هو العدد

[٤٠] وهو المخرج المشترك له. ومخرج "خمس الخمس" [٢٥] فإن مخرج كل كسر (٥) إذا $٢٥ = ٥ \times ٥$

وهو المخرج المشترك له لأن أقل عدد له خمس وخمس خمس صحيحان هو هذا العدد، وقس البواقي.

^{٢٢٠} لذوي الفروض إذ للعصبة من عدد رؤوسهم أيا كان وأصل المسألة هو المضاعف البسيط لمقامات

الكسور الدالة على الفروض، أو أقل عدد يصح منه فرضها أو فروضها.

^{٢٢١} ثلث الباقي لأم في الفرائين معتبر عند الأخراد أيضاً لكنه لا يزيد من عدد الأصول لأنهما ضمنن

الأصول السبعة كما سبق.

^{٢٢٢} والراجع الهمما تأصيل لا تصحيح، وهما مبيان على قاعدة، وهي كل مسألة فيها السلس وثلث

ما بقي، وما بقي، تكون من ثمانية عشر. وكل مسألة فيها ربع، وسلس، وثلث ما بقي، وما بقي، تكون من

سنة وثلاثين. البقري على المارديني/٣٦.

والثاني: "كزوجة وام وجد وسبعة اخوة لغير ام" من [٣٦] اصلا لان اقل عدده ربع وسدس صحيحان وثلث الباقي هو هذا العدد. والمتقدمون يجعلونها تصحيحا لاتأصيلا.

ومسلك المتأخرين هو المختار، لان فيه ضرب مخرج احد الكسرين في مخرج الكسر الاخر وهذا بعينه قاعدة التأصيل لا التصحيح، اذ فيه ضرب المنكسر عليهم السهام في المسئلة لاضرب المخارج^{٢٢٣} فيها. ولان العمل به اخصر، ولان ثلث الباقي من الفروض، وان لم يكن في القرآن فالاولى ادخاله في التأصيل كسائر الفروض^{٢٢٤} تبصرة:- انحصرت الاصول في سبعة مع ان الفروض ستة، لان للفرض حالة انفرد، وحالة اجتماع مع فرض اخر، ففي حالة الانفرد تتحقق خمسة اصول وهي: اثنان، وثلاثة، واربعة وستة، وثمانية. لان الثلث مغل عن الثلثين. وفي حالة الاجتماع كثلث وربع وسدس وثمان، يتحقق اصلا [١٢] في الاول لتباين مخرجيهما و[٢٤] في الثاني، لتوافقهما.

فرع في قواعد تصحيح^{٢٢٥} المسائل:-

ان انقسمت^{٢٢٦} سهام اصل المسئلة على الورثة ولو بعولها فواضح "كزوج وثلاثة بنين" اصلا من (٤) لكل واحد سهم، وان انكسرت على صنف منهم، فان باينته

^{٢٢٣} وقد ينظر فيه لانتقاضه بعشرية زيد وعشريته، ويمكن الجواب بان الاخت تاخذ ذلك بالتعصيب لا بالفرض على مامر، وان قلنا تاخذ بالفرض، فللكل قاعدة شواذ.

^{٢٢٤} الشيخ القزلي على الكشف الغامض/ص ١١٤. والحاج ابراهيم على الانوار/٢/٨.

^{٢٢٥} التصحيح عبارة عن اقل عدد يتأى منه نصيب كل واحد من الورثة صحيحا بدون كسر او هسو المضاعف البسيط للاعداد التي يراد القسمة عليها.

ضرب ^{٢٢٧} في المسئلة بعولها عدده. فما بلغ صحت منه مثاله بلاعول "زوج واخوان" لغير ام من اثنين، وتصح من اربعة وبعول "زوج وحمس اخوات لغير ام من ستة اصلا وسبعة عولا و(٣٥) تصحيحا.

وان وافقته ضرب وفق عدد رؤوس الصنف في المسئلة بعولها. ان كانت عائلة فما بلغ صحت منه، مثاله بلاعول "ام واربعة اعمام كغير ام" من [٣] اصلا و[٦] تصحيحا وبعول "زوج وابوان وست بنات" من (١٢) تأصيلا و(١٥) عولا و(٤٥) تصحيحا.

وان انكسرت على صنفين، فمن وافقت سهامه عدده رد العدد لوفقه ^{٢٢٨} ومن باينته ترك العدد لحاله، ثم ان تماثل عددهما ^{٢٢٩} ضرب فيها بعولها احدهما، او تداخلا فاكثرهما، او توافقا فحاصل ضرب وفق احدهما في الاخر، او تباينا فحاصل ضرب

^{٢٢٦} بالتماثل او التداخل بان كانت الرؤوس داخلة في السهام كان تكون الرؤوس اثنين والسهام اربعة فهذا واضح لا يحتاج الى ضرب لتصحيح المسألة وان كان الامر بالعكس رجع شق التوافق بالمعنى الاعم لانه اخصر في العمل.

مثال التماثل "كزوج وثلاثة بنين" من ٤ للزوج واحد، وللبناء الثلاثة- ثلاثة، مثال التداخل: "كأبوين وبنتين" من ٦ لكل واحد من الابوين سدس وللبنتين اربعة (الثلاثان)، مثاله بعول "زوج، ولدا ام، شقيقة" من ٦ اصلا و٨ عولا.

^{٢٢٧} والمضروب في هذه الصورة والصور الاتية يسمى جزء السهم. والنسبة بين السهام والرؤوس في حالة الانكسار مبنية على التباين والتوافق بالمعنى الاعم.

^{٢٢٨} فان كانت الموافقة نصفية، رد العدد الى النصف، وان كانت ثلثية رد العدد الى الثلث، وهكذا فورد الى الجزء الادق، لان الاعتبار في الوفق بالجزء الادق دائما.

^{٢٢٩} اي عددا رؤوس الصنفين بعد رد كل منهما الى وفقه او بقائه على حاله اورد احدهما وبقاء الاخر.

تمام احدهما، في تمام الاخر، فالحاصل مصحح المسئلة. ويقاس بما ذكر الانكسار على ثلاثة^{٢٣} اصناف واربعة ولايزيد عليها^{٢٣١}. في الفريضة الواحدة بالاستقراء التام. وعلوه بان الورثة في الفريضة الواحدة عند اجتماع كل الاصناف لاتزيد على خمسة اصناف وهي (ابوان، وابن، وبنت، واحد زوجين) ولاتعدد في الاب والام والزوج وفيه نظر، لان التعليل لوثم لدل على ان الانكسار لايزيد على صنفين عند اجتماع كل الاصناف لا على عدم زيادته على اربعة اصناف، ويمكن الاجابة بأن الام تخلفها الجدة، والزوج تخلفه الزوجة وفيهما التعدد، فاذا ضم هذا الصنفان الى صنفى الابن والبنت، لم يمكن زيادته على اربعة عند الاجتماع، لامتناع تعدد الاب ومن يقوم مقامه، لكن في عد الابن والبنت صنفين مخالفة للقواعد، لانهما صنف واحد (البنة). واذا اردت بعد تصحيح المسئلة معرفة نصيب كل صنف من مصححها اضرب نصيبه من اصلها بعولها ان كانت عائلة، فيما ضرب فيهما، فنحصل الضرب نصيبه، فقلسمه على عدده. مثال: مات عن زوجتين واربع جدات، وثلاثة اخوة لام وعمين لغيرها، هي من (١٢) اصلا، وللانكسار على اربعة اصناف نضرب $٣ \times ٢ = ٦ \times ١٢ = ٧٢$. للزوجتين (١٨) لكل واحدة منهما (٩). وللجدات الاربع (١٢) لكل واحدة منهن (٣). ولاخوة الام (٢٤) لكل واحد منهم (٨). وللعمين (١٨) لكل واحد منهما (٩).

تذييل:- المقصود بالنسب الاربع في هذا العلم هو التماثل والتداخل والتوافق والتباين، وتكلم عنها بتعليق مقتضب:

^{٢٣٠} مسئلة الانكسار على ثلاثة اصناف "كجدتين وثلاثة اخوة لام وعمين لغيرها". من (٦) اصلا و(٣٦) تصحيحا. وعلى اربعة "كاربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسع اخوات" من (٢٤) اصلا و(٣٠٢٤٠) تصحيحا.

^{٢٣١} اي في غير الولاء والرحم والوصية والمناسخات.

أ- التماثل:- بين عددين هو ان يكون احدهما مساويا للآخر مثل (٣،٣) وهذا واضح.

ب- التداخل:- وقد يعبر عنه بالتناسب، وهو ان يفنى العدد الاكثر باسقاط الاقل منه مرتين او ازيد، او كل عددين اذا زيد على الاقل مثله او امثاله ساوى الاكثر، او كل عددين يقبل اكثرهما القسمة على الاقل بدون باق (كسر)، مثل (٦،٣) ويشترط فيه ان لا يزيد الاقل على نصف الاكثر وان يكونا عددين وان لا يكون الاقل زوجا مع كون الاكثر فردا.

ج- التوافق:- بين عددين هو بان لا يسقطهما الا عدد ثالث- غير واحد-، وان شئت فقل هو كل عددين لا ينقسم احدهما على الاخر بدون كسر، لكن يقسمهما عدد ثالث "قاسم مشترك اعظم" مثل (٦،٤) حيث لا ينقسم احدهما على الاخر، لكن يقبل كل منهما القسمة على العدد (٢) "القاسم المشترك الاعظم" بدون كسر، $3 = 2 \div 6$ $2 = 2 \div 4$ فهما متوافقان، والوفى بالنصف، وناتج القسمة يسمى الوفى او جزءه. والقاعدة فيه ضرب الوفى في تمام العدد الاخر اذن 6×2 ، او $12 = 4 \times 3$ فالعدد (١٢) يسمى المضاعف البسيط او المخرج المشترك الاصغر للعددين (٦،٤). لان اقل عدد يقبل القسمة عليهما هو العدد (١٢) هذا هو التوافق بالمعنى الاخص، وهو بهذا المعنى قسيم التداخل ويشترط فيه ان يزيد الاقل على نصف الاكثر.

واما التوافق بالمعنى الاعم فهو كل عددين بينهما توافق في اي جزء من الاجزاء كالنصف، والرابع، وثالث الثمن مثلا، وهو بهذا المعنى صادق بالتمائل والتداخل والتوافق وقسيم التباين والاعتبار في الوفى بالجزء الاقل دوما.

د- التباين:- هو كل عددين لا يوجد بينهما توافق في اي جزء من الاجزاء، اولا يسقطهما الا واحد، او هو كل عددين لا ينقسم احدهما على الاخر، ولا يقسمهما

عدد ثالث "قاسم مشترك اعظم" مثل (٣، ٤) والقاعدة فيه ضرب تمام احد العددين في تمام العدد الاخر $١٢ = ٤ \times ٣$ ، وهو المضاعف البسيط او المخرج المشترك الاصغر للعددين المذكورين، لما عرفت انفا. ثم اعلم: ان الواحد مع اي عدد يعد مابينا له اذا كان الواحد سهما، وداخلا فيه اذا كان ذاسهم، واما مع مثله فمائل^{٢٣٢}

(والضابط): - معرفته النسب الاربع: التماثل بين، وتعرف البواقي بقسمة الاكثر على الاقل قسمة صحيحة، فان لم يبق شيء فمتداخلان، والا قسمنا المقسوم عليه على الباقي الى ان يبقى واحد، سواء في القسمة الاولى او فيما بعدها، فالعددان متباينان كالثلاثة، والاربع، وكالسبعة والتسعة، او لا يبقى شيء، فالعددان متوافقان، والمقسوم عليه الاخير يعتبر العاد لهما، اي القاسم المشترك الاعظم لهما، والكسر الذي يكون هذا العاد مخرجه هو الوفي، وهو المراد بقولهم ضرب وفق احدهما في الاخر^{٢٣٣}، وبمعنى اوضح المتوافقان هما اللذان اذا اسقط اقلهما من الاكثر، مرة او مرارا، بقي اكثر من واحد، كالعشرة والاثنى عشر، فانك اذا اسقطت العشرة بقي اثنان فاذا اسقطتهما من العشرة مرارا فبقيت هما، فاذا فضل بعد الاسقاط اثنان، فهما يتوافقان بالنصف، ولو بقي ثلاثة، فالموافقة بالثلث. وكذا الى العشرة. ولو بقي احد عشر فالموافقة بالجزء منها^{٢٣٤} قوله "ولو بقي ثلاثة" كالسته والتسعة ومثل الاثنى عشر والخمسة عشر. فان بقي اربعة فالموافقة بالربع كالثمانية والاثنى عشر

^{٢٣٢} راجع الفتح الوامض/٥٨.

^{٢٣٣} المصدر السابق ٥٤، ٥٥.

^{٢٣٤} اي: جزء من احد عشر، لان بعد العشر ليس اسم خاص للكسر الا باضافة الجزء الى نفس العدد، فيقال جزء من احد عشر جزءا وجزء من اثني عشر جزءا، وهكذا، مثل الاثنى والعشرين مع الثلاثة والثلاثين، متوافقان بالجزء من احد عشر، فيضرب جزء من احد عشر من احدهما في تمام الاخر مثلا $٢٣ \times ٦٦ = ١٥١٨$ او $٢٢ \times ٦٦ = ١٤٥٢$ ، الحاصل في كليهما واحد. ولو بقي عشرون فهما متوافقان في جزء من

وان بقي خمسة فالموافقة بالخمسة كالعشرة والاربعون عشرة، وان بقي ستة فالموافقة
 بالسدس كالثاني عشر والثمانية عشر، فتضرب سدس احدهما في جميع الاخر، وان
 بقي سبعة فالموافقة بالسبع كالاربعة عشر والواحد والعشرين فتضرب سبع احدهما في
 الاخر، وان بقي ثمانية فالموافقة بالثمان، كالسنة عشر مع الاربعة العشرين وان بقي
 تسعة فالموافقة بالتسع كالثمانية عشر مع السبعة والعشرين وان بقي عشرة فالموافقة
 بالعشر كالعشرين مع الثلاثين. انظر شرائع الاسلام للمحقق الحلبي بتعليقات السيد
 صادق الشيرازي ٨٥٣/٢.

الفصل الثامن عشر في المناسخات

المناسخة نوع من تصحيح المسائل، لكن الذي مر ذكره تصحيح بالنسبة لميت
 واحد، وهذا تصحيح بالنسبة لميتين فصاعدا. وهي لغة المفاعلة من النسخ، بمعنى
 الازالة او النقل يقال نسخت الشمس الظل اي ازالته وذهبت به، ونسخت الكتاب
 اذا نقلته، واصطلاحاً^{٢٣٥}: -ان يموت احد الورثة- سواء كان الميت الاول او الثاني-
 ولم تقسم تركته حتى مات من ورثته وارث او اكثر. والمناسبة بين المعنيين بينة، لان
 المسئلة الاولى انتسخت بالثانية^{٢٣٦}، او لان المال انتقل فيها من وارث الى وارث.

عشرين مثل ثمانين مع مائة، فيضرب جزء من عشرين من احدهما في تمام الاخر هكذا، $٤٠٠ = ١٠٠ \times ٤$ او $٨٠٠ = ٤٠٠ \times ٢$.

شرائع الاسلام للمحقق الحلبي بتعليقات السيد صادق الشيرازي ج ٢ ص ٨٥٣ بتصرف قليل.

^{٢٣٥} وعرفها البعض بانما تصحيح مسئلة مات فيها احد الورثة، ولم تقسم تركته حتى مات من ورثته وارث
 او اكثر منه. وهو وجه لانما من جملة تصحيح المسائل، الفتح الواضح/٦٣.

^{٢٣٦} ومعلوم ان هذا بحسب الغالب والا فقد تصحان كما صحت منه الاولى كما في صورة الانقسام الاتي
 بهانه. مجرمي ٢٦٥/٣ بتصرف.

القاعدة اذا كان الميت واحدا: اذا مات شخص عن ورثة ثم مات احدهم قبل القسمة يتبع مايلي:-

اولا- ان انحصر ورثته في الباقيين^{٢٣٧} من ورثة الميت الاول، وكان ارثهم منه مثل ارثهم من الميت الاول^{٢٣٨}:-

أ- بان كان جميع ورثة الثاني عسبة فيهما، كمن مات عن "٣" اشقاء و"٣" شقيقات ثم مات احد الاشقاء عن الباقيين، فتعتبر المسألة من سبعة لا من تسعة، للشقيقين (٤). وللشقيقات الثلاث(٣). وتجعل كان الميت الثاني لم يكن من ورثته الميت الاول بالنظر للحساب^{٢٣٩}

ب- او وجد معهم في الاولى فقط ذو فرض، كزوجة ماتت عن ((زوج وابنين من غيره)) ثم مات احد الابنين عن الاخر، فتعتبر المسألة من اربعة، للزوج ربع (١) والباقي (٣) للابن من غيره.

ج- او كان جميع الورثة ذوي فروض فيهما، وعالت المسألة الاولى بقدر نصيب الميت الثاني منها او باكثر منه، كمن ماتت عن "زوج، وام، وشقيقة، واخوين لام" ثم نكح الزوج الشقيقة فماتت عن الباقيين، فتكون المسألة من ستة، للزوج نصف (٣). وللأم سدس (١). ولولدي الام ثلث (٢). فرض^{٢٤٠} كان الميت الثاني لم يكن من ورثة الميت الاول بالنظر للحساب فقط.

^{٢٣٧} هذا صادق بكل الباقيين وبعضهم كما يستفاد من مسألة الزوج والابنين من غيره الاتية.

^{٢٣٨} اي كما كانوا يرثون من الاول عسوبة او فرضا، يرثون من الثاني عسوبة او فرضا ايضا.

^{٢٣٩} ويعرف هذا باختصار المسائل قبل العمل وبالضرورة يتبعه اختصار السهام ويكون في الميت الواحد وفي الاكثر منه . انظر النحلة الحرة/١٩٨.

^{٢٤٠} جواب الشرط في قوله (ان انحصر ورثته في الباقيين).

وقسمت تركته على الباقيين بقطع النظر عن الثاني، كما عرف ذلك في المسائل المتقدمة.

ثانيا- ان لم ينحصر ورثة الميت الثاني في الباقيين بان شاركهم غيرهم مثل الاب والجد والام والبنت، كمن مات عن "زوج، واختين لاب" ثم مات احدهما عن الاخرى وعن بنت وسأى حلها في مثال التماثل- او ورثه الغير فقط، كما لو مات عن "٣" اخوة لاب. ومات احدهم عن "٣ بنين" وهي من "٩" للاخوين (٦) وللبنات الثلاثة (٣) لكل واحد منهم واحد. او^{٢٤١} انحصر ورثته في الباقيين، ولكن لم يكن ارثهم من الميت الثاني كارتهم من الميت الاول: بان اختلف قدر استحقاقهم من الاول والثاني كلا: كمن مات عن "٤ بنات ٣/٢" ثم مات احدها عن "شقيقة ٢/١ واختين ٦/١ لاب" المسألة الاولى من (٤)- ردا، والثانية من (٨) تصحيحا.

وللتباين بين (٨) ونصيب البنت وهو (١) ضربنا $٤ \times ٨ = ٣٢$ وهي النسخة الجامعة: للبنات الثلاث (٢٤). وللشقيقة (٦). وللختين لاب (٢). فاجتمع للشقيقة (١٤) سهما. (٨) بوصف البنتية و(٦) بوصف الاختية. ولكل واحدة من الختين لاب (٩) اسهم. (٨) بوصف البنتية وواحد بوصف الاختية. او بعضا: كمن مات عن "زوجة ٨/١ وثلاثة بنين وبنت ع" ثم مات احدهم عن "ام ٦/١"^{٢٤٢}، وشقيقتين ع، وشقيقة". المسألة الاولى من (٨) والثانية من (٦) وللتوافق بالنصف بين (٦) ونصيب الابن وهو (٢) ضربنا $٨ \times ٣ = ٢٤$.

وهي النسخة الجامعة للزوجة (٣) وللبنين (١٢) وللبنات (٣) ولسلام (١) وللشقيقتين (٤) وللشقيقة (١). فاجتمع للزوجة اربعة اسهم (٣) بوصف الزوجية

^{٢٤١} عطف على قوله (لم ينحصر).

^{٢٤٢} هي الزوجة في المسئلة الاولى.

وواحد بوصف الامومة. ولكل واحد من الابنين (٨). (٦) بجهة البنوة، و(٢) بجهة
الاخوة، وللبنت (٤). (٣) بجهة البتية وواحد بجهة الاختية.

فصح مسئلة كل من الميت الاول والثاني ثم انظر بعد التصحيح:-

أ- ان انقسمت سهام الميت الثاني من المسئلة الاولى- ولو بعولها- على مسئلته
بالتماثل او التداخل- بان كانت مسئلته داخله في سهامه كان تكون مسئلته (٥)
وسهامه (١٠)- فلا حاجة لاي عمل. فتصح المناسخة الجامعة مما صحت منه الاولى
ولو كانت عائلة. وان كان الامر بالعكس ف يرجع الى شق التوافق الاتي

بيانه: مثال التماثل:- كمن ماتت عن "زوج واختين لاب" ثم ماتت احديهما عن
الاخرى وعن بنت قبل القسمة" المسئلة الاولى من (٦) اصلا و(٧) عولا"، والثانية
من اثنين اصلا وسهام الميت الثاني من الاولى عائلة (٢) وهي منقسمة على مسئلته
بالتماثل، فتصح المناسخة الجامعة مما صحت منه الاولى وهي (٧) عائلة، للزوج (٣)
وللاخت لاب (٣)، اثنان من الاولى، وواحد من الثانية، وللبنت واحد من الثانية.

مثال التداخل: كمن ماتت عن "زوجة، وام، واختين لاب" ثم ماتت احديهما عن
الاخرى وعن بنت. الاولى من (١٢) اصلا و(١٣) عولا والثانية من اثنين اصلا
وسهام ميتها من الاولى عائلة (٤) وهي منقسمة على مسألته بالتداخل في سهامه ،
فتصح المناسخة الجامعة مما صحت منه الاولى وهي (١٣). للزوجة الربع (٣) وللام
السدس (٤) وللأخت (٦)، اربعة من الميت الاول واثنان من الميت الثاني وللبنت
اثنان من الميت الثاني.

تمة:- معنى الانقسام المذكور هو ان ما يكون سهاما للميت الثاني من المسئلة الاولى
يكون سهاما لورثته من مسئلته بدون الحاجة الى ضرب وتصحيح اخر. فتقسم على
مسئلته في صورة التماثل والتداخل فتاتج القسمة هو جزء السهم ثم يضرب سهم
كل وارث من ورثته فقط في جزء السهم فحاصل الضرب حصته.

ب- ان لم تنقسم سهام الميت الثاني من المسئلة الاولي على مسئلته لا بانتمائل ولا بالتداخل ينظر:- فان توافقاً ضرب في تمام المسئلة الاولي بعد تصحيحها بعرفها ان كانت عائلة، وفق مسئلته المصححة، وان تبايناً ضرب في كل المسئلة الاولي كل المسئلة الثانية، فحاصل الضرب في الصورتين هو مصحح المسائلين. ويسمى المصححة الجامعة او المناسخة الجامعة، او المخرج المشترك لجميع المسائل.

طريقة القسمة في المناسخات:- من له شيء من المسئلة الاولي اخذه مضروباً فيما ضرب فيها. ومن له شيء من المسئلة الثانية اخذه مضروباً في نصيب الميت الثاني من المسئلة الاولي في صورة التباين، او في وفقه في صورة التوافق.

مثال التوافق: ماتت عن "زوج وام وعم" ثم مات الزوج قبل القسمة عن "ام واخوين لها واخ لاب".

الحل:-

من	عم ع	ام ٣/١	زوج ١/٢	١/م
٦ اصلا	١	٢	٣	
				×٢
				١٢ مج ١/

٢/م	ام ٦/١	اخوين لام ٣/١	اخ لاب ع	من
	١	٢	٣	٦ اصلا
	١	٢	٢	

الورثة:-

ام	عم	ام الزوج	اخوان لام	اخ لاب
٤	٢	١	٢	٣=١٢ مج/ وهي المناسخة الجامعة.

مثال التباين:- توفي عن "زوجة وثلاثة بنين وبنت، ثم ماتت البنت عن ام وثلاثة اخوة
"لابوين"

الحل:-

١/م	زوجة	ثلاثة بنين	بنت	تصح المساله من
	٨/١	ع	ع	٨ اصلا
	١	٦	١	١٨×٢٤٣
				١٤٤
٢/م	ام	ثلاثة اخوة لابوين		من
	٦/١	عصبة		٦ اصلا
	١	٥		$\times ٣$
	٣	١٥		١٨

^{٢٤٣} فيضرب تمام المسالة الثانية ١٨، في تمام المسالة الاولي ٨، اذلا دخول لمسالة الميت الثاني (١٨) في نصيه من المسالة الاولي وهو واحد، ولامائة بينهما بل بينهما التباين.

الورثة:-	زوجة	٣ بنين	ام	٣ اخوة	من
١٨	١٠٨	٣	= ١٥	١٤٤	الجامعة الاولى

فاجتمع للزوجة (٢١) سهماً، ١٨ بوصف الزوجية، و ٣ بوصف الامومة. وللأبناء الثلاثة (١٢٣) سهماً، ١٠٨ بجهة البنوة، و ١٥ بجهة الأخوة. القاعدة اذا تعدد الموتى:

أ- صحح المسألة الأولى عند الحاجة، واحفظ نصيب الميت منها جيداً، وسجل للميت الثاني مسألة أخرى وصححها كذلك، ثم اقسّم نصيب الميت الثاني من المسألة الأولى على مسألته هو، فان انقسم عليها فواضح لا يحتاج الى عمل.

ب- إن لم ينقسم عليها فارجع الى ضرب وفق مسألة الثاني في تمام المسألة الأولى عند التوافق او ضرب تمام مسألته في تمام الأولى عند التباين، فحاصل الضرب في الصورتين هو المسألة الجامعة الاولى^{٢٤٤} وقسمها على الورثة، ثم اجعل هذه الجامعة مسألة أولى بالنسبة للميت الثالث، وتنظر بين سهامه ومسألته وتصنع مثل ما صنعت في الأوليين، ثم تعمل في مسألة الميت الرابع ما عملته في الميت الثالث وهلم جرأ.

((تبيه)) كما يمكن الاختصار قبل العمل يمكن الاختصار بعد العمل ويسمى اختصار السهام، وهو ان يوجد بعد تصحيح المسائل في جميع الانصباء اشتراك في كسر من الكسور، فترجع المسألة وكل نصيب الى الوفق^{٢٤٥} "كزوجة وابن و بنت منها" وقبل قسمة التركة توفيت البنت عنم بقي وهما امها واخوها، فتصح المناسخة الجامعة من (٧٢) للزوجة ١٦، وللابن ٥٦، والنصيبان مشتركان بالثمن فترجع المسألة الجامعة

^{٢٤٤} وتسمى المناسخة الجامعة الأولى، ومصحح المسائلين ايضاً.

^{٢٤٥} كالتال المتقدم، فترجع المسألة الجامعة وكل نصيب فيه الى الوفق وهو الثلث، وهو ظاهر.

الى ثمنها (٩). وكل نصيب الى ثمنه، فيرجع نصيب الابن الى (٧)، ونصيب الزوجة الى اثنين. واذا اشتركت الانصاء كلها الا نصيبا واحدا منها فلا اختصار^{٢٤٦}

مسألة:- "ماتت عن زوج وام وعم، ثم مات الزوج عن خمسة بنين، ثم ماتت الام عن اربعة اخوة لاب: ثم مات العم عن عشرة بنين"

الحل:-

<u>١/م</u>	<u>زوج</u>	<u>ام</u>	<u>عم ع</u>	<u>من</u>
	٢/١	٣/١	١	٦ اصلا
	٣	٢		×٥
<u>٢/م</u>	<u>خمسة بنين</u>			٣٠
	٥			<u>من</u>
				٥ اصلا عدد الرؤس
<u>١/م</u>	<u>خمسة بنين</u>	<u>ام</u>	<u>عم</u>	<u>من</u>
	١٥	١٠	٥	٣٠ مع/١
				×٢
				٦٠ مع/٢
<u>٢/م</u>	<u>اربعة اخوة لاب</u>			<u>من</u>
	٤			٤ اصلا
<u>١/م</u>	<u>خمسة بنين</u>	<u>اربعة اخوة لاب</u>	<u>عم</u>	<u>من</u>
	٣٠	٢٠	١٠	٦٠ مع/٢

^{٢٤٦} راجع الفوائد السنشورية/ ١٩٨.

٢/م عشرة بنين من

١٠ عدد الرؤس يكفي بالاولى للانقسام بالتماثل. ١٠

فصحت المناسخة الجامعة للمسائل كلها من [٦٠] المخرج المشترك لها جميعا. لانقسام نصيب الميت (العم) من الاولى وهو عشرة على مسئلته بالتماثل، لانها عشرة ايضا.

الورثة:- ٥ بنين ٤ اخوة لاب ١٠ بنين
٣٠ ٢٠ ٦٠ = ١٠ المناسخة الجامعة

قاعدة اخرى:-

للفرضين قاعدة اخرى في حل مسائل المناسخات، ويمكن العمل بها في مسئلة من مات عن "زوج وام وعم الخ" وقدم ذكرها، بان تقسم^{٢٤٧} المسئلة الاولى (٦) على المسائل الاربع:-

للزوج منها (٣)، قسمها على مسئلته (٥) تجد بينهما التباين فثبت الخمسة. وللأم منها (٢) فقسمها على مسئلتها (٤) تجد بينهما التوافق بالنصف، فرد الاربعسة الى نصفها اثنين فثبتها، وللعم منها (١) ونسبته الى مسئلته (١٠) بالتباين فثبت العشرة فصارت المثبتات من المسائل خمسة، واثنين، وعشرة، وانظر اليها بالنسب الاربع تجد جزء سهمها عشرة للتداخل، فاضربه في اصلها ستة، فتصح من ستين وهو الجامعة الاخيرة للمسائل الاربع.

^{٢٤٧} اي بان تقارن بين نصيب كل وارث من المسئلة الاولى ومسلته هو بعد التصحيح عند الحاجة بالنسب الاربع، ثم تعمل حسب القاعدة، وان انكسرت السهام في مسئلة ذلك الوراث على صف او اكثر، فهذا لا يؤثر على سير العملية.

للزوج (٣) من (٦) فاضربها في^{٢٤٨} (١٠) يحصل (٣٠) وقسمها على بنيه الخمسة لكل واحد (٦) وللام (٢) من (٦) فاضربهما في (١٠) يحصل (٢٠) فقسمها بين اخوتها الاربعة، لكل واحد (٥)، وللعم واحد من (٦) فاضربه في (١٠) يحصل (١٠) فقسمها بين بنيه العشرة، لكل واحد منهم واحد فحصل كل واحد من ورثة الزوج والام والعم على ما عرفته^{٢٤٩}

المسألة- المأمونية، وهي "هلك هالك (رجل)، وخلف ابوين وبتين" ثم ماتت قبل التقسيم احدى البنتين عن الباقيين اي عن "جدة لاب، وجد لاب، واخت لغير ام" لافهم بالنسبة للبنت كذلك.

$$\begin{array}{r} ١/م \quad \underline{اب} \quad \underline{ام} \quad \underline{بتان} \quad \underline{من} \\ \quad \quad \quad ١ \quad ١ \quad ٢,٢ \quad ٦ \text{ اصلا} \end{array}$$

$$\begin{array}{r} \underline{\times ٩} \\ ٥٤ \text{ مج} / ١ \end{array}$$

الورثة:- اب، ام، بنت جدة، جد، اخت

$$٩ \quad ٩ \quad ١٨ \quad ٣ \quad ١٠ \quad ٥ = ٥٤ \text{ مج} / ١$$

$$\begin{array}{r} ٢/م \quad \underline{جدة} \quad \underline{جد} \quad \underline{اخت} \quad \underline{من} \\ \quad \quad \quad ١ \quad ٥ \quad ٦ \text{ اصلا} \end{array}$$

$$\underline{\times ٣}$$

$$٣ \quad ١٠ \quad ٥ = ١٨ \text{ تصحيحا}$$

^{٢٤٨} اي في المضروب في اصل المسئلة الاولى: ويسمى المضروب جزء السهم.

^{٢٤٩} انظر حاشية البقري على السبط المارديني على الرحبية/٤٥.

نصيب الميت الثاني (البت) من الاولى اثنان، فوافق مسئلته [١٨] بالنصف، فاضرب في الاولى وفق مسئلته: $6 \times 9 = 54$ مج/١ ثم اصرف لكل وارث نصيبه من المسئلتين حسب القاعدة المعروفة. وجه التسمية ان المامون بن هارون الرشيد لما اراد ان يولي (يجيى بن اكثم) قضاء البصرة. احضره فاستحقره لصغر سنه (٢١) سنة فاحس يحيى بذلك فقال: يا أمير المؤمنين: سلمي فان القصد علمي لا خلقي - وكانوا يمتحنون العمال والقضاة والامراء بالفرائض - فساله السؤال المذكور، فقال يا أمير المؤمنين، الميت الاول رجل او امرأة فعرف المامون فطنته فقال اذا عرفت التفصيل عرفت الجواب: فولاة قضاء البصرة فاستحقره واستصغره مشايخها، فامتحنوه، فقالوا كم سن القاضي؟ فقال سن (عتاب بن اسيد) لما ولاه النبي(ص) قضاء مكة، فلذلك سميت بالمامونية^{٢٥٠}

^{٢٥٠} راجع الفوائد المنشورية/١٩٣ وما بعدها.

فرع في قسمة التركات:-

القسمة هي الثمرة المقصودة بالذات من الفرائض ونتيجتها، ولقسمة التركة اذا كانت من الامور المعدودة المتساوية قدرا وقيمة خمس طرق او خمس قواعد^{٢٥١}

القاعدة الاولى: اقسّم ثم أضرب، ويقصد بها ان تقسم التركة على مصحح المسئلة وتضرب الناتج في سهم كل وارث، فالحاصل نصيبه، واشتهر العمل بهذه القاعدة.

الثانية:- اضرب ثم اقسّم، والمقصود بها ان تضرب سهام كل وارث من المسئلة في التركة وتقسّم حاصل الضرب على المسئلة فناتج القسمة نصيبه منها.

الثالثة:- النسبة والمقصود بها ان تنسب سهام كل وارث من المسئلة اليها وتأخذ من التركة بتلك النسبة فالماخوذ حصته وهذا الوجه معمول به في التركة المعدودة وغيرها سواء كانت اجزاءها متصلة او منفصلة، متساوية القيمة او مختلفتها.

الرابعة: اقسّم مصحح المسئلة على التركة، ثم اقسّم سهام كل وارث من التصحيح على ناتج القسمة، فالخارج نصيبه.

الخامسة:- اقسّم مصحح المسئلة على نصيب كل وارث، ثم اقسّم التركة على ناتج القسمة فالخارج نصيبه.

مثال:- مات عن "ام وزوجة وعم" وترك مائة دينار فالمسئلة من (١٢). للام الثلث ٤ وللزوجة الربع ٣، وللعلم الباقي ٥.

الحل على القاعدة الاولى:- $100 \div 12 = 8.333$ ، $8 \times 4 = 33.333$ دينارا تقريبا. حصة الام.

$3 \times 8.333 = 24.999$ حصة الزوجة.

$5 \times 8.333 = 41.665$ حصة العم.

^{٢٥١} ينظر شرح المارديني على الرحبية بماشية البقري/٥/ وما بعدها/ط مصر.

على القاعدة الثانية:-

للام الثلث $12 \div 4 = 3$ ، $3 \times 33.333 = 99.999$ ديناراً سهم الام تقريبا.

للزوجة الربع $12 \div 3 = 4$ ، $4 \times 25.000 = 100.000$ ديناراً سهم الزوجة.

للم الباقي $12 \div 5 = 2.4$ ، $2.4 \times 41.666 = 99.999$ ديناراً سهم العم.

على القاعدة الثالثة:-

$12/4 = 3$ ، الثلث، $3 \div 100 = 33.333$ ديناراً سهم الام.

$12/3 = 4$ ، الربع، $4 \div 100 = 25.000$ ديناراً سهم الزوجة.

$4 \div 100 = 4$ ديناراً

$12/5 = 2.4$ ربعاً وسدساً $2.4 \div 100 = 24.000$ ديناراً.

٤١,٦٦٦ مجموع سهم العم

على القاعدة الرابعة:- $12 \div 100 = 0.12$ ناتج القسمة.

$0.12 \div 4 = 0.03$ ديناراً نصيب الام.

$0.12 \div 3 = 0.04$ ديناراً نصيب الزوجة.

$0.12 \div 5 = 0.024$ ديناراً نصيب العم.

على القاعدة الخامسة:-

$12 \div 4 = 3$ ، $3 \div 100 = 33.333$ ديناراً نصيب الام.

$12 \div 3 = 4$ ، $4 \div 100 = 25.000$ ديناراً نصيب الزوجة.

$12 \div 5 = 2.4$ ، $2.4 \div 100 = 24.000$ ديناراً نصيب العم.

هذا اذا لم يكن في التركة كسر، وان وجد فيها كسر ضربت مخرج ذلك الكسر في

الصحاح وزدت صورة الكسر على الحاصل ثم قسمت المجموع على الورثة كما تقسم

الصحاح تماماً^{٢٥٢}

^{٢٥٢} ينظر الانوار ١١/٢.

تذييل:- ان كانت التركة نقودا فقسّمها كما هي، او حولها الى نقود ذات قيم اصغر منها ان لزم الامر، وان كانت افدنة او دوغمات، فقسّمها كما هي، او حولها الى اجزاء عند الحاجة. وان كانت عقارا، كمنزل أو دار سكن، فاعتبره [٢٤] قيراطا^{٢٥٣} ولمعرفة قسمة القيراط اضرب نصيب كل وارث من اصل المسألة بعولها أو ردها، أو من مصححها أو من المسألة الجامعة في مخرج القيراط [٢٤]، ثم اقسّم الحاصل على اصل المسألة أو التصحيح، فالناتج حق الوارث، كما لو ماتت عن "زوج وأم وشقيقة" وترك دار سكني.

الحل:-

زوج أم		شقيقة من	
٣	٢	٣	٦ اصلا
٨ عولا			
٩ = ٨ ÷ ٧٢ = ٢٤ × ٣ قراريط للزوج.			
٦ = ٨ ÷ ٤٨ = ٢٤ × ٢ قراريط للام.			
٩ = ٨ ÷ ٧٢ = ٢٤ × ٣ قراريط للأخت الشقيقة.			
٢٤ قيراط			

^{٢٥٣} وهو ربع سدس الدينار، ومخرج الكسر المضاف = ضرب مخرج احد الكسرين في مخرج الكسر الآخر، اذن ٢٤ = ٦ × ٤ وهو المخرج المشترك له لان أقل عدد له سدس وربع سدس صحيحان هو [٢٤]. قال الشنهوري ان كانت التركة ممالا يمكن قسمته كالعقارات يعبر المقي عنها تارة بالقراريط، وتارة بالكسور المشهورة "كالثلث والثلثين" وغيرها. فهو مخير في التعبير والاولى مراعاة عرف ذلك البلد، ولو جمع بينهما كأن يقول مثلا، للام السدس اربعة قراريط لكان أولى، انظر الفوائد الشنهورية بمحاكية الباجوري/٢٣٠.

او اقسام [٢٤] مخرج القيراط على اصل المسألة بوعولها أو ردها، أو على المصححة أو الجامعة، فنتاج القسمة هو جزء السهم. ثم اضرب جزء السهم (النتاج) في نصيب كل وارث بمخرج حقه. والنتيجة واحدة.

ثم اعلم:- ان ثمة من يدعو الى توزيع التركة على أساس الأنصبة المقدرة بالكسور العشرية أو الاعتيادية حسب العمليات الحسابية الحديثة. والملاحظ ان قسمة التركات على كسور الورثة عملية حسابية مطولة لا تخلو من محاذير الخطاء وعدم الدقة في استخراج الاجزاء العشرية بصورة مضبوطة^{٢٥٤} ضابطان:-

الضابطة الاولى:- في قسمة التركة بين الورثة أو الغرماء:-

- ١- اذا تماثل التصحيح للمسألة والتركة فذاك واضح.
 - ٢- أو توافقا ضربت سهام كل وارث من التصحيح في وفق التركة.
 - ٣- أو تباينا ففي كلها، ثم تقسم حاصل الضرب على التصحيح ان ضربت في كل التركة أو على وفقه ان ضربت في وفقها، فإخراج نصيبه.
- مثال التوافق:- "زوج، وأخوان لام وشقيقتان" المسألة من (٦) وتعمل الى (٩) والتركة (٦٠) درهما. وبينهما توافق بالثلث. فللزوجة من التسعة ثلاثة ضربناها في (٢٠) وفق التركة حصل (٦٠)، قسمناها على (٣). وفق التصحيح خرج (٢٠) هي له من التركة. ولأحدى الشقيقتين (٢)، ضربناهما في وفق التركة وقسمنا الحاصل على الثلاثة وفق المسألة خرج (١٣) وثلث $\frac{1}{3}$ هي حصتها، وكذا البواقي.

^{٢٥٤} موجز احكام الميراث في الفقه الاسلامي والقانون العراقي/ للدكتور احمد علي الخطيب ص٢٥٨.

والتباين "كزوج وأم وشقيقة" هي من (٦) وتعول لثمانية والتركة (٢٥) درهما، وبينهما تباين، فضرنا الثلاثة التي للزوج في كل التركة حصل (٧٥) قسمناها على التصحيح وهو (٨)، خرج تسعة وثلاثة اثمان ($9\frac{2}{8}$) هي نصيبه وكذا العمل في البقية.

وإذا كان الميت مدينا لمتعدد ولم تف تركته بقضائها، فينزل مجموع الديون كالتصحيح للمسألة، وينزل كل دين لغريم كسهم وارث، ويعمل ما مر، فإن توافقت الديون والتركة ضربت دين كل منهم في وفق التركة، وان تباينت ضربت دين كل في كل التركة، ثم قسمت الحاصل على وفق مجموع الديون، أو على تمامه.

مثال التوافق:- ما لو ترك (١٢) درهما، وعليه (١٨) درهما، لزيد اربعة، ولعمرو درهما، ولبكر (١٢) درهما فالموافقة بالسدس فضرنا دين زيد 2×4 وفق التركة، وقسمنا الحاصل على وفق مجموع الديون وهو ثلاثة خرج اثنان وثلاثان ($2\frac{2}{3}$) وهو ما لزيد، وكذا العمل في البواقي، ويقاس عليه التباين. ويجوز العمل في قسمنا التركة بين الورثة أو بين الغرماء. كالتباين مطلقا ولو في التوافق لكن عمل الموافقة فيه اخصر: كأن يقال في تقسيم الغرماء: يضرب دين كل واحد منهم في التركة، ويقسم الحاصل على مجموع الديون، فالخارج حظ صاحب الدين المضروب في التركة^{٢٥٥} وقيل في تقسيم المال بين الغرماء:-

ودين كل في التركة اضرين، وحاصل الضرب على الدين^{٢٥٦} القسمن

خارج كل قسمة لذيه، فكن على الاعمال ذا تبيه

الضابطة الثانية:- في تقسيم الربح بين الشركاء..

^{٢٥٥} الفتح الواض على النح الفائض / ٦٨-٦٩ بتصرف قليل.

^{٢٥٦} أي على مجموع الديون.

ولمعرفة ذلك اضرب حصة كل واحد منهم في كل الربح، ثم اقسم حاصل الضرب على مجموع الحصص - رؤوس الاموال - كما في تقسيم التركة.

مثاله: - ثلاثة اشخاص اشتروا سلعة بالاشترار بثلاثين ديناراً، لاجل ثمانية دنائير، وللثاني عشرة دنائير، وللثالث (١٢) ديناراً، ثم باعوها بخمسة واربعين ديناراً فالربح (١٥) ديناراً، فاضرب الثمانية في تمام الربح (١٥) = $15 \times 8 = 120$ ثم اقسم حاصل الضرب على مجموع الحصص (٣٠) يخرج (٤) وهي حصة صاحب الثمانية من الربح. $120 \div 30 = 4$ ، ثم اضرب العشرة في تمام الربح واقسم الحاصل على مجموع الحصص يخرج (٥) حصة صاحب العشرة من الربح، $10 \times 15 = 150$ $150 \div 30 = 5$ وفي الثالث $12 \times 15 = 180$ $180 \div 30 = 6$ وهي حصة الثالث من الربح. $4 + 5 + 6 = 15$ مجموع الربح وبهذه الطريقة تم تقسيم الربح بين الشركاء حسب حصصهم بصورة عادلة وبدون كسر، وقيل في تقسيم الربح بين الشركاء: -

وسهم كل في الربح اضرب، وحاصل الضرب على السهام^{٢٥٧} اقسمن
ناتج كل قسمة لذيه، فكن على الاعمال ذا تنبيه.

الفصل التاسع عشر في ميراث ذوي الأرحام

ذو الرحم في اللغة مطلق القريب، سواء كان فرعاً أو اصلاً أو غيرها، وسواء كان من اصحاب الفروض، أو من العصباء، أو من غيرها، لان الرحم مطلق القرابة، والمراد بذوي الرحم الجنس فيشمل الواحد والمتعدد والذكر والانثى، وفي عرف علماء الميراث "هو كل قريب ليس بذوي فرض" ولا عصبية، لان القريب عندهم ثلاثة انواع، ذو فرض، وعصبية، وذو رحم، وهم ولو كثروا يرجعون الى اربعة اصناف: -

^{٢٥٧} اي على مجموع السهام وهي رؤوس اموال الشركاء..

الاول:- من ينتمي الى الميت لكون الميت اصله وهم: اولاد البنات، واولاد بنات الابن وان نزلوا.

الثاني:- من ينتمي اليهم الميت لكونهم اصوله، وهم: الاجداد والجدات الساقطون وان علوا.

الثالث:- من ينتمي الى ابوي الميت لكونهما اصلا جامعا لذلك المنتمي وللميت، سواء من ينتمي اليهما معا، كبنات الاخوة الاشقاء، أو الى احدهما كأولاد الاخوة لام، وهم اولاد الاخوات وبنات الاخوة الاشقاء، أو لاب، أو لام، فيهما، وبنو الاخوة لام، ومن يدلي الى الميت بهم وان نزلوا.

الرابع:- من ينتمي الى اجداد الميت وجداته، لكونهم اصلا جامعا لذلك المنتمي وللميت وهم:- العمومة للام، والعمات مطلقا، وبنات الاعمام مطلقا، والخولة مطلقا، وان تباعدوا واولادهم وان نزلوا^{٢٥٨}

نظام ارثهم:- اتفق القائلون بتوريثهم على انه اذا انفرد ذو الرحم من أي صنف كان ذكرا أو غيره، حاز كل التركة ولو غنيا، لحديث (الحال وارث من لا وارث له) أو الباقي بعد فرض احد الزوجين ان وجد معه، وفاقا بين المذهبين، واما اذا اجتمع متعدد من صنف واحد أو اجتمع صنفان فأكثر، فقد افرق القائلون بالتوريث الى مذهبين^{٢٥٩}

^{٢٥٨} التحفة الخيرية ص ٢٢٠.

^{٢٥٩} وهناك مذهب ثالث يسمى (اهل الرحم) فيستدلون على توريثهم بالرحم بقوله تعالى:- [وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله] وهم يسارون بين جميع ذوي الأرحام ويورثون الجميع بالتساوي من غير فرق بين قريب أو بعيد، وذكر أو انثى لاستوائهم في وصف الرحم، وقد اندثر هذا المذهب، ولذا لم تنطرق اليه، يراجع الميراث المقارن/ ٢٠٢.

الأول-مذهب اهل التنزيل :وهو الإصح الاقيس عند الشافعية وعليه الخنايلة وهم ينزلون كل واحد من ذوي الأرحام منزلة من يدلى به الى الميت،فينزلون كل فرع منزلة اصله الذي يدلى به الى الميت وينزلون اصله منزلة اصله، وهكذا تصعد درجة فدرجه الى ان تصل الى اصل وارث بالفرض أو بشالتعصيب وتنزل درجة فدرجة من فوق الى ان تصل الى فرع وارث كذلك بالفرض أو بالتعصيب، وهؤلاء لايلتزمون الترتيب بين الاصناف الاربعة ولا يقدمون صنفا على اخر، بل يصح ان يرث اكثر من صنف واحد عند اجتماعهم. ^{٢٦٠} الاعمام لام والعمات مطلقا واولادهما، فمننزلة الاب، لا بمنزلة من يدلون بسببه الى الميت، وهي الجدة في العم والعمة لام ^{٢٦١} والجد في العمة لاب، وهما في العمة لابوين،والا الاخوال والخالات مطلقا واولادهما، فبمنزلة الام، لا بمنزلة من يدلون بسببه الى الميت، وهو الجد في الخال والخالة لاب والجدة في الخال والخالة لام، وهما في الخال والخالة لابوين، كما عرفت في الاعمام لام والعمات ^{٢٦٢}

الثاني:- مذهب اهل القرابة وهو المعمول به عند الحنفية، وهم يقدمون الاقرب الى الميت فالاقرب اما بقوة النسب كالبنوة والابوة والاخوة او بقرب الدرجة كالادلاء بواسطة او بواسطتين او بقوة القرابة كالاخ لابوين ولاب، كما في العصابات، فليرث عند اجتماعهم اكثر من صنف واحد، وكذلك يرتبون افراد الصنف الواحد حسب القرب في الدرجة أو قوة القرابة، فعندهم يجب الاقرب الابعد ^{٢٦٣}، سواء

^{٢٦٠} استثناء من "منزلة من يدلى به الى الميت" وكذا الاستثناء الاي.

^{٢٦١} قيد الاثنين.

^{٢٦٢} يراجع التحفة الخيرية/٢٢١. والفتح الوامض/٧٣.

^{٢٦٣} أي الى الميت لالي الوارث.

اكان الاقرب صنفا عند اجتماع اصنافهم، أو واحدا من صنف عند اجتماع عدد
منه ٢٦٤

وثمره الخلاف بينهما تظهر اذا اجتمع متعدد من صنف واحد، أو اجتمع صنفان
فأكثر، وتفاوتوا في القرب، فعند اهل التنزيل يقدم الاسبق الى الوارث^{٢٦٥} ولو
بعدت درجته من الميت لانه بدل عنه ففي "ام ابي ام" و"ابي ام ام ام" يقدم الثاني لانه
اسبق الى الوارث، فيحوز كل المال فرضا وردا وعند اهل القرابة تقدم الاولى لانها
اقرب الى الميت بدرجة فتحوز كله فرضا وردا.

وان استووا في القرب منه وادلى كل^{٢٦٦} بوارث، قدر كان الميت خلف الورثة التي
ينتسبون اليها، وقسم التركة أو الباقي بعد فرض الزوجية بين الورثة التي انتسب ذوو
الارحام بسببهم الى الميت، وكأنهم موجودون فعلا، وجعل نصيب كل منهم للمدلى
به حسب ارثه منه لو كان هو الميت وخلفهم، فمن كانوا يرثونه بالفرض اقتسموا
نصيبه بحسب فروضهم، أو بالتعصيب اقتسموه بالتفاضل "لذكر مثل حظ الانثيين".

^{٢٦٤} هذا اشارة الى الترجيح بقرب الدرجة. الميراث المقارن/٢٠٣.

^{٢٦٥} لا الى الميت، والمراد بالاسبق الى الوارث الاقرب اليه.

^{٢٦٦} أي كل واحد أو كل جماعة بوارث. الصورة الاولى كمن مات عن عم لام وخال، فالعم ينزل
منزلة الاب والخال ينزل منزلة الام، فهي من ثلاثة للعم لثان وللخال لث، وكذا "عمة وخالة" أو
مات عن بنت بنت بنت ابن، أو عن ابي ام ام وابي ام اب، وسيأتيان قريبا. والصورة الثانية كمن
مات عن (٣) اعمام لام و(٤) خالات لاب فالاعمام لام بمزلة الاب والخالات بمزلة الام وهي من ثلاثة
اصلا للاعمام لثان وللخالات لث اذن $3 \times 12 = 36$ تصحيحا. للاعمام (٢٤) لكل عم (٨) وللخالات
(١٢) لكل خالة ثلاثة. أو عن (٣) خالات و(٣) عمات متفرقات، للخالات الثلث لانه نصيب الام لو
كانت حية مع الاب. وللعمات الثلث لانه نصيب الاب لو كان حيا مع الام وهي من (٣) اصلا
و(١٥) تصحيحا. المعنى ٨/٣ بتصرف.

ومن انفرد لوارث انفرد بنصيبه ففي "بنت بنت بنت بنت ابن" يجعل المال بينهما بالفرض والرد ارباعا بنسبة ارثهما كأصلهما الوارث وهو البنت وبنت الابن، فهي من ٤ ردا، ثلاثة لبنت بنت فرضا ورذا، وواحد لبنت بنت ابن فرضا ورذا ايضا. ويعطى المال كله لبنت البنت عند اهل القرابة لأنها اقرب الى الميت.

وفي "ابي ام ام" و "ابي ام اب" يجعل المال بينهما بالفرض والرد مناصفة^{٢٦٧} كفرعهما الوارث وهو الجدة لام والجدة لاب، لاشتراكهما في السدس، واصل المسألة من ستة وترد الى اثنين عدد رؤوسهما، ويقسم بينهما اثلاثا عند الحنفية لأنها من ثلاثة عندهم لثلاث لمن في جهة الاب وثلاث لمن في جهة الام.

الا اولاد ولد الام^{٢٦٨} فينزلون منزلة ولد الام فيقسمون نصيبه بين ذكورهم واناثهم حسب عدد رؤوسهم بالتساوي. كما ان اصولهم يرثون بالتساوي اذا مات الميت عنهم، ولو ورثوا حسب ارثهم منهم لم يكن الحكم كذلك، لان ولد الام لو مات وخلف اولادا ذكورا واناثا قسم ميراثه بينهم بالتفاضل^{٢٦٩} للذكر مثل حظ الانثيين^{٢٦٩} على الاصل العام، لان الاولاد يعصب ذكورهم انثاهم^{٢٦٩}. والا العم والعمة

^{٢٦٧} راجع الفتح الوامض/٧٣.

^{٢٦٨} أي اولاد الاخوة والاخوات لام وهو استثناء من قوله "حسب ارثه منه لو كان هو الميت" وكذا ما بعده.

^{٢٦٩} وهذه المسألة خلافية. فعند اهل القرابة يكون ارث ذوي الارحام "للذكر مثل حظ الانثيين" ولو كانوا من اولاد الاخوة لام، فيأخذون بالتفاضل، للذكر ضعف الانثى، لا بالتساوي كالاخوة لام، لان الاصل في الموارث تفضيل الذكر على الانثى، وانما سوي بين اولاد الام بقوله تعالى [وان كان رجل يورث كلاله] الاية والمراد الاخوة والاخوات لام اجماعا، وليس اولادهم في معانهم من كل وجه اذ لا يرثون بالفريضة فلا يلحقون بم قياس ولا يطبق عليهم النص، بل يرجع في اجكامهم الى الاصل العام وهو تفضيل الذكر على الانثى في الميراث. ولنضرب لذلك مثالا. مات عن (بنت اخ لام وابنت لام) وهي عند اهل التنزيل من اثنين لكل واحد منهما واحد بالتساوي وعند اهل القرابة من ثلاثة للابن (٢) وللبنات واحد

لام^{٢٧٠} فانهما ينزلان منزلة الاب ويقسمان نصيبه بالتفاضل للعم مثلا ماللعممة. ولو كان على حسب ارثهما منه لاقتسامه بالتساوي بينهما، لانه لومات الاب وخلف العم والعممة لام لاقتسامه بالتساوي لكونهما اولاد ام له. وكذا الخال والخالة لام^{٢٧١} فينزلان منزلة الام ويأخذان نصيبها بالتفاضل للخال مثلا ماللخال مع انه لومات الام وخلفتها كانا اخاها واختها لامها وقسما تركتها بالسوية بينهما لكونهما اولاد ام. وهكذا من ينتمي اليهم، وجاء في المعنى مانصه "الثاني اولاد الاخوال والخالات والعمات مطلقا، والاعمام من الام كأبائهم وامهاتهم انفرادا واجتماعا يسقط الاقرب منهم الابعد الى الوارث.

الثالث اخوال الام، وخالاتها بمنزلة ام الام، فيرثون ماترته ويقسمون بينهم كما لو ماتت عنهم واعمامها وعماتها بمنزلة ابي الام "فيرثون ما يرثه" واخوال الاب وخالاته بمنزلة ام الاب فيرثون ماترته، وعماته بمنزلة ابي الاب فيرثون ما يرثه. وهكذا كل خال وخالة بمنزلة الجدة التي هي اختهما، وكل عم وعمة بمنزلة الجد الذي هو اخوها"^{٢٧٢}

تنبيه:- يستثنى ايضا امور ثلاثة:-

الامر الاول- ان ذوي الارحام لا يدخلون ضرر العول على احد الزوجين، وان حصل بينهم عول فليسوا كمن ادلوا به من كل جهة "ففي زوج وبنتي اختين لابوين"

بالتفاضل على الاصل العام. وكذا لومات عن (بنت اخ لام وابن اخ لام)، فالحل كما ذكرنا. انظر الميراث المقارن ٢١٠-٢١١ وحكم الميراث في الشريعة الاسلامية/٢١١.

^{٢٧٠} أي اخ الاب واخته لامه. وهو قيد الاثنين.

^{٢٧١} أي اخ الام واختها لامها وهو قيد الاثنين.

^{٢٧٢} معنى المحتاج ٣/٨-٩. الفتح الوامض/٧٤.

للزوج النصف كاملا بلاعول. والباقي لهما. والمسألة من اثنين وتصح من اربعة. ولو كان
 بهما الاختان لأبوين لعالت من ستة الى سبعة لان هما الثلثين. وللزوج النصف عائلات
 الامر الثاني- اثم لايجبون احدا من الورثة لان التنزيل بالنسبة للارث للحجب
 اصحاب الفروض الاصلية بدليل التمثيل، فلومات عن "زوجة وبنت بنت" فهي
 لا تمحجها الى الثمن والمسألة ردية من ٤، مخرج فرض الزوجية، للزوجة الربع واحد
 ولها الباقي ثلاثة فرضا وردا. فدل هذا على اثم لايجبون الزوجين من اوفر
 حظيها. لكن يلاحظ الحجب فيما بينهم، فمن يحجب لاشيء لمن يدلي به، "ففي
 ثلاث بنات اخوة متفرقات" لبنت الاخ لام السدس فرضا. والباقي لبنت الشقيق،
 وتمحج بها الاخرى^{٢٧٣}، كما يحجب الاخ لاب بالشقيق.

الامر الثالث- ان المحجوب بالوصف لا يرث، ولكن يرث من يدلي به، فترث بنت
 الاخ الرقيق أو القاتل، ولو في حياته، لان وجوده كالعدم بخلاف الاخ الرقيق والقاتل
 فانهما لا يرثان لوصف الرق والقتل المانعين من الارث^{٢٧٤}

الخلاصة:- في توريث ذوي الارحام بمذهب اهل التنزيل:-

- أ- اولاد البنات، واولاد الاخوات مطلقا، بمنزلة امهاتهم.
- ب- بنات الاخوة مطلقا، وبنات الاعمام مطلقا بمنزلة آبائهن.
- ج- العم للام، والعمة مطلقا، واولادها، بمنزلة الاب.
- د- الخال والخالة مطلقا واولادها، بمنزلة الام.
- هـ بنو الاخوة للام، وابو الام، وام ابي الام، وابو ام الام، كالام.

^{٢٧٣} اذ يحجب بعضهم بعضا كالاصل.

^{٢٧٤} الفتح الروامض/٧٤ بتصرف قليل.

و-الاجداد والجدات كل اصل منهم بمنزلة فرعه (ولده) الذي يدلي به الى الميت^{٢٧٥}

تمة في بيان اثر الخلاف بين المذهبين:- وتوضيحا لذلك نضرب مثالين:-

المثال الاول- لومات عن ، بنت بنت ابن، وبنت بنت، وابن بنت بنت" فعلى مذهب اهل القرابة يصرف المال كله لبنت البنت، لانها اقرب الى الميت، اذا انها تدلي اليه بواسطة واحدة والاخريان يدلي كل منهما اليه بواسطة^{٢٧٦}

وعلى مذهب اهل التنزيل يصرف نصف المال لبنت بنت الابن، لانها تدلي الى الميت بذكر، وللذكر ضعف الانثى ويكون لكل من بنت البنت وابن بنت البنت ربع المال، لان كلا منهما يدلي الى الميت بانثى، وللانثى نصف الذكر، فكأن الميت ترك "ابنا وبنتين" ولا اعتبار بالقرب والبعده، والمسألة من اربعة عدد رؤوسهم، وآرثهم هنا بالعصوبة كارث من ادلوا به الى الميت، وكذا لومات عن "زوجة وبنت شقيق" من ٤، لها الربع، ولها الباقي عصوبة ولا رد هنا لوجود العاصب.

المثال الثاني:- لومات عن بنت بنت، وبنت بنت ابن، فالمال كله لبنت البنت بمذهب اهل القرابه، لانها اقرب الى الميت، وبمذهب اهل التنزيل لبنت البنت النصف، ولبنت بنت الابن السدس تكميلا للثلثين، وكان الميت ترك "بنتا وبنت ابن" والمسألة من (٦) اصلا و (٤) ردا حاصل جمع سهامهم، ثلاثة لبنت البنت فرضا وردا، وواحد للاخرى فرضا وردا كما ذكرنا انفا لان ذوي الارحام يرد عليهم كأصلهم، وارثهم هنا بالفرض كارث من ادلوا به الى الميت. "فائدتان":-

^{٢٧٥} انظر النحلة الحيرية/٢٢٠، والانوار/١١/٢.

^{٢٧٦} من الميراث المقارن/٢٠٣.

الأولي- لو اجتمع مع ذوي الارحام احد الزوجين، فانه يأخذ نصيبه كاملا، ثم يقسم الباقي بين ذوي الارحام، كانه تركة مستقلة لهم^{٢٧٧} وتكون المسألة في هذه الصورة من مخرج فرض الزوجية. ولو وجد في المثال الأول زوج معهم كانت المسألة من اثنين أصلاً وثمانية تصحيحاً.

الحل:-

زوج ٢/١	بنت بنت ابن	بنت بنت	ابن بنت بنت	من
١		ب ١		٢
٤	٢	١	١	مخرج فرض الزوج $٨=٢ \times ٤$ تصحيحاً

ولو كانت بدل الزوج زوجة كانت من اربعة اصلا و (١٦) تصحيحاً.

الحل:-

زوجة ٤/١	بنت بنت ابن	بنت بنت	ابن بنت بنت	من
١	ب ٣			٤
٤	٦	٣	٣	أصلاً مخرج فرض الزوجة $١٦=٤ \times ٤$ تصحيحاً

وارث ذوي الارحام في المثالين المذكورين بالتعصيب.

الثانية- من له جهتا قرابة من ذوي الارحام "كبنت بنت بنت هي بنت ابن بنت" بأن نكح ابن بنت رجل بنت بنت له اخرى فولدت بنتا و (كبنت خالة هي بنت عمّة) بان كان لأمرأة خال لاب وخالة لام، فنكح خالها خالتها، فولدت ولدا، فتلك المرأة

^{٢٧٧} الميراث المقارن/٢١١.

بنت خالة الولد وبنت عمته، لان امها اخت لامه ولايه، ورث بسابق الجهتين الى الوارث، وان لم يوجد سبق فيرث بهما^{٢٧٨}

ايضاح: - حول صرف التركة الى ذوي الارحام، تصرف التركة اليهم على جهة المصلحة على مارجحه الراجحي، وعلى جهة الارث على ما صححه النووي^{٢٧٩} وارثهم اما بالفرض أو بالتعصيب، وقد علم ذلك من لاحظ ارثهم في المسائل المذكورة في هذا الفصل. وقد قال القاضي الشيخ زكريا الانصاري: -

"وقضية كلامهم ان ارث ذوي الارحام كارث من يدلون به في انه اما بالفرض أو بالعصبة"^{٢٨٠}. وقال ابن حجر "بل ينقسمون الى ذوي فروض وعصبات"^{٢٨١}. فما ورد في التحفة^{٢٨٢} والنهاية^{٢٨٣} من انهم يرثون عصوبة، لفتريح على مذهب اهل القرابة. لانه يناقض مارجح من مذهب اهل التنزيل. وقد نبه على هذا التناقض كل من السيد عمر على التحفة^{٢٨٤}، والرشيدي على النهاية^{٢٨٥}، فانظر^{٢٨٦}

^{٢٧٨} الفتح الوامض / ٧٥ بتصرف قليل.

^{٢٧٩} المغني ٧/٣.

^{٢٨٠} اسنى الطالب شرح روض الطالب ١٢/٣.

^{٢٨١} تحفة المحتاج شرح المنهاج ٤٠٩/٦.

^{٢٨٢} تحفة المحتاج لابن حجر ٣٩٣/٦.

^{٢٨٣} فاية المحتاج للرملي ١١/٦.

^{٢٨٤} ٤٠٩/٦.

^{٢٨٥} ١٢/٦.

^{٢٨٦} ومن ورثهم بالتعصيب عندنا القاضي الحسين اذ قال "والتوريث بالرحم توريث بالعصوبة، بدليل انه يراعي فيه القرب، ويقض في الذكور على الانثى، ويموز المفرد منهم جميع المال، فهذه علامات الارث بالعصوبة". انظر التحفة ٣٩٣/٦. والشرافي.

الفصل العشرون في التنازع

التنازع عبارة عن تنازل احد الورثة عن حصته لواحد من الورثة بعينه، أو لجميع الورثة، لقاء ما يدفع منه أو منهم اليه من التركة أو من غيرها. فإذا تصالح احد الورثة على حصته لو ارث أو لجميع الورثة، فإن لذلك صوراً ثلاثة:-

الاولى:- إذا تصالح مع شخص معين من الورثة، وتنازل عن حصته له مقابل مال يدفعه اليه بحسب اتفاقهما، فيثبت ذلك الشخص المتنازل ^{٢٨٧} في حل المسألة الارثية موجوداً وتخرج حصته ثم تفرز وتصرف الى الوارث المتنازل له لا اليه، فيحصل على سهمين سهمه وسهم المتنازل.

مثال:- مات شخص وترك "أباً وأماً وبناتاً وولداً واحداً" وتنازلت الأم مع ^{بنت ابن} ~~بنت ابن~~ ^{بنت ابن} الوالد على حصتها لقاء دار، فما قدر ما يصيب كلا منهم.
الحل:-

المسألة من	ولداً	بنات	أم	أب
	٦/١	٢/١	٦/١	٦/١
٦ اصلاً تصحيحاً	١	٣	١	١
	٢	٣	-	١

ثم يدفع سهم الأم الى ولدها فيحصل ولد الأم على سهمين كما رأيت.
مثال آخر: "مات شخص وخلف زوجة وبناتاً وبنات ابن وجدة" فتنازلت الزوجة على حصتها للجدة لقاء ما دفعته اليها، فما مقدار ما يصيب كلا منهم. مع العلم ان التركة (٩٦٠) ديناراً.

^{٢٨٧} بصيغة اسم الفاعل.

الحل:-

المسألة من	جدة	بنت ابن	بنت	زوجة
(أ)	٦/١	٦/١	٧ب	٢/١
مخرج فرض الزوجة	٧	٧	٢١	٥
٤٠ = ٨ × ٥ مصحح الردية	١٢	٧	٢١	—

المسألة القرعية:-

من	جدة	بنت ابن	بنت
٦ اصلا	٦/١	٦/١	٢/١
٥ ردا	١	١	٣

$٤٠ \div ٩٦٠ = (٢٤)$ دينارا السهم الواحد (جزء السهم).

$٥ \times ٢٤ = (١٢٠)$ دينارا حصة الزوجة وتدفع الى الجدة.

$٥٠ \times ٢٤ = ١٢٠٠$ دينار حصة البنت.

$٧ \times ٢٤ = ١٦٨$ دينارا حصة بنت الابن.

$٧ \times ٢٤ = ١٦٨$ دينارا حصة الجدة.

$١٦٨ + ١٢٠ = ٢٨٨$ دينارا. وهو مجموع ما اخذته الجدة من حصتها وحصة الزوجة

بالمخارجة.

الثانية:- اذا تخارج احد الورثة على حصته من التركة أو تنازل عنها لبقية الورثة مقابل اخذ شيء من التركة ورضي بذلك، فيقسم ماتبقى من التركة على الورثة الباقين^{٢٨٨}

ولا يدفع للمتخارج شيء ابدا، ويكون حكمه حكم المعدوم الا في حجب غيره من الميراث.

مثال:- مات شخص عن "ثلاث زوجات، و بنت، و بنت ابن، و ام بوجدة" وترك عقارا ومبلغا قدره (٣٩٦٠) ديناراً، فما هو نصيب كل واحد منهم، مع العلم ان الام قد تخارجت على حصتها بالعقار للباقيين من الورثة.
الحل:-

من	أم، جدة	بنت ابن	بنت	٣ زوجات
(٨) فرض الزوجة	٦/١ ط	٦/١	٧	١
٤٠ = ٨ × ٥ مصحح الردية	٧ ط	٧	ب	٥
١٢٠ = ٤٠ × ٣ بتصحيح ثان لها	٢١	٢١	٦٣	١٥
	١٢٠ = ٢١ + ٢١ + ٦٣ + ١٥ بتصحيح ثان لها			

المسألة الفرعية:-

بنت	بنت ابن	أم	من
½	٦/١	٦/١	٦ اصلا
٣	١	١	٥ ردا

ليجمع جميع سهام الورثة من التصحيح باستثناء سهم المتخارجة (الام).

^{٢٨٨} أي على مجموع سهامهم من التصحيح قبل التخارج، بعد طرح سهم المتخارج منها ثم يضرب نواتج القسمة في سهم كل وارث. فالحاصل نصيبه.

١٥+٦٣+٢١=٩٩ وهي مجموع السهام بعد طرح سهم الام منها.

٩٩÷٣٩٦٠=٤٠ (دينارا السهم الواحد (جزء السهم).

١٥×٤٠=٦٠٠ دينارا سهم الزوجات الثلاث لكل زوجة ٢٠٠ دينار.

٦٣×٤٠=٢٥٢٠ دينار سهم البنت.

٢١×٤٠=٨٤٠ دينار سهم بنت الابن.

في هذه المسألة اعتبرت المتخارجة (الام) موجودة في حق الجدة لكي تحجبها، لكن بعد

اجراء العملية اسقط سهمها، ولم يصرف لها شيء فاصبحت كأنها معدومة.

مثال آخر: ماتت عن "زوج، وام، وعم" وكان الزوج قد تصالح على ما في ذمته من

المهر، وخرج من بين الورثة. وتركت مبلغا قدره سبعة الاف دينار بضمنها مهرها في

ذمة الزوج البالغ الف دينار لاغير فما نصيب كل منهم.

الحل:-

الورثة:-

زوج	ام	عم	من
١/٢	٣/١	ع	١٦ اصلا
٣	٢	ب ١	٦

١+٢=٣ مجموع سهام الام والعم باستثناء سهم المتخارج (الزوج).

٧٠٠٠ دينار-١٠٠٠٠ دينار=٦٠٠٠ دينار الباقي من التركة.

٦٠٠٠÷٣=٢٠٠٠ السهم الواحد.

٢×٢٠٠٠=٤٠٠٠ دينار نصيب الام.

١×٢٠٠٠=٢٠٠٠ دينار نصيب العم.

في هذا المثال جعل الزوج المتخارج كأنه باق في حق الام والعم، لكي يبقى فرض الام

على ما هو الاصل من ثلث كل المال، لكن بعد اجراء العملية اسقط سهمه ولم

يصرف له شيء فاصبح في حكم المعدوم، ولا يجوز ان يجعل الزوج كان لم يكن ابتداء،
لئلا ينقلب فرض الام من ثلث اصل المال الى ثلث الباقي، لانه حينئذ يكون للام
سهم وللعلم سهمان وهو خلاف الاجماع^{٢٨٩}

الثالثة:- اذا تخرج احد الورثة على حصته، لقاء مال يدفعه اليه جميع الورثة من مالهم
الخاص (من غير التركة). فان كان الورثة قد اتفقوا على تقسيم نصيبه من التركة
على انفسهم فنعم الاتفاق، ولا ينظر الى المقدار الذي دفعه كل شخص، وان لم يتفقوا
على شيء فان نصيبه يقسم بينهم بالتساوي، سواء كان الدفع متساويا أو
متفاوتا^{٢٩٠}

((خاتمة في الملقبات))

ويقصد بها المسائل الارثية الملقبة وهي كثيرة، ونذكر جملة منها على سبيل المثال لا
الحصر.

١- النصفية:- "كزوج، واخت واحدة لأبوين، أو لاب" المسألة من ستة^{تسنت} تاصيلا
وتصحيفا وتلقب "باليتيمة" ايضا.

٢- العمرتان:- المسألة الاولى "كزوج، وام، اب" وهي من ستة تاصيلا وتصحيفا
للزوج نصف (٣)، وللأم ثلث الباقي = $\frac{3}{1}$ ، وهو واحد، وللأب اثنان تعصيا.
والثانية "كزوجة، وام، واب" وهي من (١٢) تاصيلا وتصحيفا عند الاخراء.
للزوجة ربع (٣)، وللأم ثلث الباقي (٣)، وللأب الباقي [٦] تعصيا. فكان للام
منهما ثلث الباقي وتلقبان "بالغراوين والغريبتين" وقد مرنا في الفصل التاسع.

٣- المشتركة: "كزوج، وام، وولدى ام، واخ شقيق" هي من (٦) تاصيلا و (١٨)
تصحيفا للزوج نصف (٩)، وللأم سدس (٣) ولولدى الام والشقيق (٦)، ونصيب

^{٢٨٩} يراجع در المنتقى شرح المنتقى ٧٨٠/٢.

^{٢٩٠} حكم الميراث في الشريعة الاسلامية ص ٢١٩-٢٢٤. والميراث المقارن ٢٤٣.

- الذكر من الفريقين كنصيب الانثى. لانهم يأخذون بقراءة الام فرضا لا عصرية. وتلقب بالحماويه، واليمية، واليتيمية، والحجرية، ومنبرية عمر(رض) وقد مرت.
- ٤- ام الفروخ: "كزوج وام وولدي: ام واختين لابيون أو لاب" من (٦) وتعال الى (١٠) وتلقب بالشرجية وبالبلجاء أيضا لوضوحها، هذا، وتطلق ام الفروخ على كل عائلة الى عشرة.
- ٥- ام الفروج: بالجيم المعجمة^{٢٩١} "كجدتين وثلاث زوجات، واربع اخوات لام، وثمانى اخوات لابيون أو لاب" من ١٢ اصلا و ١٧ عولا، وتلقب بأم الأراميل، والدينارية الصغرى، والسبعة عشرية.
- ٦- الفراء: "كزوج واختين لابيون، أو لاب، واختين لام، أو اخوين لها" من ستة اصلا وتسعة عولا. وتلقب ايضا بالمروانية.
- ٧- الدينارية الكبرى: "كزوجة وبنتين و ام، و ١٢ اخا، واخت واحدة" من ٢٤ تاصيلا و ٦٠٠ تصحيحا، ولقت ايضا بالركابية، وبالشاكية، وبالعامرية، وبالشرجية.
- ٨- المسألة البخيلة: "كابوين، وبنتين، وزوجة" من ٢٤ اصلا و ٢٧ عولا. ولقبست ايضا بالحيدرية، ومنبرية علي (رض) وتطلق البخيلة على كل عائلة الى ٢٧.
- ٩- مسألة المباهلة:- "كزوج، وام، واخت شقيقة أو لاب" من ٦ اصلا و ٨ عولا. لان ابن عباس باهل فيها، ولم يقل بعولها.
- ١٠- المسألة الناقضة أو مسألة الالزام: "كزوج، وام، واختين لها" وهي من ٦ اصلا وعادلة عند الجمهور، وهي ملزمة لابن عباس. وناقضة لاحد قوليه. وتقدمت في فصل العول.

^{٢٩١} ويقال بالجيم لكثرة الفروج فيها، أسنى المطالب ٢٥/٣.

١١- الخرقاء: "كام، وجد، واخت لغيرام" هي من ٣ اصلا و٩ تصحيحا للام الثالث (٣) وللجد (٤)، وللأخت (٢)، والقسمة هنا خير للجد، ولقبت بالثلثة، لان عثمان جعلها من ثلاثة، وبالعثمانية لذلك وبالحنجارية، وبالشعبية، وبالمربعة لان ابن مسعود جعلها احدى مربعاته الخمس وقال انها من ٤ للأخت النصف، والباقي بين الجد والام. مناصفة، وبالمخمس لقضاء خمسة من الصحابة فيها، عثمان وعلي وزيد وابن مسعود وابن عباس، وبالمسدسة لان بعضهم يحكى فيها ستة اقوال، وبالمسبعة لان بعضهم يحكى فيها سبعة اقوال، وبالثمانية لان فيها روايات ثمان، فكملمت القابها عشرة^{٢٩٢}

١٢- الاكدرية:- "كزوج، وام، وجد، واخت واحدة لغيرام" هي من ٦ تأصيلا و٩ عولا، و٢٧ تصحيحا. للزوج ٩، وللأم ٦، والباقي ١٢ يقسم بين الجد والأخت اثلاثا، للذكر مثل حظ الانثيين، فالقسمة فيها أو فر للجد، وتلقب ايضا بالفراء لشهرتها وبذات الرعايتين لما قدمنا.

١٣- المروانية:- "كزوج وشقيقتين أو اختين لاب، واختين لام" من ٦ اصلا و٩ عولا وسميت المروانية لوقوعها في زمن الخليفة الاموي، مروان بن الحكم. وسميت الفراء ايضا، لا شتهارها بين العلماء.

١٤- المروانية: وهي غير المروانية الاولى "كاربع زوجات، واختين لغيرام، واختين لها" من ١٢ اصلا و١٥ عولا، للزوجات الربع ٣، وللأختين الثلثان ٨، وللأختين لام الثلث ٤، وسميت المروانية لان عبد الملك بن مروان لما سئل عن هذه المسألة اجاب عنها هكذا.

^{٢٩٢} التحفة الخيرية على الفوائد المنشورية / ١٤٠.

١٥- الحمزية: وهي (٣ جدات، جد، شقيقة، اخت لاب، اخت لام) هي من المسائل المعادة من ٦ اصلا و٧٢ تصحيحا، والقسمة فيها انفع للجد، وسميت الحمزية، لان حمزة الزيات لما سئل اجاب عنها بهذا الجواب.

١٦- مسألة الامتحان: وهي "٤ زوجات، ٥ جدات، ٧ بنات، ٩ اخوات لاب" من ٢٤ تاصيلا، وعدد رؤوس الاصناف متباينة فاضرب البعض في البعض ليحصل $١٢٦٠ \times ٢٤ = ٣٠٢٤٠$ تصحيحا. $١٢٦٠ \times ٣ = ٣٧٨٠$ سهما/ للزوجات الاربع لكل زوجة ٩٤٥ سهما. $١٢٦٠ \times ٤ = ٥٠٤٠$ سهما للجدات الخمس، لكل جدة ١٠٠٨ اسهم

$١٢٦٠ \times ١٦ = ٢٠١٦٠$ سهما للبنات السبع، لكل بنت ٢٢٨٠ سهما.

$١٢٦٠ \times ١ = ١٢٦٠$ سهما للاخوات التسع، لكل اخت ١٤٠ سهما.

وتلقب ايضا بالصماء لان التباين، بين عدد الرؤوس عمها، وفي هذه يلغز ويمتحن فيقال: رجل خلف اصنافا، عدد كل صنف اقل من عشرة، ولا تصح المسألة الا ما يزيد على ثلاثين الفا.

الزبديات الاربع:-

١٧-١- عشرية زيد: "جد، شقيقة، أخ لاب" من ٥ اصلا و ١٠ تصحيحا، للجد ٤ وللشقيقة ٥، والباقي واحد للاخ لاب.

١٨-٢- عشرونية زيد: "جد، شقيقة، اختان لاب" من ٥ اصلا عدد رؤوسهم.

$٥ \times ٢٠ = ١٠٠$ تصحيحا و القسمة للجد فيهما اوفر.

١٩-٣- مختصرة زيد: "ام، جد، شقيقة، اخ لاب، اخت لاب" من ١٨ تاصيلا و ٥٤ تصحيحا. القسمة وثلث الباقي بعد الفرض فيها سيان للجد.

٢٠-٤ - تسعونية ريد "ام. جد، شقيقة. اخوان لاب. أخت له من ١٨ تاصيلا
و ٩٠ تصحيحا، وثالث الباقي بعد الفرض فيها انفع له. و مر جميعها في ميراث الجد
والاخوة.

المربعات الخمس لابن مسعود:-

٢١- المربعة الاولى "ام، جد، اخت لغير ام" وقد مرت في الخرقاء.

٢٢- المربعة الثانية: "بنت، جد، اخت لغير أم" وهي تصح من اربعة عنده، للبننت
نصف، والباقي بين الجد والاخت مناصفة، وقال الجمهور هي من اثنين اصلا، وستة
تصحيحا، للبننت نصف ٣، ويقسم الباقي بين الجد والاخت اثلاثا، له مثلا حظها.

٢٣- المربعة الثالثة: "زوج، ام، جد" قال ابن مسعود للزوج نصف (٢) والباقي
(٢) يقسم بين الجد والام نصفين، فهي تصح من اربعة عنده.

وقال الجمهور هي من ستة اصلا وتصحيحا، للزوج نصف (٣)، وللأم ثلث (٢)
والباقي واحد وهو السدس للجد عصوبة لان الجد لايرد الام لثالث الباقي بخلاف
الاب.

٢٤- المربعة الرابعة: "زوجة، ام، جد، اخ لغير ام" وهي عنده من اربعة، فيوزع المال
عليهم ارباعا لكل ربع، وعندهم من ١٢ تاصيلا و ٢٤ تصحيحا، للزوجة الربع ٣،
وللام الثلث ٤ والباقي ٥ بين الجد والاخ نصفين: الكسر في مخرج النصف. اذن
 $٢٤ = ١٢ \times ٢$ تصحيحا.

٢٥- المربعة الخامسة: "زوجة، جد، اخت لغير ام" من اربعة عنده، للزوجة الربع والباقي ٣ يقسم بين الجد والاخت اثلاثا، للذكر ضعف الانثى، فهي من اربعة تأصيلا وتصحيحا على القولين ولذا تسمى مربعة الجماعة^{٢٩٣}

٢٦- مسألة القضاة:- وصورتها: كأن اشترت بنت ابها فعتق عليها، ثم اشترى ابوها عبدا واعتقه، ثم مات الاب عنها وعن ابن له ثم مات عتيقه عنهما، فيعطى ميراث العبد العتيق للابن لانه عصبه المعتق (الاب) بنفسه في النسب. لا للبنت لانها عصبته بالغير، وسميت "مسألة القضاة" لما قيل انه اخطأ فيها اربعمائة قاض حيث جعلوا الميراث للبنت^{٢٩٤}

٢٧- مسألة المعادة:- كمن مات وخلف "جدا وشقيقا وأخا لاب فالشقيق يعد الاخ لا يورث على الجد في الحساب تقريبا لحصته، فيأخذ الجد الثلث، ولو لم يعده عليه لاخذ النصف، فهو مع حجه بالشقيق رد الجد من النصف الى الثلث، ولما زاد الشقيق بالثلثين، وسقط الاخ من الاب. وصور مسائل المعادة كثيرة وقد مرت في ميراث الجد والاخوة.

٢٨- ام البنات: وهي "ثلاث زوجات، واربع اخوات لام، وثمانى اخوات لابوين أو لاب" اصلها من ١٢ وتعول الى ١٥، وسميت بذلك لان جميع ورثتها بنات.

٢٩- المأمونية:- هي ابوان وبناتان ماتت احدى البنتين عنهما قبل قسمة التركة وهي من مسائل المناسخة، الاولى من ٦، والثانية من ١٨، والمناسخة الجامعة من [٥٤] ومر تفصيلها في المناسخات.

^{٢٩٣} يراجع في الملقبات اسنى المطالب شرح روض الطالب/ للشيخ زكريا الانصاري وشرح الامام المارديني على الرحبة بحاشية ابن عمر البقرى. والفقه النهجي/ للدكتور مصطفى الحن وزمبليه، والنحلة الخيرية على الفوائد الشنشورية، وشرح التبيه للخطيب.

^{٢٩٤} شرح منهج الطلاب/٣ص٢٥٦.

٣٠- الدفانة:- هي امراة ورثت بالزوجية اربعة اخوة اشقاء واحدا بعد واحد كان
للأول ثمانية دراهم، وللثاني ستة، وللثالث ثلاثة، وللرابع درهم واحد.
مات الاخ الاول عنها وعن ثلاثة اشقاء. فالمسألة من ٤ للزوجة الربع درهمان والباقي
٦ دراهم للاخوة الثلاثة لكل واحد منهم درهمان. فاصبح للثاني ٨، وللثالث ٥،
وللرابع ٣ دراهم، ثم مات الثاني عنها وهي زوجته، وعن اخوين فهي من ٤ ايضاً لها
الربع درهمان والباقي ٦ دراهم لآخويه لكل واحد منهما ثلاثة دراهم. فصار لها اربعة
دراهم، وللثالث ثمانية، وللرابع ستة ثم مات عنها الثالث فاصابها درهمان فحصل لها
سنة. والباقي ٦ للربع فصار له ١٢ درهماً ثم مات عنها الرابع فحصلت على الربع ٣
دراهم فتم لها [٩] دراهم وهي نصف مجموع اموالهم البالغة [١٨] درهماً.
الاربعة^{٢٩٥} ١٨ = ١ + ٣ + ٦ + ٨ درهماً. وسميت بذلك لانها دفنت جميع ازواجها الاشقاء

تم الكتاب ، وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

^{٢٩٥} انظر النحلة الحيرية/٢٣٦.

((رجاء))

نرجو من القراء الكرام ان يتحفونا بملاحظاتهم السديدة حول ما وقع من سهو او
زلل لكي نتلافاه مستقبلا- رغم اننا لم نأل جهدا في البحث والتحقيق- فان الكمال
المطلق لله وحده.

شكر وتقدير

نتوجه بالشكر الجزيل والعرفان بالجميل ، لكل من ساهم في طبع هذا الكتاب
ونشره، وخصص بالذكر (شركة فييار للمقارلات) و (مركز انترنيت للكمبيوتر)
لتحملة مشاق طبعه ، فجزى الله الجميع خير الجزاء.

المؤلف

- المراجع بعد القرآن الكريم:-
- ١- تفسير القاضي ناصر الدين البيضاوي.
 - ٢- تفسير الجلالين.
 - ٣- صحيح البخاري.
 - ٤- صحيح مسلم.
 - ٥- بلوغ المرام من ادلة الاحكام- لابن حجر العسقلاني.
 - ٦- شرح المنهج للقاضي زكريا الانصاري بحاشية البجيرمي.
 - ٧- اسنى المطالب شرح روض الطالب. له ايضا.
 - ٨- تحفة المحتاج شرح المنهاج- لابن حجر الهيتمي.
 - ٩- نهاية المحتاج شرح المنهاج- للرملی.
 - ١٠- مغني المحتاج شرح المنهاج- للخطيب الشريبي.
 - ١١- الاقناع في حل الفاظ ابي شجاع- للخطيب ايضا.
 - ١٢- الانوار- ليوسف الاردبيلي.
 - ١٣- شرح الفرائض الرحبية- للامام السبط المارديني بحاشية ابن عمر البقري.
 - ١٤- الميراث المقارن: للشيخ محمد عبد الرحيم الكشكي.
 - ١٥- حكم الميراث في الشريعة الاسلامية- لابي اليقظان عطية الجبوري.
 - ١٦- نظام الموارث في الشريعة الاسلامية- لعبد العظيم فياض الصوفي.
 - ١٧- الفقه المنهجي للدكتور مصطفى البغاوزمليه.
 - ١٨- التحفة الخيرية على الفوائد السنشورية- للباجوري.
 - ١٩- موجز احكام الميراث في الفقه الاسلامي والقانون العراقي: للدكتور احمد علي الخطيب.

- ٢٠- الفتح الروامض على المنح الفائض: للشيخ عمر الشهير بابن القره داغي.
- ٢١- كشف الغامض على القطر العارض: للشيخ معروف النودهى: بعليقات العلامة القزلي.
- ٢٢- الاحوال الشخصية في القانون الدولي الخاص العراقي: للدكتور عبد الواحد كرم.
- ٢٣- حاشية ابن عابدين على الدر المختار.
- ٢٤- در المنتقى شرح المنتقى- ل محمد علاء الدين الامام.
- ٢٥- مجمع الافهر شرح ملتقى الانحر- لعبد الرحمن بن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد.
- ٢٦- الوصايا والمواريث: لحسين علي الاعظمي.
- ٢٧- اعلام الموقعين: لابن قيم الجوزية.
- ٢٨- القاموس المحيط: للفيروز آبادي.
- ٢٩- مختار الصحاح: للامام محمد بن ابي بكر الرازي.
- ٣٠- المنجد في اللغة: لويس معلوف اليسوعي.

الفهرست

الموضوع	الصفحة
آيات الموارث	٣
تقديم	٤
تمهيد	٦
الميراث في الجاهلية	٧
الميراث في الاسلام	٩
الفصل الاول- في الفرائض	٩
الفصل الثاني- في اسباب الارث وشروطه واركانه وموانعه	١٠
لائحة: الناس في الارث على اربعة اقسام	١٢
الفصل الثالث- في التركة	١٣
فرع في الحقوق المتعلقة بالتركة	١٣
الفصل الرابع- في بيان الورثة	١٥
تذويب في الجدود والجدات	١٦
الفصل الخامس- في الفروض وذويها	١٨
ثلاث فوائد:	٢١
تبيه: الورثة اربعة اقسام	٢٢
الفصل السادس- في العصبات	٢٢
الفصل السابع- في الحجب	٢٥
تبيه: ان تعددت الجدات	٢٨
تذويب: شرط الحجب في كل مامر	٢٩
الفصل الثامن- في ميراث الفروع	٣٠

٣١	الفصل التاسع- في ارث الاصول وارث الام في حالة
٣٢	حكم الجدد:
٣٣	الفصل العاشر- في ارث الخواشي
٣٤	فائدتان:
٣٥	الفصل الحادي عشر- في ميراث الجدد والاخوة
٣٨	قاعدة: لمعرفة الاكثر من الثلث والمقاسمة
٣٨	الجدد مع ذي فرض
٤٠	قاعدة: لمعرفة الاكثر من الامور الثلاثة
٤١	فروع في المسائل المعادة:
٤٧	فروع في الاكثريّة:
٥٠	الفصل الثاني عشر- في ميراث الخنثى المشكل
٥١	القاعدة في ارث الخنثى
٥٦	فروع في تعدد الخنثى
٦٠	تبيه: للخنثى خمسة أحوال
٦١	الفصل الثالث عشر- في ميراث المفقود
٦٣	القاعدة في ارث المفقود
٧٠	الفصل الرابع عشر- في ميراث الحمل
٧٤	القاعدة في ارث الحمل
٧٨	اربعة فروع- في ميراث العرقى والاسير وولد الزنا والارث بمجهتين
٨٢	الفصل الخامس عشر- في العول
٨٦	الفصل السادس عشر- في الرد وقواعد حل المسائل الردية
٨٨	الامثلة على الرد

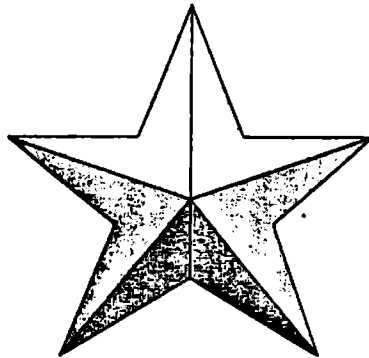
٩١	تنبيهان: في اصول مسائل الرد ومن يرد عليهم.....
٩٤	الفصل السابع عشر- في اصول المسائل.....
٩٦	فرع في قواعد التصحيح.....
٩٨	تذييل: المقصود بالنسب الرابع.....
١٠١	الفصل الثامن عشر- في المناسخت.....
١٠٥	طريقة القسمة في المناسخت.....
١٠٧	القاعدة اذا تعدد الموتى.....
١٠٧	تنبيه: في الاختصار.....
١٠٩	قاعدة اخرى في حل المناسخت.....
١١٢	فرع في قسمة التركات.....
١١٤	تذييل: اذا كانت التركة نقودا.....
١١٥	ضابطان: في قسمة التركة بين.....
١١٧	الفصل التاسع عشر- في ميراث ذوي الارحام.....
١٢٢	تنبيه: يستثنى امور ثلاثة.....
١٢٤	تنمية في بيان اثر الخلاف بين المذهبين.....
١٢٦	ايضاح حول صرف التركة الى ذوي الارحام.....
١٢٧	الفصل العشرون- في التخارج.....
١٣١	خاتمة في الملقبات.....
١٣٩	مراجع الكتاب.....
١٤١	الفهرست.....

الانخطاء المطبعية

الصواب	الخطأ	السطر	الصفحة
الحنفية	الحنيفة	١	١٤
وام اب	أم اب	٥	١٨
كذلك	كذكل	٨	٢٣
باجتماع	باجماع	١٨	٢٣
واعتقته	واعتقه	١١	٢٥
ولهما	ولها	١٦	٣٠
وبالضرورة	وبالضرورة	١٩	١٠٢

بقيت اخطاء ظاهرة لا تخفى على القارئ الكريم فمعذرة .

المؤلف



رقم الايداع في المكتبة الوطنية ﴿ ٣٩ ﴾
لسنة ٢٠٠٠ - اقليم كردستان / اربيل